

الزَّكَاةُ

بلغه العصر

دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة، ومحاولة لبيان
تطبيقاتها الحديثة على ضوء متغيرات العصر

تأليف

الدكتور / محمد شوقي الهنجري

وكيل مجلس الدولة المصري الأسبق

وأستاذ الاقتصاد الإسلامي

سلسلة
الاقتصاد
الإسلامي

الزكاة

بلغة العصر

دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة ومحاولات لبيان
تطبيقاتها الحديثة على ضوء متغيرات العصر
CA ALEXANDRIA
الأسكندرية

تأليف

الدكتور / محمد شوقي الفنجري

وكيل مجلس الدولة المصري الأسبق
وأستاذ الاقتصاد الإسلامي

الشرق الأوسط للثقافة والاعلام

الناشر

١٧ ش جمال - العباسية - ت: ٨٣٨٧٥٢ - فاكس: ١٠٢٧٢٥٠



قرآن كريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة » البينة - ٤ .

« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » التوبة - ١٠٣ .

« إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله » التوبة - ٦٠ .

« قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ، وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية ، من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلاق » إبراهيم - ٣٩ .

« ولا يحسن الدين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو غيرا لهم ، بل هو شر لهم ، سيطوفون ما بخلوا به يوم القيامة » آل عمران - ١٨٠ .

الاهداء

إلى الذين وعوا حقيقة الزكاة وأنها مؤسسة الإسلام في الضمان الاجتماعي والتضامن الإيماني ، وأنها وسيلة الفعالة للقضاء على الفقر والحاجة في مختلف صورهما ، لتخليص البشر باسم الدين من ذل الفقر وعبودية الحاجة ، ليخلصوا بحق لعبادة الله وحده .

إلى الذين أدركوا أن الزكاة هي هدية الإسلام للعالم أجمع ، وأنها المنصر التأسيسي في الإسلام ، وأنها مهمة الدولة ومسئوليتها تحصيلًا وتوزيعًا .

إلى الذين يريدون معرفة حقيقة إلزاماتهم من الزكاة والمشاركة في أدائها كما يجب ، رغبة في إراحة ضمائرهم ، وسعيًا لرضا الله ، ونحسب للموت ويوم الحساب .

إلى الذين يظنون أن تؤدي الزكاة رسالتها الحقيقية ، ويسعون إلى إعلاء كلمة الله وإنفاذ حكمه ، ليسود العالم السلام والمحبة والرضا .

إلى كل متقف ، وإلى كل مسئول ، وإلى كل مسلم .

تقديم الطبعة الثانية

لمعالي الشيخ حسن محمد كبي

المفكر والكاتب الاسلامي الكبير

وزير الحج والاثاث السابق بالملكة العربية السعودية

باسم الله القائل في كتابه الكريم « انما ينشئ الله من عباده العلماء » والصلاة والسلام على سيدنا محمد منبع العلوم والمعارف . وبعد ، فان كل فرد في مجتمع يدين بالاسلام ، يجد نفسه مضطراً لأن يدير أعماله وشؤونه وتصرفاته الخاصة والعامة على قواعد الإسلام واحكامه . ومتى لم يفعل ذلك فانه يحس بان المراقبة والمحاسبة على انطلاقه من هذا الالتزام ، نابعة من ضميره تؤرقه وتقلقه . وتعتقد في عمقه اللاشعوري (عقدة الذنب) ، وبالتالي تضعه في دائرة (الغفوة) يشعر بوطأتها تقلق حياته وتحرمه العثمائية النفسية والشعور بالاستقرار والأمن الروحي ! !

وشؤون الحياة في العصر الذي نعيش فيه تلونت بحسب الألوان الواقعة إلى المجتمع الاسلامي الملتزم بالدين ، وما تبيحه أو تحرمه المجتمعات اللادينية أو المتبعة لأديان تحصر تعاليمها في دائرة العبادات ولا تركها تمتد إلى آفاق المعاملات المالية وشؤون الحياة الانسانية الاخرى .

وهذه قضية معضلة في حياة الفرد المسلم . . والمجتمع المسلم . وبقدر ما يعتقد الشأن الذي يدخل في نطاقها ، بقدر ما يتسع الخلاف والفرقة والتناقض في الرأي بين المسلمين . وهي تبدو أشد ما تكون خلافا وفرقة وتناقضا في المعاملات

الاقتصادية والمالية ، وفي شؤون الحياة الاخرى المستحدثة التي تأخذ شَبَهًا من أشياء حرمها الدين ولو لم يكن لها وجود عند صدور الحكم بحرمانيه ما حرمه الدين . .

وهذا ما يجعل دور الفقيه الإسلامي في العصر الحاضر دوراً حساساً ودقيقاً ، ومحطوا بالمخاطر . ودور الفقيه في التشريع الإسلامي لم يكن في يوم من الايام سهلاً ميسراً ومأمون العواقب والجوانب . ولكن الظروف والملابسات يوم ان كانت الدولة الإسلامية موحدة . . أو متعددة في مجال الحكم والسياسة فقط مع تعاطفها وإتحادها في مجال التشريع وطريقة إستخراج الاحكام من أصولها الشرعية وفقاً للقواعد التي تعارف عليها علماء الكتاب والسنة وأئمة الدين . في تلك الظروف التي استمرت حتى أواسط القرن الثامن الهجري ، كان دور فقهاء الإسلام واضح المعالم تنكافأ مع عضلاته مع شجاعة الفقهاء العلمية والدينية . فكان المسلمون يجدون لدى علماء الفقه قدرة على إستنباط أحكام شرعية لما يستجد في زمنهم من أحداث . ولكن فيما بعد ذلك إزدادت الدولة الإسلامية ضعفا . . وازداد المسلمون تفككا ، حتى انه نقل عن الإمام احمد بن تيمية كلمة تنبئ بالفرع من المصير الذي حل بالفقه الإسلامي إذ يقول لطالب العلم : « لا تقلدني . . ولا تقلد مالكاً ، والشافعي ، وتعلم كما تعلمنا » ! ! وقوله : « أن الفساد لم يأتي من قبل النصوص فهي حق في معناها ولا تحتاج إلى تأويل . . وإنما جاء من حملها على معاني فاسدة ليست معانيها المرادة بها »

ومنذ حل بفقهاء المسلمين الضعف في إستيعاب النصوص . . والتراخي في إستخلاص احكام شرعية مطابقة للوجه الشرعي السليم الذي يسير روح الإسلام فيما استحدثت من معاملات وشؤون في الحياة . منذ هذا العهد اختلخت الأمور . . وتصلر لاصدار الاحكام أفراد من دعاة العلم الذين وعوا منه قشوره ونفائياته ، وماتيسر لهم من قراءاته . . فشاعت آراؤهم التي اخذت مأخذ الاحكام . . وهي آراء مرفوضة بمن يعرف نشأتها ووجه

الخطأ فيها ، رغم أنها متداوله ومقبولة من العامة يحتجون بها ويحكمونها ، ويلتفتون على الأخذ بها أحيانا ويختلفون عليها أحيانا .

ولسنا نعي أن الصعيد الإسلامي قد انعدم فيه العلم والعلماء . أو إنعمت منه المعرفة بأحكام الدين . . ولكن غلبة الجهل ، وفوضى الرأي المتهتك ، وإنكماش القلة من الفقهاء العارفين بخطورة الوضع ، وعنف هجمة الأحداث على السلوك الإسلامي وغلبة الشهوات والموى ، والرغبة في التحلل من التقيد بأحكام الشريعة . . كل ذلك أدى إلى شذوذ أعمال المسلمين عن الخضوع لأحكام فقهية مستنبطة لكل حادثة بعينها ، وكل تصرف مستجد بعينه . ومضت الحياة قدما تختلط فيها حياة المسلمين بحياة غيرهم من أهل الأديان والعقائد المختلفة ، ومن لا يهتمون إلى دين أو عقيدة ، وأصبح أكثر أحوال عامة الناس خاضعة للهوى والاستلطاف واسلوب المعاشرة .

ورغم هذه الميعة العارمة التي أدت إلى التحلل من الأحكام الفقهية أو الجهل بها ، أو الأخذ بفتاوي مدعى العلم أو العلماء المتخصصين في علوم أخرى غير الفقه كالمطب أو الهندسة أو علم الاقتصاد والإدارة ، يفتنون الناس في أمور حياتهم بفتاوي تبيح أو تحرم ما يأتون أو يزرون في شؤونهم . رغم هذه الميعة لم يزل معظم فقهاء المسلمين عاكفين على دراسة ما كتبه أسلافهم من الفقهاء . . ويحرصون في تطبيق أحكام إجتهادية صدرت على أحداث وقعت في زمن لا تقضى بكل ملابساته وتغير بتغيره الوضع بالنسبة للأحداث المستجدة وزمانها وأهله ، رغم أن الزمن الذي نعيش فيه اختلفت أوضاعه إختلافا جليواً عن كل زمن قبله . وهذا ما جعل الأحكام الفقهية الصادرة فيما أحدث الناس من قضايا في حالة إرتباك من حيث الأخذ بها أو العمل بخلافها من عامة المسلمين . . ونستثنى من ذلك ما كان فيه نص من كتاب أو سنة ، كما نستثنى القضايا الصادر فيها أحكام شرعية من علماء الشريعة المجمع على الأخذ بما نقل عنهم .

وبهذه المناسبة نقل عبارة من كتاب « نوايغ الفكر الإسلامي » للاستاذ أنور الجندي عند حديثه عن الإمام ابن القيم الجوزية الذي عاش في القرن الثامن الهجري ، قال : « آمن ابن القيم الجوزية بأن (الفقه قانون الحياة) . . والحياة في تطور ، فعلى الباحث القادر ان يتوخى المعنى الصحيح . وقد اعتمد على روح الشريعة الإسلامية ، فقال في بعض المسائل أقوالاً عدت جريئة في عصره لم يقل بها أحد من قبله ، وتوسع في مسائل أخرى توسعاً أعطته إياه مرونة الشريعة وقدرتها على مسايرة التطور والمدنية » . ويعد ان أورد الاستاذ الجندي أمثلة من المسائل التي توسع فيها الإمام ابن القيم حسب ما تقتضيه مرونة الشريعة ، خلص إلى ان ابن القيم قد « كشف بذلك عن قدرة الشريعة الإسلامية على مجازاة المدنية في الماضي والحاضر ، وما يجعلها قادرة على مسايرة كل تطور في المستقبل » .

وفي رأيي ان روح الشريعة الإسلامية . . وصفتها الملازمة . . وميزتها التي اختصها الله بها لتكون دين البشرية عامة في جميع الأزمنة والأمكنة ، وبين جميع الشعوب المدعوة لإعتناها والدخول فيها . . هي أن تقوم الأحكام الإجتهادية التي تستنبط منها على الأسس التالية : -

(أ) الحفاظ على كرامة الانسان . . وإطلاق إرادته الحرة . . وحرية المعتدلة مع رعاية جانب الفقراء والضعفاء .

(ب) ان لا يكون أي حكم في حادثة مستجلة يتعارض مع نص في كتاب الله أو سنة رسوله .

(ج) مراعاة التيسير ورفع الحرج والمشقة في العبادات والمعاملات .

(د) إعتبار العرف أصلاً من أصول الفقه ، حين لا يوجد نص من كتاب ولا سنة ، وحيث لا يتعارض العرف مع حالة مماثلة فيها نص من كتاب أو سنة .

(هـ) محاولة رد كل حادثة من الحوادث او شأن من شؤون الحياة والأحياء إلى اصل من أصول الكتاب والسنة حسب الأصول الشرعية .

(و) البحث عن علل النصوص ، واصدار الحكم على مقضاها لا على ظاهر الألفاظ .

ومن خلال ما تقدم يتضح دور الفقه في المجتمع الإسلامي وأهميته وحساسيته وشموله . . وما يستوجب من شجاعة علمية وادبية ، وسعة اطلاع وتقوى . . وعلم بشؤون الحياة التي يخيهاها الناس في بيئته وزمنه . وما يدخل عليها من تطور .

وبعد ما تقدم - نقضي إلى صميم الموضوع وجوهه - وهو تقديم الطبعة الثانية من كتاب (الاسلام والضمان الاجتماعي) للفقيه المجتهد الدكتور محمد شوقي الفنجري ، وقد وصف كتابه وصفاً مطابقاً للحقيقة بأنه (دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة ومحاولة لبيان تطبيقاتها الحديثة على ضوء متغيرات العصر) ، وهو الحلقة الرابعة في سلسلة الاقتصاد الاسلامي التي أصدرها الدكتور الفنجري .

وقد لاحظنا ان الطبعة الأولى منه صدرت في أواخر عام ١٤٠٠ هجري ، ونفذت من الاسواق ، مع أن مثل هذا الكتاب من حيث موضوعه قد يكون الإقبال على إقتنائه بطيئاً ويحتاج إلى وقت طويل لإستفاده من المكتبات ، ولا يقبل على إقتنائه إلا طبقة معينة من الناس وهم من يهتمون بمثل هذه الدراسات . فكان نفاذه من المكتبات والحاجة إلى إعادة طبعه ، دليل صحة وعافية في الرغبة العامة لتفهم الاحكام الشرعية (على ضوء متغيرات العصر) كما ذكر المؤلف .

وهذه هي الطبعة الثانية ، تم إعدادها للنشر في بداية عام ١٤٠٢ هـ مع إضافات شجاعة ذات علاقة واسعة بمعالجة (الفقر . . والغنى) ، وهي القضية الأكثر إزعاجاً وإقلاقاً وبثاً للرعب في نفوس الشعوب والحكومات في الوقت الحاضر . . وهذه بهذه الإضافات فتح أبواب الغنى على مصارعها للقضاء على مشكلة الفقر حيث تكون

تعاليم الإسلام شريعة .. وعقيدة ، هي الدافع والباعث والمنظم لهذه القضية والمساعد على التغلب عليها . فهو قد أوضح تحت عنوان (الفرع السادس) تنظيم وتقنين الأجهزة العاملة على دراسة اوضاع الزكاة .. وكيانها .. وطريقة تحصيلها حسب أنواع الاموال المستحقة عليها .. وما تقتضيه الشريعة من تقدير قدرها بالنسبة لكل نوع بحسبه ونوع العملة التي ينبغي إخراجها بها . كما أوضح انواع الاموال المستحقة التي يجب إخراج الزكاة فيها .. والنسب التي يتعين إخراجها بها من رؤوس الاموال في تلك الانواع .. وجعل من بين الركاز في باطن الأرض الواجب إخراج الزكاة عنها (البترول .. والفحم) .

ويشير الدكتور الفنجري اشارة واضحة إلى المستوى الذي يحققه إلقاء الزكاة في سد حاجة الفقراء متى خصصت كل حكومة إسلامية متجة للتلفط مقدار عشرين في المائة من دخل بترولها باسم الزكاة وأنفقته على مستحقيه من شعبها .. وفي وجوهها التي أمر الله بها .. وما يترتب على ذلك من إغناء الفقراء في جميع البلاد الإسلامية . ثم يقول الدكتور الفنجري « ونكون بذلك قد قدمنا احسن صورة واقعية لدينا بتمكين الزكاة من أداء رسالتها الحقيقية كما أرادها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ، مؤسسة لدية فعالة لتحقيق الضمان الاجتماعي والتضامن الإسلامي » .

وقد أوضح في فصل مصارف الزكاة .. وكيفية توزيعها إيضاحاً يستحق العناية به ، والعمل بموجبه حتى يكون مال الزكاة ذو أثر فعال في حل مشاكل المسلمين بحسب أهميتها .. وفي الوجوه التي يجب أن تنفق فيها وتقدم على غيرها ومثل ذلك ما جاء في الفصول التي عالج فيها تقديم الزكاة على هبة القرض الحسن .. والخدمات العامة كاستصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المعلمين وإقامة المساكن الشعبية وإسكان الفقراء فيها وتمليكها لهم .. وإقامة مصانع يعمل فيها الفقراء المعوقون كل بحسب قدرته .

وعلى العموم ، فان كتاب الإسلام والضمان الإجتماعي إحتوى في طبعته الاولى على دراسات وأحكام عاجلت كثيراً من قضايا الأموال حسب ما تقتضيه تعاليم الإسلام . . وقد تداولته الأيدي . ومن البديهي ان الذين اهتموا بإقتناء نسخه إنما هم المشغولون بشؤون الشريعة . . والمهتمون بالمواضيع التي عاجلها ذلك الكتاب . . وقد مر أكثر من عام على تداوله دون ان يكتب احد من علماء المسلمين معارضة لما جاء فيه . وقد اكسبه هذا السكوت الموافقة من قبل أهل العلم والفقه وتأييدهم لما تضمنته من آراء ، إذ لا يصح لأحد منهم ان يرى رأياً يخالف ما جاء فيه ثم يسكت عليه والا لتعرض لوزر عظيم .

ثم هذا هو يعاد طبعه بإضافات جديدة ومهمة وذات خطر عظيم . . ومتى احرزت المناهج التي وضعها الدكتور الفلجري لتحصيل الزكاة حسب ما اوضحه في كتابه من تنظيم وتقنين . . وأنواع ، ونسب على رؤوس الاموال المعروفة قديماً والمستحدثة . . لو احرزت هذه المناهج القبول وتعاون العلماء . . والحكام . . والاغنياء على تنفيذها . . وإيجاد هيئات علمية لتطويرها بعد التنفيذ حتى تتسع آفاق تنظيمها والعمل بها بقدر ما يحتاج إليه التوسع في مقادير الاموال المستحصلة باسم الزكاة .

لو تحقق ذلك .. فان (مؤسسة الزكاة) التي أطلق عليها المؤلف في التمهيد لكتابه اسم (مؤسسة الضمان الإجتماعي في الإسلام) ، هذه المؤسسة ستكون صمام الأمان من جميع أنواع القلق والمخاطر التي تنشأ عن الجوع والجهل ، والفقر والمرض ، والصراع بين الأغنياء والفقراء . وستعم حالة الكفاية من الغنى عند جميع المسلمين ، ويرتفع كابوس الجهل المخيم على بعض الشعوب الإسلامية . . وخاصة جهلها بما يلزم على كل مسلم ان يعرفه من اصول دينه حتى يتحقق له وصف المسلم

وتتحقق معه الحصانة ضد جميع الأوبئة العقائدية . . ونحمد جلوة الثورات
والانقلابات حيث تنعدم القدرة والوسيلة لتحريكها .

وختاماً نكرر ان مركز الفقهاء وعلماء الدين في المجتمعات الإسلامية هو المركز
القيادي الأهم والأعظم . . ويجب ان لا يبقى هذا المركز خالياً من أهله الذين هم
على مستوى مسؤولياته . . وان لا يسمح للضعاف والعاجزين وفاقدى الكفاءات
والمؤهلات بأشغاله . .

ومنى وجد « الإسلام » الواضح القوي النابع من مصادره الاصلية ، فان موجة
الرهب والخوف والقلق تنحسر عن البشرية ويسود السلام في الأرض .

٩ ربيع اول سنة ١٤٠٢ هـ .

٤ يناير سنة ١٩٨٢ م .

حسن محمد كسي



تقديم الطبعة الأولى
لمعالي الشيخ حسن محمد كشي
المفكر والكاتب الإسلامي الكبير
ووزير الحج والأوقاف السابق
بالمملكة العربية السعودية

. لافقر . . . ولا شيوعية - عندما تطبق نظم الاقتصاد الإسلامية

باسم الله الذي علّم بالقلم . . علّم الإنسان ما لم يعلم . والصلاة والسلام على
سيدنا محمد الذي كان بالإنسان (كل بني الإنسان) أرفأ وأرحم . . وبعد : -

فلعلّ الفقيه في الاقتصاد الإسلامي وتشريعه الدكتور محمد شوقي الفنجري ،
بما وفقه الله من معالجة لقضايا الفقر والغنى في العصر الذي إستفحلت فيه مشاكل
الفقر حتى بلغت أقصى الغايات - ليس في طريق معالجتها والبراء منها - ولكن في
طريق استغلالها لتدمير الديانات السماوية ، والأخلاق المثالية ، والثروات المادية
والروحية .

لعلّ هذا الفقيه الموهوب منحه الله البصر النافذ ، والرأي السديد والفهم
لنصوص من القرآن والسنة وفقه الفقهاء السابقين الراشدين ، ما استطاع به أن
يفضح (الغنى) في الموضع الذي أراد الله له . كما وضع مشكلة (الفقر) الكبرى
تحت (مظلة) الغنى حتى لا يتصعد شراره ، ولا تلتهب ناره ، ولا يكون سبباً
في الحريق الذي تحقق في كثير من البلدان انتشاره .

ولقد عشت أفضل ساعات العمر الذي أنقضته هموم التفكير في الملد الشيوعي منذ كنت عضواً في المنظمة العالمية لمكافحة الشيوعية ، وتكشفت لي فواجبه وأخطاره على الإنسان والإنسانية . عشت أفضل ساعات العمر مع كتابي الدكتور شوقي الفنجري « ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي » ، و « الإسلام والمشكلة الاقتصادية » - كيف يتصور الإسلام مشكلة الفقر وكيف يعالجها . وتنتست فيهما نسيم العافية وأحسست أن الله هدى قلباً من قلوب عباده المؤمنين إلى تصور المشكلة التي تعاني منها البشرية أخطر ما تعانيه حاضراً ، وأعظم منه خطراً ما يتهدها ويكمن في طريقها مستقبلاً ، وألمه العلاج الناجح لحلها . ورغم أن الكتائين كان عدد صفحاتها (٢٤١) لكن غناهما يفوق أضعاف وأرقام هذه الصفحات من المجلدات لأن ما جاء فيهما كان جامعاً لوصف المشكلة ، وواضحاً لعلاجها بصورة شاملة .

وهو حين بدأ في وضع كتابه (الإسلام والضمان الاجتماعي) دراسة للزكاة وفقاً لمتطلبات العصر الذي نعيش فيه . . طلب مني أن أضع مقدمته . ولقد تصورت عسر هذه المهمة - لا في كتابة المقدمة على أسلوب المقدمات - ولكن في القدرة على أن تكون المقدمة على مستوى أبحاث التي عرفت عمقها وتركيزها ، وسداد الفهم في مواضعها .

وأخيراً جاء إلى كتابه المؤرخ ٣ ذي الحجة ١٣٩٩ هـ - ٢٤ أكتوبر ١٩٧٩ م مرفقاً بصورة من هذا البحث العظيم ، فالتهمته التهاماً ، وبقليل ما احتواه من دم وعلم وفهم قللت موازينه ، فلأنني لم أجده تحفة ، بل بعكس ذلك شعرت بانسراح الصدر والرغبة الملحة في قضاء هذا الأمر .

ومع علمي بأن هذه المقدمة قطرة في بحر ، وومضة في إشراقة فجر . لكن سروري بهذه القطرة التي لا تنفي فتيلاً في عباب ذلك البحر ، وغبطي لتلك الومضة التي لا ترى في إشراقة ذلك الفجر ، كان لها أطيب الأثر في قضي ، لأن الإسهام في العمل الصالح مهما تضاعف يملأ النفس غبطة وسروراً .

ولقد رأيت أن أختصر في هذه المقدمة أسلوب المؤلف في التركيز على العناصر الرئيسية في تصور الإسلام لمشكلة « الفقر » و« الفقراء » ، ومسؤولية « الغنى » . والأغنياء » .

فهو يوضح أن مشكلة الفقر ليس مردها (الفقراء) ولا (قلة الموازد) كما ذهب التصور الرأسمالي . كما أن أسبابها ليست هي التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع ، أو (الأغنياء) كما ذهب التصور الاشتراكي وإنما السبب هو : —

١ — القصور في إستغلال الموارد الطبيعية .

٢ — أثره الأغنياء ، وسوء التوزيع — لا الملكية الخاصة ذاتها .

فهي مشكلة الإنسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي ، سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع .

ويستمر المؤلف في التوسع في وصف المشكلة الاقتصادية في حلقات تسع دوائرها حتى تستوعبها استيعاباً شاملاً حكيماً في كتابه « الإسلام والمشكلة الاقتصادية » تحت عنوان (الفرع الأول — سبب المشكلة وحلها) .

(المال الذي) يمثل (الغنى) في الشريعة الإسلامية :

يقرر المؤلف في كتابه « الإسلام والمشكلة الاقتصادية » ما يأتي :

(أ) كل ما في يد البشر من مال هو ملك لله أصلاً .

(ب) حيازة المال في نظر الإسلام ليست « امتلاكاً » وإنما هي « أمانة » أو « وديعة » يحاسب عليها المرء . فالملكية الفردية في الإسلام ليست ملكية مطلقة ، وإنما هي ملكية مقيدة ، وبعبارة أوضح (وظيفة اجتماعية) بدليل أن المسلم ليس حراً في استعمال ماله كيفما شاء : فهو لا يستطيع أن يصرفه على غير مقتضى العقل وإلا وجب الحجر أو الإنتاج ، كما لا يستطيع أن يصرفه على غير مقتضى العقل وإلا وجب الحجر

عليه لفسه ، وصاحب المال لا يملك أن يعيش حياة مترفة ، وهو مطالب دائماً بأن ينفق كل ما زاد عن حاجته في سبيل الله مسوياً في صورة إلقاء مباشر على المحتاجين ، أو استثمار يعود نفعه على المجتمع .

وما دام الأصل في المال أنه مال الله . . والبشر مستخلفون فيه ، فقد ترتب على ذلك ضمان الإسلام لتوفير حد الكفاية لكل فرد . وهذا هو مبدأ الضمان الاجتماعي الذي يقضي بضمان الحد اللائق لحياة كل فرد . وحد (الكفاية) يختلف عن حد (الكفاف) الذي يمثل الحد الأدنى للحياة .

ولذلك يضمن في كل مجتمع إسلامي ، أن يتوفر لكل فرد المستوى اللائق للحياة ، وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان . فإذا عجز الفرد عن توفير حد (الكفاية) لنفسه بسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، فإن نفقته تكون واجبة في خزانة الدولة التي يعبر عنها بأنها (بيت مال المسلمين) أيا كانت ديانة هذا الفرد أو جنسيته .

(ج) ويعتبر ضمان حد الكفاية بالمعنى المتقدم « حقاً إلهياً مقدساً » يملو فوق كل الحقوق . . كما يعتبر صميم الإسلام وجوهه ! !

(د) و (الزكاة) يصفها المؤلف في كتابه الذي تقدم له هذه المقدمة ، بأنها « مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام » . . وأنها ذات كيان مستقل عن خزانة الدولة يمواردها ، ومستحقها ، والعاملين عليها .

(هـ) والضمان الاجتماعي في الإسلام - تنظيم ديني قصد به تحرير الإنسان من عبودية الحاجة ، واستئصال البؤس والفقر ، وتوفير مستوى لائق لحياة كل فرد في المجتمع الإسلامي في حدود ما تقتضيه كفايته .

ويصف حد (الكفاية) بأنه حد (النفي) ، ويدلل على ذلك بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إذا أعطيت فاضروا) ، وقول علي بن أبي طالب

رضي الله عنه (أن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي قراءهم) .
ويستدل بقول الإمام الماوردي في كتابه « الأحكام السلطانية » (فيدفع إلى
الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى
مراتب الغنى) ، كما يستدل بقول الإمام السرخي في كتابه « المبسوط »
(وعلى الإمام أن يتق الله في صرف الأموال إلى المصارف ؛ فلا يدع فقير
إلا أعطاه من الصدقات - أي الزكاة - حتى يغنيه وعياله ، وإن احتاج
بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات « الزكاة » شيء ، أعطى
الإمام ما يحتاجون إليه من بيت المال « خزينة الدولة ») .

(و) ويعتبر المؤلف مهمة (مؤسسة الزكاة) غير قاصرة على مجرد سد حاجة
الفقير العاجز ، بل إعطاء فرصة العمل (للقادر عليه) . فكثيرا ما أعطى
الفقير ما يمكن أن نسميه برأس مال يبدأ بتجارة ينميها ، أو يشتري آلات
لصناعة يعرفها .

(ز) وينقل المؤلف رأي فقهاء المسلمين ، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام ابن تيمية ،
وهي أنه لا يمكن أن تستقيم العقيدة وتنمو الأخلاق إذا لم يطمئن الفرد في حياته
ويشعر أن المجتمع الإسلامي يقف معه يؤمنه عند العجز أو الحاجة . وإن
ترك أحد أفراد المجتمع الإسلامي فريسة للضياع أو الحرمان هو علوان على
حق الله تعالى ، وتكليب للدين .

ثم ينقل عن الإمام ابن حزم قوله (. . أن للجائع عند الضرورة أن يقاتل
من يمنعه حقه في الطعام الزائد عند غيره ، فإن قتل الجائع فعلى قاتله القصاص ،
وإن قتل المانع فإلى لعنة الله ولا دية له لأنه منع حقاً وهو طائفة باغية) .

(ح) ويقول المؤلف أن الإسلام لا يتصور (الغنى) إلا بعد إزالة (الفقر) والقضاء
على الحاجة ، ويضع سياسة توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي في الحلود
التي رسمها عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله :

« إنني حريص على ألا أضع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا
تأسينا في عيشتنا حتى نستوي في الكفاف » .

ويرسم المؤلف طريقة الإسلام في معالجة مشكلة الفقر على النحو التالي :

القاعدة الأولى : الضمان الاجتماعي :

وهو يعني التزام الدولة الإسلامية بكفالة حد « الكفاية » - لاحتد الكفاف -
لكل مواطن ، ويصفه بأنه حق الله الذي يعلى ولا يعلى عليه . . وأنه صميم الإسلام
وجوهره . . وأنه حق مقدس يلتزم به كل مجتمع إسلامي ، ولو أدى الأمر في مجتمع
فقير تشح فيه الموارد والثروة ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية .
كما نقل عن الرسول عليه الصلاة والسلام في صحيح البخاري قوله (إن الأشعرين
إذا أرموا في الغزو ، أو قلّ طعام عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في
ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم بالسوية ، فهم مني وأنا منهم) .

ونقل عن الإمام الشافعي قوله (إن للفقراء أحقية استحقاق في المال حتى صار
بمثلة « المال المشترك » بين صاحبه وبين الفقير) .

وبعد الحديث عن الضمان الاجتماعي تأتي . .

القاعدة الثانية : التأمين الاجتماعي :

وهذا أمر تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة ، وهو يتطلب مساهمة المستفيد
باشترائط يؤديها وتمنح له مزايا التأمين الاجتماعي أيا كان نوعها متى توفرت فيه
شروط إستحقاقها بغض النظر عن دخله .

القاعدة الثالثة : التكافل الاجتماعي :

وهو التزام كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج ويمثل في ما يسميه فقهاء الإسلام :

١ - حق القرابة : ويعني التزام المسلم الفني بالاتفاق على قرابته الوثيقة
٢ - حق الماعون : ويعني إعارة الجيران ما يحتاجه الجار من جاره . ويصف المؤلف مانع هذا الحق بأنه مستحق للويل كالمساكين عن الصلاة والمرائي بها لقول الله تعالى : (ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون) .

٣ - حق الضيافة : الذي قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه) .

٤ - حق الصدقة : وهو الصدقة الاختيارية فيما زاد عن الزكاة المفروضة ، والتي تصير فرض عين في حالات التنور والكفارات .

هذه بعض آراء المؤلف الدكتور الفقيه محمد شوقي القنجري عن مسؤوليات (الغنى والأغنياء .. وطريقة الإسلام في توزيع المال ، الذي أقامه كمنظلة .. ثم وضع (الفقر .. والفقراء) بجميع الحالات .. والظروف .. والصور تحت ظلها .. وقد أورد الأدلة على كل قولة قالها .. أو رأي أوردته من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأقوال الفقهاء من الصحابة والمجاهدين .. وليس على قاريء هذه المقدمة إلا أن يرجع إلى الحقيقة مفصلة في كتابه (الإسلام والضمان الاجتماعي) وتكملة الأخرى (الإسلام والمشكلة الاقتصادية) و (ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية) و (الإسلام والتأمين) .

ليس على قاريء هذه العجالة المختصرة إلا أن يرجع إلى تلك الكتب ليخرج بالقناعة التامة - أنه لا يوجد في الاقتصاد الإسلامي الذي يقرم على الدين المنزل من عند الله - فقير .. ولا فقير ..

ولكن توجد أخطاء في تطبيق التعاليم الإسلامية إذا صححت فإنها توفر لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي أيا كانت دياناته أو جنسيته حد (الكفاية) الذي يوازي حد (الغنى) .

وفي أحوال المجتمعات الفقيرة التي تشع فيها الموارد والثروة ، فإن (الثروة) توزع على جميع أفراد المجتمع بحيث لا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية على حد القاعدة العمرية :

(فإذا عجزنا ، تأسينا في عيشتنا ، حتى نستوي في الكفاف)
وأن الأصل في مال الأغنياء هو كما قال الإمام الشافعي :

(ان للفقراء أحقية استحقاق في المال ، حتى صار يمتزله المال المشترك بين صاحبه وبين الفقير) .

ومن مطالعة هذه السلسلة الاقتصادية التي وفق الله الفقيه الدكتور محمد شوقي الفنجري لتقديعها للرأي العام العالمي وليس الإسلامي فقط ، حكومات وأغنياء ومثقفين ، يجد القاريء أن مشاكل المذاهب الاقتصادية الرافضة التي دفعت بالإنسان وإنسانيته وعقيدته ومثله وحضارته ، بل وبجيته وحاضره ومستقبله في أتون من الأحقاد والحروب والتزاع والصراع المستمر . . يجد القاريء أن جميع تلك المشاكل التي جعلت من الإنسان علواً شرساً لأخيه الإنسان ، ووحشاً مفترساً لأبناء جنسه يفوق وحشية الوحوش الضارية . . يجد القاريء أن جميع تلك المشاكل التي نشأت عن المذاهب الاقتصادية الرافضة ، تلوب وتلاشي وتمحى آثارها ويحل محلها السلام والأمن والرخاء والمحبة والإنسانية والصفاء ، متى تحقق تطبيقها .

وبعد . . فاني أعتقد أن التوفيق الذي منحه الله للدكتور محمد شوقي الفنجري على هيئة مشاعل توزع أضواءها على سراديب الاقتصاد العالمي المضطرب

الحالكة الظلمات . . أعتقد أن هذه الأضواء قابلة لأن يمدّها العلماء والفقهاء الذين هم على هذا المستوى من الفقه بالتشريع الاقتصادي الإسلامي والإنعلاص لهذه الأمانة العظمى ، يملونها بالتوسع والدراسة والتحليل ، ووضع جميع المشاكل الاقتصادية في الإطار السليم الذي وضعه الله برحمته وكرمه فيه ، ونزله في كتابه على رسوله صلى الله عليه وسلم ليكون هداية للبشر عامة . . ووفق أمة من أتباعه يدعون للخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، للاجتهاد على قواعده ووضع أصوله وفروعه وأحكامه .

وعندئذ سيم الله نوره . . وتلاشى مشكلة الفقر . . وتلاشى معها الأحقاد والفضائل الموجبة بين الفقراء والأغنياء . . ونحمد ناز الفتن والانقلابات والثورات ولإزالة دعاء الأبرياء . . ويعيش الإنسان أحياً للإنسان وتصبح المجتمعات مترابطة تراباً قوياً سليماً كالبنين .

والله وحده وفي التوفيق

حسن محمد كسي



تمهيد

١ - ضمان الإسلام لحد الكفاية « لا الكفاف » لكل فرد :

لعل من أهم ما جاء به الإسلام في المجال الاقتصادي ، مبدأ الضمان الاجتماعي بمعنى ضمان الحد اللائق لمعيشة كل فرد مما عبر عنه رجال الفقه الإسلامي القدامى باصطلاح « حد الكفاية » " MINIMUM D' SUFISANCE " ، تميزا له عن حد الكفاف " M. VITAL " الذي هو الحد الأدنى للمعيشة (١) .

ومؤدى ما تقدم أنه يتعين أن يتوافر لكل فرد في أي مجتمع يوصف بأنه إسلامي . المستوى اللائق للمعيشة والذي يختلف باختلاف الزمان والمكان . وهو مما يوفره لنفسه بجهده وعمله ، فإذا عجز عن ذلك لسبب خارج عن إرادته كمريض أو عجز أو شيخوخة ، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين أي خزينة الدولة ، أيا كانت ديانة هذا الفرد ، وأيا كانت جنسيته .

وكلنا يعرف قصة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع الشيخ الضرير اليهودي حيث ثبت له عجزه وحاجته فقرر له راتباً مستمرا يعصرف له من بيت المال . وكان ذلك إعمالا لقوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) (٢) ، وقوله

(١) أنظر كتابنا (الإسلام والمشكلة الاقتصادية) ، لناشره مكتبة الانجلو المصرية ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، وص ٣٥ وص ٣٦ ، وص ٧٥ وما بعدها .

وأنظر أيضاً كتابنا (الملعب الاقتصادي في الإسلام) ، لناشره شركة مكتبات مكاظ النشر والتوزيع بمكة ، طبعة سنة ١٤٠١ / ١٩٨١ م ، ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) سورة التوبة ، الآية رقم ٦٠ .

تعالى (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) (١) ، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من ترك ديناً أو ضياعاً - أي صغاراً ضائعين لآمال لهم - فإلى وعلى) (٢) ، وفي رواية أخرى (من ترك كلاً فليأتني فأنا مولاة) أي من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة فأنا مسئول عنه كفيل به ، أو قوله عليه السلام (من ترك ضياعاً فعلى ضياعه) .

٢ - منزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام :

ويعتبر ضمان حد الكفاية لا الكفاف بالمعنى المتقدم ، هو من أوليات الاقتصاد الإسلامي . وهو ليس حق الفرد فقط كإنسان أو مخلوق ، وإنما هو أساساً حق إلهي مقدس يعلو فوق كل الحقوق .

ومن ثم فقد اعتبر الإسلام ضمان حد الكفاية لكل فرد هو صميم الإسلام وجوهر الدين بقوله تعالى : (أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين) (٣) . بل لقد جعل الإسلام الضمان الاجتماعي ممثلاً في الزكاة (٤) ، على نحو ما سنرى ، هو الركن الثالث في العقيدة بعد الصلاة بقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة) (٥) .

(١) سورة الذاريات ، الآية رقم ١٩ .

(٢) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٣) سورة الماعون ، الآيات من ١ إلى ٣ .

(٤) والذين يقولون بعدم إعطاء النبي من الزكاة لا يتذكرون الجوع والضياع ، بل يؤكدون حقه من موارد بيت المال الأخرى كالنفي ، والفتنم والجزية والحراج قديماً وكالضرائب حديثاً .

وقد أورد أبو عبيد في صفحة ٤٦ من مؤلفه الأموال ، كتاب سيدنا عمر بن عبد العزيز إلى عامله بالبصرة (وانظر من قبك في أهل الامة من كبرت منه وضعت قوته وولت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه) أي أفضل له شيئاً جارياً أو راتباً دورياً . والجعل حقاً أنه لم يدع أهل الامة حتى يطلبون المعونة ، بل يسمى إليهم الولي فينتظر في حالاتهم ويسد احتياجاتهم من بيت مال المسلمين . (٥) سورة البينة ، الآية رقم ٤ .

٣- الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام :

لم يكتف الإسلام بمجرد الدعوة إلى ضمان حد الكفاية أي المستوى اللائق لمعيشة كل فرد على الوجه المتقدم ، وإنما أنشأ له ومنذ أربعة عشر قرناً حيث كانت تسود الجاهلية والضياع ، مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام ، إذ لها كيان مستقل عن خزانة الدولة بمواردها ومستحقيها بل والعاملين عليها ، وتتمثل بفرع مستقل في بيت مال المسلمين .

وتعتبر حرب الخليفة أبي بكر رضي الله عنه ، لما نهي الزكاة منذ أربعة عشر قرناً ، أول حرب في التاريخ تخوضها دولة من أجل الضمان الاجتماعي .

٤- جدالة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقلعه في الإسلام :

انه من المعروف أن نظام الضمان الاجتماعي حديث للغاية في عصرنا الحالي . ولم يتقرر إلا نتيجة صراع الطبقات وثمرة المشاكل الاجتماعية المتولدة من الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي . بخلاف الأمر في الإسلام ، فقد قرره منذ أربعة عشر قرناً تكريماً وتعريفاً للإنسان باسم الدين من عبودية الحاجة وكوسيلة لا غنى عنها لاستئصال البؤس والفقر من العالم .

وان أي مجتمع يعتمد أو يقترب من الوصف الإسلامي ، بقدر ما يكفل لكل مواطن فيه حد الكفاية لا الكفاف . ولو أدى الأمر في مجتمع فقير تشع فيه الثروة والموارد ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية (١) .

(١) أنظر كتابنا (ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية) ، لنشره مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة سنة ١٩٧٨ ، ص ٤٥ وما بعدها .

أنظر أيضاً كتابنا (الإسلام والمشكلة الاقتصادية) ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

٥ - حاجتنا إلى ربط الأصول الإسلامية في الزكاة بما هو كائن اليوم :

وإنه رغم المحاولات الحديثة التي بذلت وما زالت تبذل لربط الأصول الإسلامية في الزكاة بما هو كائن اليوم ، فإننا حتى الآن لم نستطيع أن ندلل مهمة ولي الأمر في تنفيذ أحكام هذه الفريضة التي أرادها الله أن تكون ركناً أساسياً في تنظيم المجتمع الإسلامي .

وأرى أننا في أشد الحاجة إلى مزيد من الحوار بل الدعوة إلى مؤتمر إسلامي يتدارس تطبيقات الزكاة في عصرنا الحالي (١) ، لاسيما بعد أن استحدثت صنوف جديدة من الأموال لم تكن معروفة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وثار الخلاف حول زكاتها ، وبعد أن تضاعفت الضرائب التي تتقاضاها بعض الدول الإسلامية من الأفراد حتى ادعى البعض أنها تفني عن الزكاة ، وبعد أن انخرط الليميون في جيوش أغلب الدول الإسلامية الحديثة وسقطت عنهم الجزية بينما ظلوا يتمتعون بما يكفله لهم الإسلام من ضمان اجتماعي .

وعلى ضوء هذا التمهيد ، نعالج دراستنا الحالية في فصلين رئيسيين :

الفصل الأول : الضمان الاجتماعي في الإسلام .

الفصل الثاني : أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة .

(١) انظر مقالنا بمجلة رابطة العالم الإسلامي المنشور بالعدد الثامن من السنة الثالثة طر ، شعبان ١٣٩٥ هـ - أغسطس وسبتمبر ١٩٧٥ م .

وانظر أيضاً مناقشات لجنة الزكاة المتفرقة عن المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والمنعقد بمكة المكرمة في الفترة من ٢١ - ٢٦ صفر سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١ - ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ م . وقد أصدرها الاتحاد الدولي لبنوك الإسلام في كتيب مستقل بعنوان (الزكاة والسياسة المالية) .

الفصل الأول

الضمان الاجتماعي في الإسلام

ونعالج هنا الفصل في خمسة فروع على الوجه التالي :

الفرع الأول : ماهية الضمان الاجتماعي .

الفرع الثاني : سترلة الضمان الاجتماعي في الإسلام .

الفرع الثالث : الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام .

الفرع الرابع : حدائنه نظام الضمان الاجتماعي وقدمه في الإسلام .

الفرع الخامس : الزكاة بلغة المعصر .

الفرع الأول

ماهية الضمان الاجتماعي

نعالج هذا الفرع من دراستنا باختصار ، وذلك في ثلاثة مباحث على الوجه التالي :

المبحث الأول

« ضرورة التفرقة بين « التأمين الاجتماعي »

و « الضمان الاجتماعي » و « التكافل الاجتماعي »

يطلق البعض اصطلاحات التأمين الاجتماعي ، والضمان الاجتماعي ، والتكافل الاجتماعي كما لو كانت مترادفة ، في حين أن بينها فروقاً أساسية :

(أ) **التأمين الاجتماعي** : تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة ، وهو يتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات يؤديها ، وتمنح له مزايا التأمين الاجتماعي ، أيا كان نوعها متى توافرت فيه شروط إستحقاقها بغض النظر عن دخله .

والأخذ بالتأمين الاجتماعي في الإسلام ، هو من قبيل العمل بالمصلحة(١)

(١) أنظر كتابنا (الإسلام والتأمين) ، نأشره عالم الكتب بالقاهرة والرياض ، طبة ١٩٧٩ ، ص ٢١ وما بعدها .

فالزكاة لا تنفي عن التأمين ولا يعني التأمين عن الزكاة ، فلكل منهما مجاله ، ولكل منهما سنه الشرعي ، ولكل منهما الحاجة القصوى إليه ، بحيث يقوم كل منهما بجانب الآخر مآوئاً ومكملاً له دون أدنى تناقض أو اصطدام .

(ب) أما الضمان الاجتماعي : فهو التزام الدولة نحو مواطنيها ، وهو لا يتطلب تحصيل اشتراكات مقدماً ، وتلتزم الدولة بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالات الموجبة بتقديمها كمرض أو عجز أو شيخوخة ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم حد الكفاية .

والأخذ بالضمان الاجتماعي في الإسلام ، هو من قبيل تطبيق النص أي ما ورد بالقرآن والسنة فيما يتعلق بالزكاة .

(ج) أما التكافل الاجتماعي : فهو التزام الأفراد بعضهم نحو بعض ، وهو لا يقتصر في الإسلام على مجرد التعاطف المعنوي من شعور الحب والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل يشمل أيضاً التعاطف المادي بالتزام كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج ويتمثل فيما يسميه رجال الفقه الإسلامي بحق القربة (١) ،

(١) حق القربة هو التزام المسلم الفني بالإتفاق على قرابة الوثيقة من الفقراء كأصوله وفروعه ، حيث يعتبرون جزءاً منه ويلتزم شرعاً بهم .

ومن ثم فإن اتفاق الفرد على أولاده أو أحفاده أو والديه أو أخوته الفقراء لا يفي من أداء الزكاة . ذلك أن دفع زكاته إلى قرابة الوثيقة من يعتبرون جزءاً منه ، يعتبر كأنه دفعها إلى نفسه فلا تهريبه ، وهو أن أسقط عنه حق القربة فإنه لا يسقط عنه حق الزكاة . بخلاف القربة البعيدة ، فيلزم أداء الزكاة إليها متى كانوا محتاجين لقوله عليه السلام (صلة على المسكين صدقة ، وهي على الرمح أثنان صدقة وصله) - رواه أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي والحاكم في مستدركه .

وعليه أيضاً فإنه بحسب الرائج لدينا ، لا يجوز تزوجة الفنية أن تحسب من زكاتها إعانتها المالية لزوجها الفقير . ذلك أنها وإن لم تكن ملتزمة شرعاً بالاتفاق عليه ، إلا أنه بحكم الزواج يعتبر جزءاً منها ، وكأنها بذلك تطلي الزكاة لنفسها .

وحق الماعون (١) ، وحق الضيافة (٢) ، وحق الصدقة (٣) .

والأخذ بالتكافل الاجتماعي في الإسلام ، هو من قبيل تطبيق النص ، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : (إنما المؤمنون إخوة) (٤) ، وقوله سبحانه : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (٥) . وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً) (٦) ، وقوله عليه السلام : (مثل المؤمن في توادهم وتراحدهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) (٧) ، وتلخيصه عليه الصلاة والسلام علامه الإيمان بقوله : (والله لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) (٨) .

(١) يراد بحق الماعون إطارة الأشياء الصغيرة التي يحتاجها الجيران بعضهم من بعض ، فأنما يستحق الويل كالساعي عن الصلاة المراتي لقوله تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراهم ويمنون الماعون) - سورة الماعون / ٧٠٤ .

ولا جدال أن المكلف لا يستحق قول لا عل ترك واجب ، ومن ثم تكون إطارة هذه الأشياء واجبة وهي غير الزكاة قطعاً .

(٢) حق الضيافة وغايتها ثلاثة أيام لقوله صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام فإما كان بعد ذلك فهو صدقة) - رواه الشيخان البخاري ومسلم .
لإكرام الضيف في حدود ثلاثة أيام واجب ، يدلل على الإيمان عليه ، ويدلل على ما بعد الثلاثة أيام صدقة تطرح .

(٣) حق الصدقة يراد بها الصدقة الاختيارية فيما زاد عن الزكاة المفروضة ، وهي تصير فرضاً معين في بعض الحالات كالظور والتكرارات .

(٤) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٠ .

(٥) سورة المائدة ، الآية رقم ٢ .

(٦) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٧) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٨) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

المبحث الثاني

الإسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة

ودين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد

ويمثل الضمان الاجتماعي في الإسلام كما سبق أن أشرنا ، في ضمان و حد الكفاية ، لا و حد الكفاف ، لكل فرد وجد في مجتمع إسلامي أيا كانت ديانتة وأيا كانت جنسيته ، تكفله له الدولة متى عجز عن أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته كتعطل عن العمل أو مرض أو عجز أو شيخوخة . . . إلخ .

ويختلف حد الكفاية باختلاف البلاد بحسب ظروف كل مجتمع ، فهو في مصر غيره في السعودية ، وهو في بلد أفريقي غيره في بلد أوروبي . . إلخ . كما أنه يختلف باختلاف الزمان ، فهو في لارتفاع مستمر بحسب تطور الزمن ونحو الكثير من الحاجيات بل والكماليات إلى ضروريات لا غنى عنها ، ومن ثم فإن حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة اليوم في أي بلد خلافاً بالأمس .

المبحث الثالث

مقياس تقويم الدولة في نظر الاقتصاد الإسلامي

وفي اعتقادنا أن مقياس الحكم في الاقتصاد الإسلامي على أي دولة في العالم ليس هو بمقدار ما بلغت هذه الدولة من مستوى حضاري أو تكنولوجي ، أو ما تملكه تلك الدولة من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما ينص كل فرد من الدخل القومي .

وإنما هو بالحد المعيشي اللائق الذي يتوافر أو تفيضه الدولة لأهل أو أضعف مواطنيها ، لتحرره بذلك من عبودية الحاجة ومشاعر الحرمان والحقد ، مستشعراً نعمة الله راضياً متعاوناً مع مجتمعه ، وكما عبر عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (إن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته ، لأنه خلق الخلق لعبادته) (١) .

(١) انظر الإمام ابن تيمية ، السيلة للشرعية ، المطبعة السلفية بالقاهرة طبع ١٣٨٧ هـ ، ص ٢٢ .

الفرع الثاني

متزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام

نعرض لهذا الفرع باختصار في ثلاثة مباحث على الوجه التالي :

المبحث الأول

الضمان الاجتماعي هو أوليات الاقتصاد الإسلامي

الضمان الاجتماعي بالمعنى المتقدم ، أي التزام الدولة الإسلامية بكفالة حد الكفاية لا حد الكفاف لكل مواطن فيها ، أيا كانت ديانته أو جنسيته ، متى عجز لسبب خارج عن إرادته أن يوفر لنفسه المستوى اللائق للمعيشة ، يعتبر من أوليات الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني

الضمان الاجتماعي في الإسلام هو صميم الدين

بل هو على نحو ما أشرنا ، يعتبر في نظر الإسلام هو صميم الدين ، وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الإسلام لقوله تعالى : (أرأيت الذي يكلب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين) (١) . وقوله سبحانه (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ، وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة) (٢) . وقوله صلى الله عليه وسلم : ، ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه

(١) سورة الماعون ، الآيات من ١ إلى ٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٧٧ .

وهو يعلم (١) . وقوله عليه السلام (إنما أهل عَرَصَة - أي حي أو جماعة - أصبح فيها امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله) (٢) .

المبحث الثالث

الضمان الاجتماعي في الإسلام يعلو فوق كل الحقوق

ويعتبر الحق الناشئ عن الضمان الاجتماعي ، هو حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، ومن ثم فهو حق مقدس يلتزم به كل مجتمع إسلامي ، ولو أدى الأمر في مجتمع فقير تشح فيه الموارد والثروة إلى ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية ، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : (يسألونك ماذا ينفقون ؛ قل العفو) (٣) ، أي ما زاد عن الحاجة بمعنى الكفاية . وعبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : (إن الأشعرين إذا أرملوا في الفزو أو قل طعام عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم بالسوية ، فهم مني وأنا منهم) (٤) .

وعبر عنه الخليفة عمر بن الخطاب بقوله : (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) (٥) . وعبر عنه الصحابي أبو ذر الثفاري بقوله : (عجبت لمن لا يجد القوت في بيته ، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه) (٦) . وعبر عنه الإمام الشافعي في عبارة فقهية دقيقة مشهورة عنه بقوله : (إن للفقراء أحقية استحقاق في المال ، حتى صار بمنزلة المال المشترك بين صاحبه وبين الفقير) .

-
- (١) أخرجه الطبراني والبيهقي .
 - (٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده والحاكم في المستدرک .
 - (٣) سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .
 - (٤) صحيح البخاري وسلم .
 - (٥) أنظر ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب ، المطبعة التجارية الكبرى ، طبة بدون تاريخ ص ١٠١ . وأنظر أيضاً الدكتور سليمان محمد الطلاوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، المطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ ، لئنشره دار الفكر العربي بالقاهرة .
 - (٦) أنظر عبد الحسيد جوده السحار ، أبو ذر الثفاري ، مطبوعات مكتبة مصر ، الطبعة الثامنة .

الفرع الثالث

الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام

نعالج هذا الفرع من دراستنا باختصار ، وذلك في ثلاثة مباحث على الوجه التالي :

المبحث الأول

الإسلام لا يكفي بمجرد الدعوة إلى الضمان الاجتماعي

لم يكنف الإسلام كما أشرنا بمجرد الدعوة إلى الضمان الاجتماعي بكفالة المستوى اللائق لمعيشة كل فرد ، وإنما أنشأ لذلك منذ أربعة عشر قرناً مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة ، التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام . ذلك أن أهم دور أسند إلى مؤسسة الزكاة ، هو ضمان مستوى لائق لمعيشة كل فرد في المجتمع الإسلامي ، مما عبر عنه الفقهاء القدامى باصطلاح حد و الكفاية ، أو حد الفنى . فيقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه (إذا أعطيت فاعنوا) (١) . ويقول الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (أن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي قراءهم) (٢) . ويقول الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية (فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الفنى) (٣) ، كما يقول (تقدير العطاء معتبر بالكفاية) (٤) . ويقول

(١) أنظر ابن حزم ، المحل ، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة ، الجزء السادس ص ٢٢١ من طبعة ١٩٦٨ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) أنظر الماوردي ، الأحكام السلطانية ، طبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٩٦٦ ، ص ١٢٢ .

(٤) للمرجع السابق .

الإمام السرخسي في كتابه المبسوط (وعلى الإمام أن يتقي الله في صرف الأموال إلى المصارف ، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه من الصدقات - أي الزكاة - حتى يغنيه وعياله ، وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت المال) (١) . ويقول الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات (الكفاية تختلف باختلاف الساعات والأحوال) (٢) . وقد جرى المثل العربي (صيانته النفس في كفايتها) (٣) .

المبحث الثاني

الدور الذي أسند إلى مؤسسة الزكاة

ولم يقف دور مؤسسة الزكاة على مجرد سد حاجة الفقير العاجز ، بل إعطاء فرصة العمل للقادر عليه . فكثيراً ما أعطى الفقير ما يمكن أن نسميه برأس مال لبدء تجارة بنميتها أو يشتري آلات لصناعة يعرفها (٤) .

كذلك لعبت مؤسسة الزكاة في العهد الإسلامي الأول دورها في تخفيف الأعباء العائلية ، من ذلك ما قرره سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإعطاء كل مولود مائة درهم ويزيد العطاء كلما نما الولد .

(١) أنظر السرخسي ، المبسوط ، دار المسادة سنة ١٣٨٧ هـ ، جزء ٣ ص ١٨ .

(٢) أنظر الشاطبي ، الموافقات ، المطبعة للسلفية بمصر سنة ١٣٤١ هـ ، جزء ١ ص ١٠٤ .

(٣) أنظر تفصيل ما تقدم ، مؤلفنا (الإسلام والمشكلة الاقتصادية) ، ص ٣٥ وما بعدها ، لنشره دار الانجول المصرية طبعة ١٩٧٨ م .

(٤) أنظر مؤلفنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) ص ١١٧ ، لنشره دار البنية العربية طبعة ١٩٧٢ م .

المبحث الثالث

حقيقة حرب الخليفة أبو بكر لماني الزكاة

وتعتبر حرب الخليفة أبو بكر لماني الزكاة ، حسبما سبق أن المحدثا ، هي أول حرب في التاريخ تخوضها دولة في سبيل مبدأ الضمان الاجتماعي .

فقد حدث عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أن امتنع فريق من العرب عن أداء حق الزكاة ، فقرر أبو بكر رضي الله عنه قتالهم وقال كلمته المشهورة (والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عن منعه) . وأنه حين اعتبرض سيدنا عمر بن الخطاب على قتال الممتنعين عن أداء الزكاة بقوله كيف قاتلتهم وهم مسلمون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويقيمون الصلاة ، يبيح سيدنا أبو بكر في حزم وتصميم (والله لأقاتلن من يفرق بين الصلاة والزكاة) . فيقتنع عمر بن الخطاب قائلا (فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق) .



الفرع الرابع

حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقلمه في الإسلام

نعرض لهذا الفرع من دراستنا باختصار ، وذلك في ثلاثة مباحث على الوجه التالي :

المبحث الأول

الضمان الاجتماعي في الإسلام وفي عالم اليوم

من المعروف أن نظام الضمان الاجتماعي ، حديث في عالمنا الحاضر ، فهو نتاج صراع الطبقات وثمره المشاكل الاجتماعية المتولدة عن الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي .

بخلاف الأمر في الإسلام ، فقد قرره منذ أربعة عشر قرناً ، كضرورة حتمية للقضاء على البؤس والفقر وتحرير الإنسان باسم الدين من عبودية الحاجة .

المبحث الثاني

سبب اهتمام الإسلام بالضمان الاجتماعي

ولقد أوضح الفقهاء القدامى وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية سبب اهتمام الإسلام بالضمان الاجتماعي ممثلاً في مؤسسة الزكاة ، بأنه لا يمكن أن تستقيم العقيدة وتنمو الأخلاق إذا لم يطمئن الفرد في حياته ويشعر أن المجتمع الإسلامي يقف معه ويؤمنه عند العجز أو الحاجة .

إن ترك أحد أفراد المجتمع الإسلامي فريسة للضياع أو الحرمان هو عدوان على حق الله تعالى وتكذيب للدين . حتى أن الإمام ابن حزم يقرر أن للجائع عند الضرورة أن يقاتل من يمنعه حقه في الطعام الزائد عند غيره (فإن قتل الجائع فعل قاتله القصاص ، وإن قتل المانع قتل لعنة الله ولا دية له لأنه منع حقاً وهو طائفة باغية) (١) .

وقد عبر المفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي عن حق الضمان الاجتماعي في الإسلام في عبارة جامعة صارخة بقوله (كيف أصلي وأنا جائع) . وفي نظر المستشرق الألماني جريم GRIMM أن الزكاة بمعناها الحقيقي أي كمؤسسة للضمان الاجتماعي هي المنصر التأسيسي في شريعة الإسلام (٢) .

المبحث الثالث

أهم مقومات المجتمع الإسلامي

وفي اعتقادنا أن أي مجتمع إسلامي يتعد أو يقترب من الوصف الإسلامي بقدر ما يكفل لكل مواطن فيه حد الكفاية لا الكفاف . ولو أدى الأمر — كما سبق أن أسلفنا — في مجتمع فقير تشح فيه الموارد والثروة ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية .

فالإسلام لا يتصور النفي إلا بعد إزالة الفقر والقضاء على الحاجة ، ومن ثم كان للإسلام سياسته الخاصة في التوزيع والتي قوامها أن لكل حد الكفاية أولاً كحق إلهي مقدس ، ثم لكل تبعاً لعمله مهما بلغ بعد ذلك مقدار ما يحصل عليه من ثروة

(١) أنظر ابن حزم ، المحل ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، المسألة رقم ٧٢٥ .

(٢) « Oeuvres choisies de G. Snouck Hurgronje » , Présentées en français et en anglais par Y. H. Bouquet, et Jochet, Ed. Brill, Leiden 1957, P. 139 .

أو دخل ، عملاً بالحديث النبوي (لا بأس بالفني لمن اتقى) (١) . ولقد نخص الخليفة عمر بن الخطاب سياسة التوزيع في الإسلام أدق تلخيص بقوله : (إنني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) وقوله : (ما من أحد إلا وله في هذا المال حق : الرجل وحاجته . . والرجل وبلاده) (٢) .

لقد أدرك الإسلام منذ البداية أن مشكلة الفقر لن يحلها الإحسان الفردي ، ولن تتداركها الإجراءات الإصلاحية التي تستهدف تسكين الآلام أو تخفيف الحرمان ، بل لابد من حل جذري . ومن هنا كانت نقطة البداية في الاقتصاد الإسلامي ، بالإضافة إلى الحث على إتقان العمل وزيادة الإنتاج ورفع التنمية الاقتصادية إلى مرتبة العبادة ، ما قرره من ضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد أي المستوى اللائق لمعيشته بحسب ظروف وإمكانات مجتمعه ، تكفله له الدولة عن طريق مؤسسة الزكاة وذلك إذا لم تمكنه ظروفه الخاصة من مرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل عن تحقيق هذا المستوى (٣) .



(١) أخرجه الحاكم في المستدرک .

(٢) أنظر ابن الجوزي ، تاريخ حمرین الخطاب ، المطبعة التجارية الكبرى بدون تاريخ ، ص ١٠١ وما بعدها . واصطلاح الرجل وبلاؤه ، يعني بحسب عمله وجهده .

(٣) أنظر كتابنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) ، لنشره دار النهضة العربية بالقاهرة ، طبع ١٩٧٢ ، صفحة ١٠٤ وما بعدها .

وأنظر أيضاً كتابنا الخامس من سلسلة الاقتصاد الإسلامي والمعنون (الملعب الاقتصادي في الإسلام) مرجع سابق ، ص ١٦٠ وما بعدها .

الفرع الخامس

الزكاة بلغة العصر

لسنا هنا بصدد عرض لمخطف موضوعات الزكاة ، فإن ذلك مجاله كتب الله المخططة ، فضلا عن قصور ذلك لما نستهدفه من إصدارنا لسلسلة الاقتصاد الإسلامي .

إن كل ما يهنا بهذا الكتاب الرابع من سلسلة الاقتصاد الإسلامي ، هو محاولة ربط الأصول الإسلامية الواردة في الزكاة بواقع عالمنا الحاضر وما هو كائن اليوم ، وذلك باعتبار حقيقة الزكاة وأنها مؤسسة الإسلام في الضمان الاجتماعي .

ونظراً لأهمية هذا الفرع ، بل هو المستهدف من دراستنا الحالية ، فقد رأينا أن نفرده بفصل مستقل نعرض فيه لأصول الزكاة حسبما وردت بنصوص القرآن والسنة ، ثم نحاول انطلاقاً من هذه الأصول التي لا يجوز الخلاف حولها ، أن نبين تطبيقات هذه الأصول على ما هو كائن اليوم ، الأمر الذي هو من جانبنا اجتهاد فردي قابل للصواب أو الخطأ ، وبعبارة أدق هو مجرد رأي شخصي نطرحه للمناقشة ، بحيث لا يحسمه سوى اجتهاد جماعي .



الفصل الثاني

أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة

ونعالج هذا الفصل باختصار غير غفل ، مركزين على خمس مسائل رئيسية ،
نعرض لكل منها في فرع مستقل على الوجه الآتي :

الفرع الأول : التعريف بالزكاة ، لغة وشرعاً .

الفرع الثاني : اختلاف الفقهاء حول أحكام الزكاة ، وسببه .

الفرع الثالث : وعاء الزكاة ، ونصابها ، وسعرها ، ومصارفها .

الفرع الرابع : مسؤولية ولي الأمر عن تحصيل وتوزيع الزكاة ، وإفراد الزكاة

بميزانية مستقلة في بيت المال خصصة لأهداف الضمان الاجتماعي ،

وإنها بذلك لا تنفي عن الضرائب التي تحصلها الدول الإسلامية

لمواجهة التزاماتها الأخرى .

الفرع الخامس : التزام أهل الذمة بأداء ما يقابل الزكاة ، بدلا من الجزية التي سقطت

عنهم بانخراطهم في أغلب جيوش الدول الإسلامية .

وإذا نرى ضرورة تفتين الزكاة حتى يمكن إنقاذها والعمل بها ، وليست بها

الجميع كما شاعت إرادته تعالى ، فإننا نفردها فرعاً مستقلاً نعرض فيه لنصوص

مقترحة في أي تفتين للزكاة .

الفرع الأول

التعريف بالزكاة

الزكاة لغة هي النماء ، وهي الطهارة ، وهي حصانة المال ، وهي الشكر لله ، وهي في المحصلة تعني البركة كلها .

والزكاة شرعاً هي حق مقرر بتقدير الشارع ، فالقرآن والسنة هما اللذان حددا وعاء الزكاة ، ونصابها ، وسعرها ، ومستحقها ، وسائر أحكامها .

وقد عبر القرآن والحديث عن الزكاة بلفظ الصدقة ، للدلالة على الصدق في مساواة الفعل للقول والاعتقاد . فتعتبر كل زكاة صدقة ، ولكن لا تعد كل صدقة زكاة .

والزكاة وإجبة على كل مسلم لقوله عليه الصلاة والسلام (على كل مسلم صدقة) ، قالوا يانبي الله فمن لم يجد ، قال (يعمل يده فيضع نفسه ويتصدق) ، قالوا فإن لم يجد ، قال (يعين ذا الحاجة الملهوف) ، قالوا فإن لم يستطع ، قال (فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة) (١) . وقوله عليه السلام (أفضل الصدقة جهنم المقل) (٢) ، وقوله (لكل شيء زكاة) (٣) ذلك أن كل نعمة يجب أن تقابل بزكاة من الإنسان سواء أكانت النعمة مادية أو معنوية ، ولذلك شاع بين المسلمين قولهم زك عن عافيتك .. زك عن علمك .. زك عن منصبك .. زك عن أولادك .. إلخ .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة .

(٢) رواه أبو داود في سننه والحاكم في مستدركه .

(٣) رواه ابن ماجه والطبراني والسيوطي .

ونعالج دراستنا لهذا المخرج ، وهو التعريف بالزكاة ، في مبحثين مستقلين :

المبحث الأول : الزكاة لغة

المبحث الثاني : الزكاة شرعاً

المبحث الأول

الزكاة لغة

الزكاة لغة ، هي على نحو ما ألمعنا : النماء ، والطهارة ، وحصانة المال ، والشكر لله ، والبركة كلها . ونبين ذلك فيما يلي :

١ - أما أن الزكاة هي النماء للمال : فذلك لأنها لا تجب إلا على كل مال نام أو قابل للنماء ، ومن ثم كان الحديث النبوي (ما نقص مال من صدقة) (١) . والنماء ليس مقصوراً على المال ، إذ هي في نفس الوقت تحقق نمواً نفسياً ومادياً للنفى المترم بها ، والفقير المستحق لها .

وصدق الله العظيم (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين) (٢) ، وقوله تعالى (وما آتيتهم من زكاة تريلون وجه الله ، فأولئك هم المصفون) (٣) ، وقوله تعالى (ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم ، سيطوفون ما يخلوا به يوم القيامة) (٤) .

٢ - أما أنها طهارة للمال والنفس : فذلك لقوله تعالى (نخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها) (٥) . فذلك أن الثروة التي يجمعها الإنسان لا تخلو من نجاسة

(١) رواء الترمذي .

(٢) سورة سبأ ، الآية رقم ٣٩ .

(٣) سورة الروم ، الآية رقم ٣٩ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٨٠ .

(٥) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٣ .

وخيانة لا يظهرها سوى إخراج الزكاة ، مما عبر عنه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله (إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره) (١) ، وقوله عليه السلام (ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بجبس الزكاة) (٢) . كما أنها تطهر الإنسان من الشح لقوله تعالى (وكان الإنسان قتورا) (٣) ، وقوله تعالى (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) (٤) ، وتدريبها على البذل والعطاء التي هي صفة المؤمنين (الذين يتفقون في السراء والضراء) (٥) .

وهي في المحصلة علاج عملي من حب الدنيا ووسيلة لإسعاد المرء عبر عنه الإمام فخر الدين الرازي عند كلامه عن الزكاة في تفسيره (مفاتيح الغيب) بقوله (إن سعادة الإنسان الحقيقية لا تحصل عند الاشتغال بطلب المال ، وإنما تحصل بإتفاق المال في طلب مرضاة الله ، فليحجب الزكاة علاج صالح يصعيب لإزالة مرضى حب الدنيا من القلب) .

٣ - وأما أنها حصانة للمال : فذلك لقول الرسول عليه الصلاة والسلام (حصنوا أموالكم بالزكاة) (٦) وقوله (ما خالطت الزكاة مالا إلا أفسدته) (٧) ، وقوله (ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين) (٨) - أي القحط والمجاعة . ويذكر لنا القرآن الكريم قصة الذين تواعدوا أن يقطعوا ثمارهم ليلا يحرم منها المساكين بقوله تعالى (فطاف عليهم طائف من ربك وهم نائمون ، فأصبحت كالصريم) (٩) .

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک .

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط .

(٣) سورة الإسراء ، الآية رقم ١٠٠ .

(٤) سورة الحجر ، الآية رقم ٩ . وسورة التين ، الآية رقم ١٦ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٣٤ .

(٦) رواه أبو داود والطبراني والبيهقي .

(٧) رواه البزار والبيهقي ، كما في الترغيب والترهيب . وفي رواية أخرى بديل الأوطار جزء ٤

ص ١٤٨ (ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته) .

(٨) أخرجه الطبراني في الأوسط ، والبيهقي في سننه ، والحاكم في مستدرکه .

(٩) سورة القلم ، الآية رقم ١٩ و ٢٠ .

٤ - وأما أنها شكر لله تعالى : فذلك يتمكن المسلم من الفوز بأدائها لقوله تعالى (ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون) (١) . فهي شكر للنعمة حتى قيل بحق « من لم يزك لم يشكر الله » .

(أ) ومن ثم كانت الزكاة فريضة على الفنى وليس فيها معنى التفضل والامتنان على الفقير ، إذ لا منة لأمين الصنلوق (وهو المزكي) إذا أمره صاحب المال (وهو الله تعالى) أن يصرفه إلى مستحقه .

(ب) ومن ثم أيضاً توجب على المسلم أن يؤديها بطيب نفس لقوله عليه الصلاة والسلام (أدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم) (٢) ، وأن يسأله تعالى قبولها لقوله عليه السلام (إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها ، أن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مفرماً) (٣) ، ومعنى الدعاء اللهم طيب بها نفسي حتى أرى إخراجها مغنماً وربحاً لي في دنياي وآخرتي . وصلّى الرسول عليه السلام (من أعطاه مؤثجراً فله أجره ، ومن منعها غلانا آخلوها وشطر ماله) (٤) ، أي نصف ماله تعزيراً وتأديباً .

(ج) ومن هنا أيضاً امتنع على المزكي تقديم أسوأ ما عنده كالشاة المزيلة أو المريضة ولكن من وسط أمواله لقوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (٥) . وقول الرسول عليه السلام (ولا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ، ولا نيس إلا ماشاء المصدق) (٦) ، وقوله عليه السلام

(١) سورة يس ، الآية رقم ٣٥ .

(٢) أخرجه الترمذي والطبراني .

(٣) أخرجه ابن ماجه والبيهقي ، وفي حديث آخر أخرجه الترمذي إذا قلت أنتي خصالاً مينة حل بها البلاد ، منها (إذا أقتلت الأمانة مغنماً والزكاة مفرماً) .

(٤) أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي .

(٥) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٦٧ .

(٦) رواه البخاري وأحمد وأبو داود والبيهقي ، ومراد الحديث بأنه لا يخرج حرمة أي كبيرة سقطت أسنانها ، ولا ذات عيب أصلاً ، كما لا يؤخذ النيس وهو فعل الغنى إلا يرضى المالك لكونه يحتاج إليه .

(إن الله لم يسألكم غيره ولم يأمركم بشره) (١) ، وقوله عليه السلام لماذ حين بعثه إلى اليمن (إياك وكرائم أموال الناس واتق دعوة المظلوم فليس يثبتها وبين الله حجاب) (٢) .

(د) ومن هنا أيضاً استحب إظهار إخراج الزكاة ليراه غيره فيعمل عمله ، وإعلاناً لشعائر الله تعالى بقوله سبحانه (ذلك من يعظم شعائر الله ، فإنها من تقوى القلوب) (٣) ، وقوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية) (٤) . وقوله تعالى (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار ، سراً وعلانية ، فلهم اجرهم عند ربهم ولاخوف عليهم ولاهم يمزنون) (٥) .

وقد عبر الإمام الغزالي عن معنى الشكر في الزكاة بأنها مقابل النعمة بقوله في كتاب الزكاة من مؤلفه إحياء علوم الدين (العبادات الدينية شكر لنعمة البدن ، والمالية شكر لنعمة المال . وما أحسن من ينظر إلى الفقير ، وقد سبق عليه الرزق وأخرج إليه ، ثم لا تسمح نفسه بأن يؤدي شكر الله تعالى على إعطائه عن السؤال وإحواج غيره إليه بربع العشر أو العشر من ماله) .

٥ - وهي في المحصلة تعني البركة كلها ، سواء بالنسبة للملتزم بها ، أو المستحق لها ، أو المجتمع بأسره ، إذ هي مجلبة للود والمحبة ، وهي في صميمها ضمان اجتماعي فريد في نوعه ، إذ لا تقتصر على مجرد القضاء على الفقر والحاجة (الفقراء والمساكين) ، وإنما تمتد إلى تأليف القلوب على الإسلام (المؤلفة قلوبهم) ، وتخفيف

(١) دواء أبو داود .

(٢) دواء البخاري ومسلم .

(٣) سورة الحج ، الآية رقم ٢٣ .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية رقم ٣١ .

(٥) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٤ .

العبيد (وفي الرقاب) ، وإغاثة الملهين (النازمين) ، وإغاثة المجاهد المتطوع (في سبيل الله) والمسافر أو اللاجيء الذي انقطع عنه مورده (ابن السبيل) .

وقد عبر السيد محمد رشيد رضا رحمه الله عن هذا المعنى في الجزء العشرين من تفسيره المنار بقوله (ان الإسلام يمتاز على جميع الأديان والشرائع بفرض الزكاة فيه ، كما يعترف بهذا حكماء جميع الأمم وعقلاؤها . ولو ألأم المسلمون هذا الركن من دينهم لما وجد فيهم ، بعد أن كثروهم الله ووسع عليهم في الرزق ، فقر مدقع ولا ذو غرم مضجع . ولكن أكثرهم تركوا هذه الفريضة ، فجنوا على دينهم وأمتهم ، فصاروا أسوأ من جميع الأمم حالا في مصالحهم المالية والسياسية حتى فقدوا ملكهم وعرفهم وشرفهم ، وصاروا حالة على أهل المال الأخرى حتى في تربية أبنائهم) ثم يقول (إلا أن إيتاء جميع المسلمين أو أكثرهم لـزكاة ، وصرفها بنظام ، كاف لإعادة مجد الإسلام ، بل إعادة ما سلبه الأجانب من دار الإسلام ، وإيقاظ المسلمين من رقي الكفار ، وما هي إلا بلك العشر أو ربع العشر ، مما فضل عن حاجة الأغنياء . وإننا نرى الشعوب التي سادت المسلمين بعد أن كانوا سادتهم يبدلون أكثر من ذلك في سبيل أمنهم وملتهم ، وهو غير مفروض عليهم من دينهم) .

المبحث الثاني

لزكاة شرعا

ما تقدم هو تعريف شامل للزكاة . أما الزكاة شرعا ، فهي على نحو ما ألمحنا ، حق مقدر بتقدير الشارع . بمعنى أن القرآن والسنة هما اللذان حددا وعاء الزكاة ، ونصابها ، وسعرها ، ومستحقها ، وهما اللذان عهدا الى الدولة أو ولي الأمر مسئولية تحصيلها وصرفها في أوجهها المحددة .

وعليه فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الخلاف حول الأصول الإسلامية في شأن تحديد سعر الزكاة أو نصابها أو مستحقها أو مباشرة ولي الأمر تحصيلها وتوزيعها ، وإن جاز الخلاف حول تفاصيل تطبيقات الزكاة أو كيفية إصالتها أو أسلوب أدائها .

ومن ثم فإنه لا يرجعنا - على نحو ما سنرى - الخلاف الكثير حول تطبيقات الزكاة . وإنما يفرعنا للغاية الخلاف ولو كان محدودا حول أصول الزكاة ، كقول البعض - خطأ - بجواز ترك الزكاة لضعفاء الأفراد ، أو زيادة أو إنقاص سعر الزكاة ، أو تغيير نصابها أو مصرفها ، أو أن الضرائب الحديثة التي تجبها الدولة الإسلامية والتي تنطوي كافة الاحتياجات وتستطع أكثر من ثلث دخول المسلم ، أصبحت تفني اليوم عن أداء الزكاة .

ففي مثل الأحوال السالفة وغيرها ، هدم الزكاة ومصادرة وتعطيل لحكمه وخرج عن الإسلام . وعلى نحو ما سنرى لا تفني الضرائب الحديثة عن أداء الزكاة كما لا تفني الزكاة عن هذه الضرائب ، وأن مباشرة الدولة تحصيل الزكاة وفقاً لما حددته الفروع ثم توزيعها في أوجهها المحددة هو عنصر أساسي في الإسلام ، بل من أهم مظاهر قيام الدولة الإسلامية وأداء الإسلام لرسائله القدسة لصالح المسلمين ولغير المسلمين والبشرية جمعاء .



الفروع الثاني

اختلاف الفقهاء الشديد حول أحكام الزكاة وسببه

ونعالج هذا الفرع من دراستنا في مبحثين على الوجه الآتي :

المبحث الأول : الخلاف الفقهي الشديد حول أحكام الزكاة .

المبحث الثاني : سبب ذلك الخلاف وآلاره .

المبحث الأول

الخلاف الفقهي الشديد حول أحكام الزكاة

من يرجع إلى كتب الفقه ، يجد اختلافا بعيد المدى في كيفية تطبيق فريضة الزكاة ، عبر عنه شيخ الأزهر الأسبق فضيلة الشيخ محمود شلتوت رحمه الله بقوله (على رغم ما أعتقد من أن الخلاف النظري يدل على حيوية فكرية قوية وعلى سماحة النظام الذي يكون في ظله ذلك الخلاف ، على الرغم من ذلك ، فكلم يضيق صدرى حينما أرى مجال الخلاف بين الأئمة في تطبيق هذه الفريضة يتسع على النحو الذي نراه في كتب الفقه والأحكام) . وبين فضيلته ذلك بقوله (هذه الفريضة تكون معظم جهاتها في الأصل والمقدار ، محل اختلاف بين العلماء ، وبالتالي تكون باختلافهم فيها ، مظهر تفرق في الواجب الديني بين المسلمين تبعا لاختلافهم في التقليد وتعدد السبل ! ! هذا يزكي مال الصبي والمجنون ، وذاك لا يزكيه . وهذا يزكي كل ما يستتبه الإنسان من الأرض ، وذاك لا يزكي إلا نوعا خاصا أو ثمرة خاصة . وهذا يزكي الدين ، وذاك لا يزكيه . وهذا يزكي عروض التجارة ، وهذا لا يزكيها . وهذا يزكي حلي النساء ، وذاك لا يزكيه . وهذا يشترط التصاب ،

وذاك لا يشترط . وهنا وهذا ، إلى آخر ما تناولته الآراء فيما يجب زكاته وما لا يجب ،
وفيما تصرف فيه الزكاة وما لا تصرف .

ثم ينتهي فضيلته بقوله (هذه فريضة يجب أن يكون شأن المسلمين فيها أو شأنها
عندهم جميعاً كشأنهم في الصلاة ، وشأن الصلاة فيها تحديد واضح لا لبس فيه
ولا اختلاف ، خمس صلوات في اليوم واليلة) ، ثم يقول (لست أشك في أن
وحدة المسلمين في واجباتهم الدينية والاجتماعية التي أخذ الله بها عليهم العهد
والميثاق ، تقضي على علمائهم وأولياء الأمر منهم بالمسارعة إلى إعادة النظر فيما أثار
عن الأئمة من موضوعات الخلاف التي أعشى أن تمس أصل هذه الفريضة ، ويكون
ذلك النظر الجديد على أساس الهدف الذي قصده القرآن من اقراضها وجعله واجباً
دينياً تكون نسبة المسلمين فيه وفي جميع فواحيه على حد سواء) (١) .

ورغم المحاولات الحديثة التي بذلت وما زالت تبذل ، فإننا حتى الآن لم نستطع
أن نذلل مهمة ولي الأمر في تنفيذ أحكام هذه الفريضة ، التي أرادها الله أن تكون
ركناً أساسياً في تنظيم المجتمع وقوام الاقتصاد الإسلامي ، وذلك باتفاق فقهاء الإسلام
على أحكامها وعلى كل ما يتصل بهذه الفريضة بعد أن اختلفوا في كل ما يتصل
بها اختلافاً بعيد المدى ، ثم إعلان الأحكام المتفق عليها للكافة حتى تكون موضع
التكليف (٢) .

(١) أنظر فضيلة الإمام الشيخ محمود شلتوت ، الإسلام عقيدة وشريعة ، طبعة دار القلم بالقاهرة ،
ص ١٠٩ و ١١٠ .

(٢) ومن هنا كانت مناداتنا على صفحات مجلة رابطة العالم الإسلامي عدد شبان سنة ١٣٩٥هـ / أغسطس
سنة ١٩٧٥م ، ثم في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في صفر سنة ١٣٩٦هـ /
يناير سنة ١٩٧٦ ، بضرورة عقد مؤتمر عالمي إسلامي يختص لمعرض أصول الزكاة وبيان تطبيقاتها
الحديثة ، وبجيت ينتهي هذا المؤتمر إلى حسم كل الفرق بالنسبة لزكاة وذلك بالقدر الذي يصبح منه كل
مسلم حل بيته من أمره فيما له وما عليه بالنسبة لزكاة ، وبما يمكن لزكاة من أداء رسالتها الحقيقية كما أرادها
الله تعالى كنوسة إلهية فعالة لتحقيق الصالحات الإجماعية والرفاهية الإسلامية .

وليس هذا الكتاب ، وغيره من المؤلفات الحديثة ككتاب فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي في فقه الزكاة : إلا تمهيداً أو تحضيراً أو ورقة عمل لهذا المؤتمر العالمي الإسلامي للزكاة ، والذي نرجو انعقاده قريباً توصلاً إلى حلول وقرارات جمع عليها في شأن الزكاة وتطبيقاتها الحديثة (١) .

المبحث الثاني

سبب ذلك الخلاف وآثاره

والواقع أن الخلاف الفقهي حول أحكام الزكاة ، إنما يرجع إلى الخلاف حول تكييف طبيعتها : هل هي عبادة محضة كالصلاة ، أم هي مجرد حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين فيها ، أم هي عبادة وحق مالي في نفس الوقت . وبالتالي يختلف ما يرتبونه من آثار باختلاف التكييف .

(أ) القول بأن الزكاة عبادة محضة كالصلاة وآثار ذلك :

فمن قال أن الزكاة عبادة محضة كالصلاة ، رتب آثار ذلك والتي من أهمها أنه :

١ - لا يلزم تحصيلها وتوزيعها بمعرفة الدولة ، وإنما يخرجها من وجبت عليه طيبة من نفسه ، ويحرص على أدائها وسؤاله تعالى أن يتقبلها شأن سائر العبادات .

(١) ونشير بهذه المناسبة إلى ندوة أبو ظبي في ربيع اول سنة ١٤٠٠ / فبراير سنة ١٩٨٠ ، التي عقدتها وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الامارات العربية المتحدة بعنوان « دور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي والإجتماعي في المجتمع الإسلامي » ، حيث تناولت لتدو آراء ومناقشات على جانب كبير من الأهمية حول الزكاة على المسارات السكنية والمصانع والشركات والمهن الحرة ومرتببات المواطن في الحكومة والشركات وعوائد الاسهم والسندات ، وحول تغير قيمة النصاب في كل دولة ، وحول استثمار اموال الزكاة في اقامة مستشفيات ومدارس وسكن للفقراء ، وحول زكاة البترول . . . إلخ . من الموضوعات التي جرت على المجتمعات الإسلامية ، مع مناقشة إذا كان يمكن تقنين الزكاة في مواد مبهمة واضحة أخذنا من الشريعة الإسلامية وألئ المذاهب تتبع .

أنظر مجلة منار الإسلام التي تصدرها وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الامارات العربية المتحدة العدد (٤) السنة (٥) ربيع آخر ١٤٠٠ / مارس ١٩٨٠ م .

٢- لا يؤديها سوى المسلم ، وشخصياً من ماله الذي بلغ النصاب ، بحيث لا تقبل من ذمي ولا يجوز للمكلف التوكيل فيها أو الإنابة .

٣- لا تصح إلا بنية ، بحيث تسقط عن الصغير والمجنون .

٤- لا تجزئ إلا عن ذات العين ، وفي وقت حلولها ، بحيث لا يجوز إخراج القيمة كما لا يجوز تعجيلها أو تأخيرها .

٥- لا تسقط بالتقادم ومضى السنين ، ولا بإسقاط مستحقيها ، وإنما تسقط بعد استحقاقها بموت المكلف أو تلف ماله أو عجزه عن الأداء .

(ب) القول بأن الزكاة حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للمحتاجين وآثار ذلك :

ومن قال أن الزكاة حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين فيها ، رتب آثار ذلك مما يختلف كلية ، بل ويتناقض مع ما ذهب إليه الفريق الأول ، ومن قبيل ذلك أنه :

١- لا تترك لضامرات الأفراد ، ولا تجبى ولا تصرف إلا بمعرفة العاملين عليها أي بواسطة الدولة ، بحيث تأخذها كرهاً ممن وجبت عليه إن لم يؤدها طواعية ، ولما أن تفرض ما تراه من العقوبات على من يتهرب منها .

٢- أنه باعتبارها فريضة مالية يجوز فيها الإنابة والتوكيل ولو للذمي ، ويطلب غير المسلم بأداء قيمتها باعتبارها ضريبة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء .

٣- وهي تجزئ بغيرية ، بحيث تجب في مال الصغير والمجنون .

٤- ويجوز إخراج قيمتها بحيث لا يتحم على المالك إخراج العين التي جاء بها النص شاة أو إيلاء ، كما يجوز إخراجها قبل حلولها أي تعجيلها كما يجوز تأخيرها .

٥- وهي تسقط بالتقادم أو بإسقاط مستحقيها ، ولا تسقط بتلف مال المكلف أو عجزه عن الأداء أو موته ، وإنما تراقب ميسرته أو تؤخذ من تركته باعتبارها ديناً يقدم على الديون الأخرى إذ فيها حق الله وحق المجتمع .

(ح) القول بأن الزكاة عبادة وحق مالي في نفس الوقت وآثار ذلك :

ومن قال أنها عبادة وحق مالي في نفس الوقت ، وهو قول جمهور الفقهاء ، رجح البعض معنى العبادة ، بينما رجح البعض الآخر معنى الحق المالي ، فرتب كل فريق آثار ذلك على نحو ما سبق بيانه . وقد يرجع البعض أحد المعنيين في بعض الأحكام ، والمعنى الثاني في أحكام أخرى ، بحسب ما يتطلبه الموقف وبالتالي ترتيب الآثار الناجمة عن ذلك أو ذاك الرجح .

والتعبير عن الزكاة بأنها عبادة وحق مالي في نفس الوقت ، أو أنها عبادة مالية ، أو أنها حق مالي تعبدى ، هو ما اصطلاح عليه الفقهاء القدامى .

ونميل مع الباحثين المتأخرين ، لإبراز أهمية تحصيل وتوزيع الزكاة بمعرفة الدولة أي العاملين عليها كما ورد بالقرآن ، تكيف فريضة الزكاة بأنها عبادة وضريبة معاً ، أو أنها عبادة تأخذ صورة الضريبة أو ضريبة تحمل معنى العبادة (١) .



(١) أنظر الدكتور يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، نشره مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٣٩٧ / ١٩٧٧ م ، ص ٧٩٢ .

أنظر بنفس المعنى الدكتور إبراهيم فؤاد أحمد علي ، الموارد المالية في الإسلام ، نشره معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢ ، ص ٢٣ وما بعدها .

أنظر أيضاً الدكتور شوقي إسماعيل شحاته ، عبادة زكاة المال علماً وعملًا ، نشره مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠ ، ص ١ وما بعدها .

الفرع الثالث

وعاء الزكاة ، ونصابها ، وسعرها ، ومصارفها

نعالج هذا الفرع من دراستنا ، في أربعة مباحث متوالية على الوجه الآتي :

المبحث الأول : وعاء الزكاة

المبحث الثاني : نصاب الزكاة

المبحث الثالث : سعر الزكاة

المبحث الرابع : مصارف الزكاة

المبحث الأول

وعاء الزكاة

(أ) أموال الزكاة التي ورد بها نص :

إن الأموال التي ثبتت فيها الزكاة بالسنة النبوية خمسة هي :

- ١ - الأنعام ، وتشمل الإبل والبقر والغنم .
- ٢ - عروض التجارة ، وهي كل ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح .
- ٣ - الثقلين ، وهما الذهب (المتقال أو الدينار) والفضة (الدراهم) .
- ٤ - الزروع والثمار ، وهو ناتج أو دخل الأراضي الزراعية .
- ٥ - الركاز ، وهو كل ما في باطن الأرض من معادن سواء كان مركزاً أي مدفوناً في باطن الأرض بالطبيعة أو كان كنوزاً دفنته القدماء في الأرض .

(ب) أموال مستحقة لم يرد بها نص :

وقد اختلفت اليوم صنوف المال عما كانت عليه منذ أربعة عشر قرنا ، فظهرت صنوف جديدة من المال لم تكن معروفة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل زادت اليوم أهميتها وأصبحت هي الغالبة ، ومن قبيل ذلك : —

- ١ — الآلات الصناعية ، كالمصانع والسفن والطائرات والسيارات .
- ٢ — العقارات المستغلة ، كالعمارات والفنادق والمطاعم .
- ٣ — الأوراق المالية ، كالعملة الورقية والأسهم والسندات .
- ٤ — كسب العمل ، كالمرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة .
- ٥ — الثروة المعدنية كالمتاجم والبترو ، والثروة البحرية كالأسماك والؤلؤ .

(ج) خضوع كافة الأموال النامية للزكاة :

وانه لما كانت العلة في فريضة الزكاة في الأموال هي تماثلها بالفعل أو بالقوة كما يقول الفقهاء ، فإن كل مال استجد ويقع فيه النماء حقيقة أو تقديرا أي بالتمكن من النماء ، فإنه يجب عليه الزكاة ، أيا كان ثروة عقارية كالعمارات أو صناعية كالمصانع أو مالية كالعملة الورقية والأوراق المالية . وذلك لعموم النص بقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (١) ، وقوله تعالى (في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) (٢) ، فلم يفرق بين مال ومال . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (أدوا زكاة أموالكم) (٣) ، وقوله عليه الصلاة والسلام لما ذبح بعثه الى اليمن (أعلمهم أن الله لا يفرس عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) (٤) وقوله عليه السلام (إنجروا في مال اليتيم حتى لاتأكله الزكاة) (٥) ، وقوله

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٣ .

(٢) سورة الماعوج ، الآية رقم ٢٤ .

(٣) رواه الترمذي والطبراني .

(٤) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٥) رواه الترمذي ، وكذا الطبراني في الأوسط ، والسيرطي في الجامع الصغير .

(ما نقص مال من صدقة) (١) ، وذلك لتعلقها بالأموال ذات النماء تحقيقاً أي بالفعل أو تقديرأ أي بالتمكن من النماء .

وإذا كان الفقهاء القدامى لم يفرضوا الزكاة على بعض الأموال كدور السكن وأدوات الصناعة الأولية ، شأن الإبل والبقر والغنم وحلي الزينة ، باعتبارها من الحاجات الشخصية المعدة للاستعمال ، فلها تظل كذلك مخافة باعتبارها أموالاً غير نامية لا بذاتها ولا بالقوة . أما إذا تحولت دور السكن إلى الاستغلال لا الاستعمال الشخصي ، ولم تعد اليوم أدوات الصناعة يملكها صانع يعمل بيده أي يستعين بها لسد احتياجاته وإنما هي للاستغلال ، فإنه تلحقها حيثند فريضة الزكاة .

المبحث الثالث

نصاب الزكاة

(أ) المقصود بنصاب الزكاة :

نصاب الزكاة هو حد الإعفاء ، وهو ما عبر عنه الفقهاء القدامى بأن نصاب الزكاة هو الذي دونه عفو لا يتحقق به يسار . ذلك أن الزكاة لا تجب على كل مال نام ، وإنما المال النامي الذي يبلغ نصاباً كاملاً ، ليكون أخذ الزكاة من العفو أي ما زاد عن الحاجة ويبلغ النصاب لقوله تعالى (خذ العفو وأمر بالعرف) (٢) أي المعروف ، وقوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو) (٣) والعفو هنا هو ما زاد عن الحاجة ، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام (لا صدقة إلا عن ظهر غني) (٤) . وعليه فإن نصاب الزكاة في نظر الشارع هو الحد الأدنى للغني الموجب للزكاة ، فمن ملك النصاب أي قدر ما معيئاً من المال زائداً أو فاضلاً عن الحاجة أو الكفاية

(١) رواه الترمذي في كتاب الزكاة .

(٢) سورة الأعراف ، الآية رقم ١٩٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية رقم ٢١٩ .

(٤) رواه البخاري .

فإنه يجب عليه الزكاة . ومن لم يملك هذا النصاب يعفى من الزكاة ، بل هو ممن يستحقها بقدر ما يفي حاجته أي كفايته بمعنى المستوى اللائق لمعيشته (١) . ذلك أن الزكاة كما بين الرسول عليه السلام لا تكون إلا عن ظهر غنى ، وهو ما عبر عنه الفقهاء القدامى بأن المشغول بالحاجة الأصلية كالمعنوم .

(ب) تحديد نصاب الزكاة حسبما ورد بالنص :

وقد ورد في السنة أن نصاب الزكاة هو ما زاد عن خمس من الإبل ، أو ثلاثين من البقر ، أو أربعين من الغنم ، أو عشرين مثقالاً ذهباً (أي عشرين ديناراً نقوداً ذهبية ترن ٨٥ جراماً من الذهب باعتبار المقياس أو الدينار الذهبي نحو ٤,٢٥ جراماً من الذهب الخالص) ، أو خمسة أواق من الفضة (أي مائتي درهم نقوداً فضية) ، أو خمسة أوسق (أي خمسين كيلة مصرية أو نحو ٦٥٠ كيلو جرام من الحبوب والثمار والمحاصل الزراعية) (٢) .

وقيمة هذه الأنصبة جميعاً في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام متساوية ، وهذه نقطة هامة كثيراً ما يغفل عنها الباحثون في نصاب الزكاة فلا يربطون نتائجها وتختلف بهم الحلول ، ذلك أن الشاة كانت تباع بخمسة دراهم ، وكانت العشرون ديناراً أو المائتا درهم أو الخمسة أوسق ، تكفي أكل أهل بيت (من زوج وزوجة وابن وعادم) بثلاثة سنة كاملة (٣) .

ومؤدى ذلك أن نصاب الزكاة في عهد الرسول عليه السلام هو ما كان يكفي معيشة أسرة كاملة لسنة كاملة . والحكمة في اشتراط النصاب على الوجه المتقدم ،

(١) أنظر في بيان معنى حد الكفاية وتمييزه من حد الكفاف ما سبق أن أوضحناه بصفحة ٢٢ و ٢٦ و ٤١ من هذا الكتاب .

(٢) أنظر القرطبي ، فقه الزكاة ، مرجع سابق ، صفحة ٤٨٣ و ١٠٢٩ .

(٣) نفس المرجع ص ١٥٠ و ١٧٦ و ٢٦٤ و ٢٦٦ نقلاً عن الإمام السرخسي ، والعلامة ولي الدين الطحاوي وغيرهما من الأئمة .

هي أن الزكاة فريضة تؤخذ من الغني لصالح الفقير والمشاركة في مصلحة الإسلام والمسلمين ، ولا معنى أن تؤخذ من شخص مشغول بحاجاته الأصلية أو في حاجة لأن يعان لا أن يعين .

(ج) كيف نحدد النصاب بعملة اليوم الورقية :

وانه الآن وقد إنتهى في عصرنا الحالي التعامل بالنقدين ، الدينار الذهبي والنوهم الفضي ، وأصبح التعامل اسامياً بموجب نقود ورقية تختلف قيمتها من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر . كما أن الفضة قد هبطت قيمتها في عصرنا ، بحيث أصبح النصاب الشرعي من الفضة لا يساوي شيئاً يذكر بجانب الأنصبة الشرعية الأخرى من الذهب أو الأنعام أو غيرها . وقد تنخفض أو ترتفع قيمة الذهب أيضاً بحيث تصبح العشرين ديناراً أو مثقالاً أي الـ ٨٥ جراماً من الذهب لا توازي أو تقارب الأنصبة الأخرى (١) .

ولقد روي عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه في عام الرمادة اعتبر نصاب الزكاة بالنسبة للغنم هو ما زاد عن مائة شاة لا أربعين شاة كالأصل ، ذلك أن هذه المائة وقد أصابها الجذب والعجف لظروف عام المجاعة لا تفني عن أربعين شاة في الخصب (٢) .

(١) فلا جرام الذهب كان في أوائل عام ١٩٧٩ يساوي ٢٥ ريالاً سعودياً ، وارتفع في نصفها الأخير إلى ٤٠ ريالاً ، ثم ارتفع في بداية عام ١٩٨٠ إلى ٧٥ ريالاً ، ثم عاد فانخفض منذ أوائل إبريل سنة ١٩٨٠ إلى ٤٠ ريالاً ، فأصبح النصاب بإعتبار سعر الذهب اليوم هو $٤٠ \times ٨٥ = ٣٤٠٠$ ريالاً سعودياً . في حين أن الشاة تساوي اليوم نحو ٥٠٠ ريالاً ، أي النصاب بإعتبار سعر الغنم اليوم هو $٥٠٠ \times ٤٠ = ٢٠,٠٠٠$ ريالاً سعودياً .

وكم هو الفرق بين نحو عشرين ألف ريال سعودي بإعتبار نصاب الأربعين شاة اليوم ، وبين نحو أربعة آلاف ريال سعودي بإعتبار نصاب العشرين مثقالاً ذهبياً اليوم . ويبدو الفرق أكبر إذا اعتبرنا نصاب الدرامم الفضية بالريالات السعودية أو غيرها من العملات السائدة اليوم .

ودغم ذلك يرى الكثير احتساب النصاب على أساس الذهب فقط ، وذلك بإعتباره عملة عالمية ثابتة نسبياً ، إذ جميع العملات في العالم تنسب إليه قيمته معروفة في كل دولة وله سوق عالمي . بالإضافة أنه سلعة نادرة ، ولم تجر المادة على تقلبات في سعره إلا في الازمات ، فهو في الغالب اذق وانسب الوسائل .

(٢) الأموال لأبي حنيفة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ .

ونخلص من ذلك أن المعول عليه في تحديد نصاب الزكاة هو القيمة الحقيقية لكل نصاب بالنسبة للأنصبة الشرعية الأخرى ، وعلى نحو ما أشرنا إليه بقدر ما يكفي أقل أهل بيت مثوة سنة كاملة .

وعليه نرى ضرورة قيام أحد المراكز الإسلامية المتعددة ببيان نصاب الزكاة بالعملات السائدة في كل البلاد الإسلامية وسائر البلاد التي بها أقليات إسلامية بأوروبا وأمريكا وآسيا ، وأن تعلن ذلك على الجميع بحيث يمكن لكل مسلم أن يؤدي زكاة ماله ، متى ملك نصاباً زائداً عن حوائجه الأصلية أي كفايته ، وهو على ثقة واطمئنان . وذلك بدل أن يترك أصحاب الأموال ، كما هو حاصل اليوم ، في حيرة ولبلة بالنسبة لفريضة هي الركن الثالث في الإسلام بعد الصلاة مباشرة .

(د) ما يجب مراعاته عند تحديد نصاب الزكاة :

وجدير بالذكر أن تحديد النصاب بالمعنى المتقدم ، يكون بعد مراعاة ما يأتي :

١ - نفقات تحصيل المال :

فتطرح كافة نفقات تحصيل المال من أجور وضرائب ونفقات صيانة ودين ومقابل الاستهلاك وغيره ، ذلك أن الزكاة - بحسب الرأي الغالب في الفقه - لا تكون إلا في صافي الثروة أو الدخل .

٢ - اعتبار حد الكفاية :

فستبعد حد الكفاية أي القدر اللائق لمعيشة الفرد ومن يعلمهم ، إذ الإجماع أنه يشترط في النصاب أن يكون فاضلاً عن الحاجات الأصلية أي حد الكفاية ، ذلك أن المشغول بالحاجة الأصلية كالمعلم ، ولا تكون الزكاة إلا عن ظهر غنى

وبهذا الشرط يسبق الشرع الإسلامي بقرون عديدة أحدث ما وصل إليه الفكر الضريبي الحديث من حيث إعفاء الحد الأدنى لمعيشة الفرد ومن يعلمهم من الضريبة ، وإن فاقه بأن تناول الإعفاء المستوى اللائق لمعيشة الفرد ومن يعلمهم (وليس الحد

الأدنى فحسب) مما عبر عنه الفقهاء القدامى باصطلاح حد الكفاية أو حد الغنى تمييزاً له عن حد الكفاف (١) . وقد روي عن الصحابة أنهم كانوا يعطون من الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الدار والفرس والسلاح والخدم ، وذلك باعتبار أن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها فهي كالملحوم (٢) . وعندما سُئل الإمام أحمد عن الرجل الذي له عقار يستغله أو صنعة تساوي عشرة آلاف درهم أو أقل من ذلك أو أكثر ولكنها لا تقوم بكفائته ومن يعلمهم ، قال يأخذ من الزكاة (٣) . وقد لخص الخليفة عمر بن الخطاب نظرة الإسلام إلى حد الكفاية بقوله : (إذا أعطيت فاغنوا) (٤) ، كما نقل عن الخليفة عمر بن عبد العزيز قوله (أنه لا بد للمرأة المسلم من مسكن يسكنه ، وخدام يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه علوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته فاقضوا عنه فانه غارم) (٥) .

وإذا ربطنا نصاب الزكاة على النحو المتقدم بحد الكفاية بحيث أن كل من توافر له نصاباً فاضلاً عن حد الكفاية يخضع للزكاة ، وكل من قل دخله عن حد الكفاية استحق من الزكاة بالقدر الذي يبلغ به حد الكفاية ؛ فإنه تثار أيضاً مشكلة أن حد الكفاية يختلف باختلاف الزمان والمكان ، مما يقتضي من الحاكم في كل بلد إسلامي التدخل لتحديده . وتلك مسألة هامة يجب أن تنبه إلى معالجتها دول العالم الإسلامي حتى يستقر واجب كل مسلم أو حقه بالنسبة لفريضة الزكاة .

(١) أنظر كتابنا الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٥ .

(٢) بدائع الصنائع للإمام الكاساني جزء ٢ ص ٤٨ . وكذا حاشية ابن عابدين ، جزء ٢ ص ٩٩ .

(٣) المفتي مع الشرح الكبير ، جزء ٢ ص ٥٢٥ .

(٤) ابن حزم ، المحل ، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة ، الجزء السادس ، ص ٢٢١ ،

من طبعة ١٩٦٨ م .

(٥) الأموال لأبي عبيد ، مرجع سابق ، ص ٥٥٦ .

٣- شرط الحول :

إن المعتبر في النصاب هو الحول لأنه مظنة النماء ، إذ لا بد من مدة يتحقق فيها النماء قدرها الشارع بالحول بالنسبة لرؤوس الأموال المقولة كالتجارة والتقدين والأنعام ، إذ لا يتيسر لأصحاب هذه الأموال الوقوف على حقيقة مركزهم المالي إلا في نهاية الحول وتحقق النماء باعتباره الواقعة المنشئة للزكاة .

أما بالنسبة للدخول الأخرى ، وهي أكثر الأموال اليوم ، كالزروع والثمار العقارات المستغلة والأسهم والأجور والمربات . . . إلخ ، والتي يتحدد فيها المركز المالي للمكلف عند تحصيلها باعتبار هذه الأموال نماء في نفسه متكامل عند إخراج الزكاة ، فإنه لا يشترط فيها الحول وتستحق الزكاة فور قبضها . وقد روى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز كان إذا أعطى الرجل عماله أي الأجرة التي يقبضها عن عمله مثل رواتب الموظفين اليوم وأجور العمال ، فإنه كان يقتطع منها الزكاة . وكذلك فعل حين رد المظالم وهي الأموال التي استولت عليها السلطات بغير حق في عهود سابقة واعتبرها أصحابها مالا ضالماً ، فقد استقطع منها الزكاة عند ردّها (١) .

المبحث الثالث

سعر الزكاة

(أ) إختلاف سعر الزكاة بإختلاف الأموال :

وسعر الزكاة له أحكام خاصة بالنسبة للأنعام من الإبل والغنم والبقر وما في حكمه ، باعتباره يمثل الثروة الحقيقية للفرد وقتئذ . فمثلاً في الغنم لا يؤخذ منها شيء فيما دون الأربعين ، فإذا بلغت الأربعين ففيها شاة إلى أن تبلغ مائة وعشرين ،

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

فإذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها شاتان إلى المائتين ، فإذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شاه إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت على ثلاثمائة فليس فيما دون المائة شيء وإن بلغت تسعاً وتسعين حتى تكون مائة تامة ففي كل مائة تامة شاه (١) .

أما سائر الأموال ، فهي بلغة اليوم دون خوض في التفاصيل على الوجه الآتي : —

١ — بواقع ٢,٥٪ من رؤوس الأموال المتقولة كمروض التجارة والنقود والأسهم المدة للتجارة والمضاربة . . إلخ .

ولعل السبب في فرض الزكاة بالنسبة للأموال المتقولة ، على رأس المال ذاته وليس دخله ، هو ما عبر عنه الامام ابن قدامة بالنسبة لهذه الأموال بأنه (لم يعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه وعدم ضبطه) (٢) . والواقع أن نسبة ٢,٥٪ معتدلة للغاية بحيث يستطاع أخذها بسهولة من الدخل الناتج من نماء هذه الأموال .

٢ — ما بين ٥٪ و ١٠٪ من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية والمقارنات

المستغلة والمصانع والأسهم المدة للاستثمار . . إلخ ، وذلك بحسب ما إذا كان الدخل بجهد أو بغير جهد لقول الرسول عليه الصلاة والسلام (ما سقت السماء ففيه العشر ، وما سقي بقرب ففيه نصف العشر) (٣) .

وعليه نرى أن زكاة دخل المصانع والفنادق وكسب العمل تكون بواقع ٥٪ ، في حين يرى زميلنا الدكتور يوسف القرضاوي أن زكاة كسب العمل تكون بواقع ٢,٥٪ ، قياساً على زكاة كسب التجارة (٤) . وهو اجتهد لا نسلم به لافتقاره إلى

(١) أنظر الدكتور شوقي إسماعيل شحاته ، محاسبة زكاة المال علماً وعلاً ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ . ويرجع في تفاصيل سر الزكاة بالنسبة لمختلف الأنعام من أبل وبقر وغنم ، إلى مختلف كتب الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه ما سبق الإشارة إليه .

(٢) أنظر المنهاج لابن قدامة ، مرجع سابق ، جزء ٢ ، ص ٦٢٥ .

(٣) البخاري ومسلم .

(٤) أنظر القرضاوي في مؤلفه فقه الزكاة ، مرجع سابق ، ص ١٠٣٣ .

القياس الصحيح ، إذ يغفل الضيقة الشرعية المبدئية بين زكاة المال المنقول وتكون بواقع ٢,٥ ٪ من أصل رأس المال المذكور ، وبين زكاة المال الثابت وتكون ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ من دخل المال المذكور بحسب ما إذا كان يجهد أو بغير جهد . فضلا عن ان مؤدى هذا القول تطبيقه على سائر الدخول ككسب المصانع والمطاعم وسائقي السيارات ، وهو مالا يسلم به أحد بما فيهم الدكتور القرضاوي نفسه ، بحيث لا يستساغ إفراده دخل العمل كالمرتبات والأجور بزكاة أقل من سائر الدخول وعلى غير مقتضى القياس السليم .

أما زكاة دخل العقارات المؤجرة والاوراق المالية المعدة للاستثمار ، فرى ان تكون بواقع ١٠ ٪ باعتبارها بغير جهد يذكر ، إلا إذا كان الغرض من العقارات أو الاوراق المالية هو التجارة والمضاربة فإن الزكاة تكون بواقع ٢,٥ ٪ من قيمة العقارات والأسهم لا دخلها . في حين يرى أساتذنا اصحاب الفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ محمد أبو زهرة والشيخ عبد الرحمن حسن ، أن زكاة دخل العقارات المستغلة هي بواقع ١٠ ٪ إذا عرف الصافي وبواقع ٥ ٪ إذا لم يمكن معرفته (١) . وهو اجتهد لا نسلم به ، إذ على نحو ما سبق إيضاحه ، لا تجب الزكاة إلا على صافي الثروة والدخل ، أي بعد طرح كافة نفقات تحصيل المال من أجور وضرائب ونفقات وصيانة ودين ومقابل الاستهلاك وغيره . وان في تحديد سعر الزكاة ما بين ٥ ٪ أو ١٠ ٪ من الدخل ، هو بحسب ما إذا كان هذا الدخل يجهد أو بغير جهد . ولا شك أن أرباح العقارات المستغلة هو كأرباح الأسهم ، إيراد بلا جهد ، ولا يمكن قياسه على أرباح المصانع أو الفنادق أو دخل العمل كالأجور والمرتبات .

٣- وبواقع ٢٠ ٪ على الركاك لقول الرسول عليه الصلاة والسلام : وفي الركاك الخمس . . والركاك في المعجم الوسيط هو ما ركزه الله تعالى في الأرض من المعادن

(٢) أنظر مطبوعات حلقة الدراسات الإجتماعية لمائة الدول العربية في مؤتمرها الذي انعقد بدمشق في

ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٨٠ .

في حالتها الطبيعية ، ويقال ركن الله المعادن في الأرض أو الجبال أي أوجدها في باطنها (١) .

والركاز لدى أغلب فقهاء الشريعة ، هو كل ما في باطن الأرض سواء كان مركزاً أي مدفوناً في باطن الأرض كالمناجم والبترو ، أو كان كنوزاً دفنته القمماء في الأرض . ومن ثم فإنه يتعين شرعاً تجنب خمس الركاز بما فيه البترول باسم الزكاة ، وذلك استناداً إلى الحديث النبوي « وفي الركاز الخمس » ، وإعمالاً لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض » .

هذا وللحنفية والشافعية في الركاز قولان أحدهما أنه يصرف مصرف الشيء ، وثانيهما وهو المشهور الرابع لديهم أنه يصرف مصرف الزكاة لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض (٢) . وعن الإمام أحمد بن حنبل أنه تجب الزكاة بواقع الخمس في كل أنواع المعدن بتعريضه (ماخذاً) كان أو (جامداً) ، وذلك متى بلغ نصاباً بنفسه أو قيمته ، بلا اشتراط تحول ، لعموم قوله تعالى (وما أخرجنا لكم من الأرض) (٣) .

ويقاس على الركاز الثروة البحرية كالأسماك والثروة فيها أيضاً الخمس بإسم الزكاة (٤) .

ولا شك أنه لو خصصت الدول الإسلامية المنتجة للبترول ، خمس الناتج منه بإسم الزكاة ، عند من قال أن الركاز يعم ما استخرج من باطن الأرض سواء من أصل الخلق أو ما دُفن فيها ، وهو يقتدر بالبلايين من الدولارات ، لمسا وجد في

(١) أنظر المعجم الوسيط ، المجلد الأول ، الطبعة الثانية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٣٦٩ .

(٢) أنظر حاشية ابن عابدين ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

وأنظر أيضاً المجموع للإمام مسي الدين شرف التنوير ، طبع القاهرة ، جزء ٦ ص ٧٧ .

(٣) أنظر المفتي لابن قدامة ، مرجع سابق ، ص ٦١٧ .

(٤) أنظر الأموال لأبي حنيفة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥ ، وما بعدها .

العالم الإسلامي جامع واحد أو عار واحد . ذلك لأن الأصل في أموال الزكاة ان تصرف في مكان تحصيلها ، وهو ما يعبر عنه باصطلاح عملية الزكاة ، وما يزيد عن حاجة فقراء الاقليم أو الدولة المنتجة للبترول يوزع على سائر الدول الإسلامية بحسب ظروف احتياجاتها . ولقضيئنا بذلك على مشكلة الفقر التي يعاني منها العالم الإسلامي ، ونعتبر من أهم اسباب تخلف الحضارى والمعوق الرئيسي دون ان يلعب دوره المنشود والمزهل له (١) .

دفع شبهات حول زكاة البترول

في مناقشات لجنة الزكاة بالمؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي والذي انعقد بمكة المكرمة في صفر ١٤٢٩هـ / فبراير ١٩٧٦م ، أكدت القول بضرورة التزام الدول الاسلامية المنتجة للبترول بتخصيص خمس الناتج منه باسم الزكاة ، بحيث يوزع على المحتاجين والمستحقين شرعاً من مواطنيها ، وما يزيد عن حاجتهم وهو يقرر بالبلادين أو المليارات من العملات الصعبة ، يوزع على المحتاجين والمستحقين شرعاً بسائر دول العالم الاسلامي . ولقضيئنا بذلك على أكبر عائق دون انطلاق امكانيات المسلمين وتقدمهم .

ولقد أيدني في ذلك البعض كفضيلة الأستاذ الدكتور محمود ابو شهبه ، مشيراً الى انه لولا ضيق المقام لوفي الموضوع حقّه ، وانه بعد دراساته المستفيضة في موضوع الزكاة وجد أن هذا النظام لا يمكن ان يكون نظاماً بشرياً (٢) . في حين عارضني في ذلك البعض كفضيلة الدكتور يوسف القرضاوي ، مستنداً في ذلك إلى ما سبق أن

(١) أنظر رسالتنا لدكتوراه الدولة من فرنسا في موضوع مشكلة تخلف العالم الإسلامي ، والمنشور بمجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها اساتذة كلية حقوق جامعة القاهرة وذلك من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧٣ م .

(٢) أنظر ص ١٢ من الكتيب الذي اصدره الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عن مناقشات لجنة الزكاة المنبثقة عن المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الإسلامي سنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، مرجع سابق .

أبداه في كتابه فقه الزكاة ، بأن النقط غير مملوك للأفراد حتى تجب فيه الزكاة ، وإنما هو مملوك للدولة أي للمسلمين جميعاً وليس لأحد معين فلا يزكى . وهذا القول من فضيلة قد جازبه الصواب ، ذلك لأن البترول ليس ملكاً شائعاً لكل المسلمين حتى لا ترد عليه الزكاة ، وإنما هو مملوك لشخص إعتباري معين ، ذو ذمة مالية مستقلة ، هو إحدى الدول الإسلامية المنتجة للبترول . ومن ثم فإنه يتعين على تلك الدولة تخصيص ٢٠ ٪ من دخل بترولها باسم الزكاة ، شأن وجوب الزكاة بواقع ٢,٥ ٪ أو ٥ ٪ على رموس أموال أو دخل شركات ومصانع القطاع العام المملوكة لذات الدولة .

ولقد عاد فضيلة الدكتور القرضاوي في ندوة أبو ظبي سنة ١٩٨٠ بشأن الزكاة السالف الإشارة إليها (١) ، وعارض القائلين فيها باستحقاق زكاة الخمس في أموال البترول ، بدعوى أن الدولة هي التي تأخذ الزكاة فكيف تأخذ منها . وهذا القول من سيادته مردود عليه أيضاً ، ذلك أن المطلوب من الدولة الإسلامية المنتجة للبترول هو تخصيص ٢٠ ٪ من دخل بترولها باسم الزكاة باعتباره حق الله ، بحيث لا تصرفه إلا في مصارف الزكاة حسبما حدده الشرع الإسلامي . ومن ثم لا تستقل الدولة المسلمة المنتجة للبترول سوى في ٨٠ ٪ من دخل بترولها ، ترخص في صرفه حسبما تراه هي بمحض تقديرها متفقاً والصالح العام .

هذا وقد اضاف فضيلة الدكتور القرضاوي بأن كل موارد الدول الإسلامية المنتجة للبترول تصرف في صالح مواطنيها ، وأنه ما دامت هذه الأموال تصرف في مصارفها الشرعية ؛ أي حيث أراد الله لاقامة العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ، فإنه لا مجال للتساؤل أو الشكوى . وهذا القول من سيادته مردود عليه أيضاً بما سبق أن أوضحناه ، بأن المطلوب هو تخصيص خمس دخل البترول باسم الزكاة بحيث يستقل به فقراء الدول المنتجة للبترول والمستحقين فيها شرعاً ، وما يزيد عن حاجتهم وهو يقلد بالبلايين من العملات الصعبة يصرف إلى فقراء العالم الإسلامي والمستحقين فيه شرعاً ،

(١) أنظر هامش ص ٥٥ .

وذلك باعتباره حقهم الشرعي وليس كرما أو تفضلا أو منحه من احدى الدول الإسلامية المنتجة للبترول .

اننا مع تسليمنا بان الدول الإسلامية المنتجة للبترول تصرف كل عائد بترونها على مصالحها العاجلة وعلى تنميتها الاقتصادية الملحة ، إلا اننا نطالب باسم الإسلام وإعمالا لشرعه تعالى ، تخصيص نسبة ٢٠ ٪ من دخل البترول باسم الزكاة ، وذلك باعتبارها فريضة اسلامية مخصصة لاهداف معينة ، وأن في إهدارها أو الترخيص في صرفها لغير فئاتها المحددة ، إهدار للإسلام وتكذيب بالدين .

إنه إذا كان الإسلام لا يرضى ان يشيع مسلم ويحوج جاره وهو يعلم ، فإنه لا يرضى ان تشيع دولة اسلامية بينما تجوع أختها بل ويتقل كاهلها بقروض ربوية . واذكر في هذا الصدد خطاب الخليفة عمر بن الخطاب عام الرمادة إلى والي مصر عمرو بن العاص قوله (إلى العاصي بن العاص ، سلام الله عليك ، اما بعد أقراني هالكاً ومن معي ، وتعيش انت ومن معك ؟ فباغوثاه ثلاثاً) ، فرد عليه عمرو (أما بعد أذاك القوث ، لا بعث إليك بعير اولها عندك وآخرها عندي) (١) . فهل لو كان مال مصر حق لها وحدها ، كان عمر سيطلب ذلك بتلك اللهجة ، وقوله رضي الله عنه (ان الراعي يجبل صنعاء سيبله حقه من هذا المال الذي قدم من خراج العراق والشام ومصر) (٢) .

انني أرى مشكلة تخلف العالم الإسلامي ، مردها أساساً فقر أغلبية المسلمين ، مما حال دون حصولهم على التعليم الكافي ، أو العلاج الطبي اللازم ، أو السكن المناسب ، ومما أدهشهم في الحلقة الجهنمية المفرطة للجهل والمريض والضياع (٣) . ولا اطالب

(١) أنظر الطبقات الكبرى لابن سعد ، مرجع سابق ، جزء ٣ ص ٣١٠ .

(٢) أنظر الخراج لأبي يوسف ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) أنظر رسالتنا لدكتوراه الدولة من فرنسا في موضوع مشكلة تخلف العالم الإسلامي ، مرجع سابق .

بأكثر من اعطائهم حقهم الشرعي ، بتخصيص ٢٠٪ من دخل البترول باسم الزكاة بحيث يوزع على المستحقين من مواطنيها ، وما يزيد وهو كما قلنا يقدر بالبلايين من العملات الصعبة يوزع على سائر الدول الاسلامية كل بحسب ظروفها واحتياجاتها .

(ب) ثبات سعر الزكاة ، وبالتالي حتى مؤسسة الزكاة في استكمال احتياجاتها من موارد الدولة الأخرى .

وسعر الزكاة على النحو السالف يئانه ، وهو يتراوح ما بين ٢,٥٪ و ٢٠٪ بحسب اختلاف الأموال ، محدد بالنص . ومن ثم فهو أصل إسلامي لا يجوز الخلاف حوله ، ولا يقبل التغيير أو التعديل .

وقد روعي في تحديد سعر الزكاة ، الحد الأدنى لإستمرار قيام مؤسسة الزكاة كمؤسسة للضمان الاجتماعي ، سواء إحتاج المجتمع الإسلامي إلى حصيللة الزكاة أو لم يحتاجها .

أما إذا عجزت مؤسسة الزكاة في حدود ما هو مقدر لها شرعاً ، أن تقوم بالتزاماتها كمؤسسة للضمان الاجتماعي ، فإن لولي الأمر أن يقدر حاجة المؤسسة ويحصل لها من أموال المسلمين ما يتجاوز الزكاة المحددة ، وبالقدر الذي يمكنها من أداء رسالتها بكفالة كل محتاج عاجز ، على أن يكون ذلك باسم المصلحة لا باسم الزكاة ، وهو ما عبر عنه الإمام ابن حزم بقوله (وفرض على الأغنياء من كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك إذا لم تقم الزكوات لهم) (١) .

(ج) الزكاة تأخذ بنظام الضرائب المتعددة نظراً لإختلاف الأموال ، وبنظام نسبية الضريبة نظراً لخلوها :

هذا وإن المتأمل في سعر الزكاة ، يتبين أن الإسلام لم يأخذ بنظام الضريبة الواحدة

(١) المحل لابن حزم ، مرجع سابق ، الجزء ٦ ص ١٥٦ وما بعدها .

وإنما بنظام الضرائب المتعددة ، وذلك لإعتبار اختلاف الأموال واختلاف ثنائها
والجهود المبذولة في تحصيلها .

كما يتبين أن الزكاة غالباً ضريبة نسبية لا تصاعدية ، وذلك لإعتبار أن الزكاة
فريضة دينية خالدة خلود الإنسان بحيث يطالب بها كل مسلم تبعداً في كل مكان وفي
كل زمان . هذا إلى أنها تحقق هدف الضريبة التصاعدية في تقريب القوارق بين
أفراد المجتمع حيث كما ورد في الحديث النبوي بأنها تؤخذ من أغنيائهم فترد على
فقرائهم . بالإضافة إلى أن الحاكم الإسلامي غير ممنوع من فرض ضرائب ، خلاف
الزكاة ، تصاعدية كانت أو غير تصاعدية حسبما تقتضيه المصلحة العامة (١) .

المبحث الرابع

مصارف الزكاة

(أ) فئات المستحقين للزكاة :

إن المستحقين للزكاة ، هم بحسب ما ورد في القرآن ثمانية فئات بقوله تعالى :
« إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي
الرقاب ، والفارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله » (٢) . ويلاحظ
على هذا النص أمران أساسيان .

أولهما : أن آية الزكاة حصرت المستحقين لها في ثمانية فئات لا يصح تجاوزها ،
وتجميعها جميعاً — فيما عدا العاملين عليها — صفة واحدة هي صفة الحاجة . وقد
قدمت الآية في أولوية الاستحقاق فتنى الفقراء والمساكين ، دلالة على أن الهدف

(١) أنظر القرطبي في مؤلفه فقه الزكاة ، مرجع سابق ، ص ١٠٥٤ و ١٠٥٥ .

(٢) سورة التوبة ، الآية رقم ٦٠ .

الأول من الزكاة هو القضاء على الفقر والعوز ، حتى أن الرسول عليه الصلاة والسلام لاقتصر عليهم بقوله لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » (١) . ثم كانت الفتنة الثالثة في ترتيب الاستحقاق هم العاملون عليها أي جهازها الإداري والمالي ، دلالة على أن الزكاة ليست إحساناً موكولا إلى القرد وإنما هي وظيفة من وظائف الدولة تتولى تحصيلها وتوزيعها ، وأن لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة يعطى منها رواتب الذين يعملون فيها .

لأنهيهما : أن آية الزكاة غايرت بين الفئات الأربع الأولى والفئات الأربعة الأخيرة ، فالأولون جعلت الزكاة « لهم » بقولها « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » ، والآخرون جعلت الزكاة « فيهم » بقولها « وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » . وهذا للدلالة على أن الأولين يملكون ما يصرف لهم ، بخلاف الآخرين فلا يملكون ما يصرف نحوهم بل لا يصرف المال إليهم وإنما في مصالح تتعلق بهم (٢) .

ونبين باختصار فئات المستحقين للزكاة فيما يلي :

١ - الفقراء :

وهم الذين لا يستطيعون بحسب قدراتهم ومواردهم أن يوفروا لأنفسهم المستوى اللائق للمعيشة ، وهو في الإسلام حد الكفاية لا الكفاف ، فيعطون من الزكاة بالقدر الذي يصل بهم إلى حد الكفاية (٣) . إذ ليس الهدف من الزكاة إعطاء

(١) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٢) أنظر في ذلك مختلف التفسير بخصوص آية الزكاة ، وحل وجه الخصوص الإمام الزعزعي في تفسيره المسمى الكشف من حقائق التنزيل ودقائق التأويل ، والإمام فخر الدين الرازي في التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب .

(٣) ومؤدى ذلك التفرقة بين النفي الموجب للزكاة وهو ملك التصاب أي قدرا معينا من المال زائدا عن حوائج المرء الأصلية أي كفايته على الوجه السابق بيانه ، وبين النفي للمانع للزكاة وهو توافر حد الكفاية أو المستوى اللائق للمعيشة على الوجه السابق بيانه إذ المستوى غير اللائق كالمستوى .

الفقير درهماً أو ديناراً ، وإنما تحقيق مستوى لائق لمعيشته بوصفه إنساناً كرمه الله واستخلفه في الأرض . ومن ثم كانت الزكاة معونة دائماً منتظمة حتى يزول الفقر بالفنى وتزول البطالة بالكسب يزول العجز بالقدره .

٢ - المساكين :

وهم في رأي البعض الفقراء الذين يسألون ، تمييزاً لهم عن الفقراء المتعفين ، وهم على العموم أسوأ حالا من الفقراء (١) . ويمكن القول أن الفقراء والمساكين صنفان لنوع واحد هم أهل العوز والحاجة ، مثل الإيمان والإسلام ، من الألفاظ التي قال عنها العلماء ، إذا اجتمعا افترقا أي يكون لكل منهما معنى خاص ، وإذا افترقا اجتمعا أي إذا ذكر أحدهما منفردا عن الآخر كان شاملاً لمعنى اللفظ الآخر الذي يقرن به ، (٢) .

وفي كتب الحنابلة الفقراء والمساكين ثلاثة أنواع :

- نوع يستطيع أن يعمل ويكسب بحيث يكفي نفسه بنفسه كالصانع والتاجر والزارع ، ولكن ينقصه أدوات الصناعة أو رأس مال التجارة أو الأرض وآلات الحرث والسقي ، فهذا يعطي من الزكاة بقليل ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى ، وذلك بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته وتخليكه إياه استقلالاً أو اشتراكاً بحسب ما تقتضيه المصلحة وفقاً لتقليدات مؤسسة الزكاة .

- نوع ثان يستطيع أن يعمل ويكفي حاجته ، ولكنه متفرغ للعبادة ، فلا يعطي من الزكاة . بخلاف الفقير المتطوع للعلم إذا تعلّم عليه الجتمع بين الكسب وطلب العلم ، فإنه يعطي من الزكاة بقليل ما يعينه على أداء مهمته . ذلك لأن طالب العلم

(١) أنظر شيخ الأزهر الأسبق فضيلة الشيخ شلتوت ، الإسلام عقيدة وشرعية ، مرجع سابق ، ص ١١١ وما بعدها .

(٢) أنظر الدكتور يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سابق ، ص ٥٤٥ .

يقوم بفرض كفاية ، ولأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هي لمجموع الأمة .

— ونوع أخير عاجز عن الكسب كالمرضى المقعد والشيخ الهرم والأبلة والطفل
اليتيم ونحوهم ، فهذا يعطي من الزكاة راتباً دورياً يكفي حاجاته الأصلية حتى
يزول سبب العجز .

٣ - العاملين عليها :

وهم المكلفون بتحصيل الزكاة وتوزيعها ، أي الجهاز المالي والإداري لمؤسسة
الزكاة . ولا يجوز في رأي البعض كالإمام الشافعي أن يتجاوز ما يتقاضونه $\frac{1}{10}$
ثمن المحصل من الزكاة ، وهذا يعني أن الزكاة تغطي مصاريفها من ذاتها ، وأنه
يتعين الاقتصاد في مصاريف تحصيلها وصرفها .

وهؤلاء العاملون عليها ، لهم وظائف شتى تتصل بإجراءات تحصيل الزكاة
وتنظيم صرفها . وهم يمارسون هذه الاختصاصات باسم الدولة ، مما يفيد أن الزكاة
ليست إحساناً فردياً متروكاً للأفراد ، وإنما هي من وظائف الدولة يتولاها نيابة عنها
مؤسسة أو جهاز مستقل يقسم إلى إدارتين رئيسيتين : إدارة تحصيل الزكاة ، وإدارة
توزيع الزكاة ، ويجب أن يكون لكل إدارة فروع أو أقسام بالقدر الذي يضبط
عملياتي التحصيل والتوزيع .

٤ - المؤلفة قلوبهم :

وهم الذين يراد كسبهم نحو الإسلام أو درء غاظرهم سواء كانوا مسلمين
أو غير مسلمين . فهذا المصرف بالتصير الحديث هو نصيب الدعوة إلى الإسلام .
وقد قيل أن عمر بن الخطاب أسقط أو عطل سهم المؤلفة قلوبهم حين رفض إعطائهم
بقوله « أن الله قد أعز الإسلام وأغنى عنهم » ، وهذا تصور خاطيء إذ لا يملك عمر
أو غيره أن يهمل أو يعطل أمراً إلحياً ، وإنما الأمر مردده عدم توافر شروط تطبيق
النص أو كما يعبر عنه بعض الفقهاء باصطلاح زوال الوصف .

وهذا المصرف يؤكد من ناحية أخرى ، أن الزكاة ليست إحساناً شخصياً أو عبادة مجردة موكولة إلى الأفراد ، ذلك أن تأليف قلوب هؤلاء أو أولئك أو عدم تأليفهم ، ليس مما يوكل إلى الأفراد ، وإنما هو شأن الدولة ممثلة في ولي الأمر أو أهل الحل والعقد في الأمة الإسلامية .

٥ - في الرقاب :

وهو القدر المخصص لتحرير العبد في العصر القديم ، ولحاربة مختلف صور الاستعباد والاستغلال في العصر الحديث (١) .

وبذلك تحبّر الدولة الإسلامية أول دولة في العالم حاربت الرق والاستعباد منذ أربعة عشر قرناً ، بل وعصمت لتصفيتها وإلغائه جزءاً من ميزانية الدولة ، حتى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز حين لم يجد فقراء يأخذون الزكاة كان يصرف كامل حصيلها في فك الرقاب (٢) .

٦ - العسارين :

وهم الذين استغرقتهم الديون لسد حاجاتهم الضرورية ، أو لكساد تجارتهم أو مصابعتهم لسبب خارج عن إرادتهم ، أو لتحملهم نفقات مالية لبعض المصالح العامة كإصلاح ذات البين ، فهؤلاء وأولئك يعطون من الزكاة بقدر ما يقضي ديونهم ويرد إليهم معنيتهم في الحياة .

(١) أنظر شيخ الأزهر الأسبق فضيلة الشيخ محمود شلتوت ، الإسلام عقيدة وشرعية ، مرجع سابق ص ٤٤٦ .

(٢) فن فضل الإسلام أنه استحدث التتق ولم يستحدث الفرق ، ودعا إلى التتق ورغب فيه وجعله من أحب التقربات إلى الله ، بل خصص له مورداً في بيت مال المسلمين ، وأقام جهازاً مستقلاً مثلاً في الزكاة وإدارة متفرقة فيها لتتبع كافة صور الاستعباد والعمل على تصفيتها .

وما عرفت البشرية حتى اليوم شريعة غير الإسلام ، تنص في صلب دستورها على سداد ديون المدينين لسبب مشروع ، وتجعل من ذلك فريضة وقرية إلى الله . وهي لا تكفي بذلك ، بل تمتد بالمال كل غارم لإصلاح ذات البين وإقرار السلام والمحبة بين البشر ، ولو كان الإصلاح بين جماعتين من اهل الذمة .

ويصرح الكبير من الفقهاء بإعطاء المصلحين لذات البين من الزكاة ولو مع الغنى ، تشجيعاً لهم وتدعيماً للسلام والمحبة التي هي غاية الإسلام ، حتى أن الرسول عليه السلام يقول عن الخصام والبغضاء (ان فساد ذات البين هي الحالقة) (١) . ويضيف الإمام الترمذي عنه عليه الصلاة والسلام (لا أقول تخلق الشعر ولكن تخلق الدين) .

وقد ذهب أساتذتنا أصحاب التفضيلة خلاف وأبو زهرة وحسن في حلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية المتعقدة في دمشق في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، أن القياس الصحيح والمقاصد العامة للإسلام من الزكاة تجبز إقراض المحتاجين من سهم الفارمين على أن ينظم ذلك وينشأ له صندوق خاص . وبذلك تساهم الزكاة مساهمة عملية في تيسير القرض الحسن والقضاء على الفوائد الربوية (٢) .

ونحي هذا الاجتهاد الذي توصل إليه اساتذتنا الاجلاء رحمهم الله ، خاصة وان البنوك الاسلامية الآخذة في الانتشار بفضل الله ، وإن قامت على اساس عدم التعامل بالفائدة ، إلا أنها لم تحل المشكلة الحقيقية وهي حاجة الناس إلى الاقتراض دون استغلالهم . فهي لم تستطع حتى الآن ولن تستطيع ، باعتبارها صروحاً اقتصادية اسلامية لا مؤسسات خيرية اسلامية ، ان تقدم القرض الحسن الذي هو بالنسبة

(١) رواء أبو داود والترمذي .

وفي رواية أخرى (هل أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة : إصلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة) . وقد نص الفقهاء على أن يعطى الفارم لإصلاح ذات البين ولو كان غنياً ، وحتى لو كان الإصلاح من بين أهل ذمة من اليهود أو النصارى .

(٢) أنظر مطبوعات جامعة الدول العربية عن تلك الحلقة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

لكل مجتمع ضرورة حيّاتية .

فالبديل الشرعي للقرض الربوي ، ليس كما تصور الكثير هو المضاربة أو المشاركة الاستثمارية ، وإنما هو القرض الحسن . ولذلك فإن التوسع في تفسير سهم الغرماء بحيث يشمل القرض الحسن بكل ضروبه استهلاكيا كان أم استثماريا ، هو اتجاه طيب تؤيده كل التأييد طالما كانت تسمح به أموال الزكاة لتلعب دورها الفعال في التقضاء على الربا الذي حرّمه الإسلام واذن بحرمه من الله ورسوله .

٧ - في سبيل الله :

يراد بهم المجاهدون تطوعاً ، فيعطون من الزكاة ما يكفيهم الغزو ولو كانوا أغنياء ، تشجيعاً على الجهاد المقدس الذي هو بنص الحديث النبوي ذروة سنام الإسلام . بخلاف الجنود المتظمين ، فهؤلاء لا يعطون من الزكاة وإنما من أموال الدولة الأخرى كالفنائم والنبيء والجراج والعشور قديماً وسائر الضرائب حديثاً (١) .

وتتوسع بعضهم فيرى أن سبيل الله هو الطريق الموصل إلى جناته ومَرْضاته وهو الإسلام في جملته ، بحيث يشمل الإتفاق في سبيل الله جميع أنواع النفقة المشروعة بما في ذلك مصالح الدولة العامة كإنشاء المستشفيات والمدارس وإقامة الطرق والجسور . إلخ باعتباره صلة جارية . ومن القائلين بهذا الرأي من الفقهاء القدامى الإمام الحسن البصري والإمام الكاساني (٢) ، ومن الفقهاء المتأخرين السيد رشيد رضا (٣) وشيخ الأزهر السابق الشيخ محمود شلتوت (٤) وفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف (٥) .

(١) إن عبء تجهيز الجيوش النظامية وتسليحها والإتفاق عليها ، كان منذ فجر الإسلام محمولا على الخزانة العامة للدولة الإسلامية من أموال النبيء والجراج ونحوها ، لا على أموال الزكاة .

(٢) أنظر المعنى لابن قدامة ، مرجع سابق جزء ٢ ، ص ١٦٧ .

(٣) أنظر تفسيره المنار ، لآية الزكاة ، جزء ١٠ ص ٥٨٥ .

(٤) أنظر كتابه الإسلام عقيدة وشرعية ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٥) أنظر كتابه السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

ولا نسلم بهذا الاجتهاد الموسع لأنه يتنافى وصريح نص القرآن الذي جعل (في سبيل الله مصرفاً مستقلاً) . هذا فضلاً عن ان اصطلاح (في سبيل الله) ينصرف بحسب نصوص القرآن والسنة إلى معنى معين هو نصرة دين الله أي الجهاد تطوعاً لاعلاء كلمة الاسلام . على ان الجهاد تطوعاً ابتغاء وجه الله ، لا يقتصر كما يتصور البعض على معناه الحرفي العسكري ، بل يشمل كل جهاد تربوياً كان او سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً ، إذ كما قال الرسول عليه السلام (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) (١) . وعليه فان الإتفاق على المؤسسات الخيرية من اجل التوعية ومكافحة الجهالة والجاهلية بكافة صورها ومساعدة المحتاجين بمختلف الطرق ، هو من قبيل الزكاة .

لذلك نرى مع جمهور الفقهاء قصرهم « في سبيل الله » على المجاهدين تطوعاً ، على أنه إذا بقي في حصيللة الزكاة فائض زائد عن حاجة الفئات الثمانية فإنه يصرف منه على سائر المصالح العامة . كما هو الشأن في حق مؤسسة الزكاة في إعانتها من موارد الدولة الأخرى ، إذا لم تكف حصيلتها لسداد حاجات المستحقين فيها .

على أنه يجب ان يلاحظ ان إعانة بيت مال الزكاة (باعتبارها فرع مستقل) لبيت مال المسلمين (أي عزانة الدولة) ، يكون على سبيل القرض الحسن الذي يتعين رده . بخلاف إعانة بيت مال المسلمين لبيت مال الزكاة في حالة علم كفاية موارده لسد احتياجاته وتغطية التزامات الزكاة ، فإنه لا يرد باعتبار ما سبق ان اوضحناه بالتزام ولي الأمر او الحاكم المسلم بان يعين بيت مال الزكاة من أموال بيت المال الأخرى إذا لم تكف حصيللة الزكاة لأداء مهمتها كؤسسة إلية للضمان الاجتماعي لها الأولوية ، ثم له بعد ذلك ان يحصل من أموال المسلمين ما يغطي أي عجز ينشأ لديه .

(١) رواد البخاري ومسلم .

٨ - ابن السبيل :

وهو قديماً المسافر الذي انقطع عن بلده ويعمد عن ماله ، وهو حديثاً السائح أو اللاجئين الذي انقطع عن مورده بسبب خارج عن إرادته .

وقد توسع الإمام أبو يوسف فاعتبر من قبيل سهم ابن السبيل ، الإتفاق عليهم بشق الطرق وتعييدها أو توفير المؤن والراحة لهم على الطريق (١) .

ويجوز اليوم اللاجئين العرب أو الافغان ساكني الخيام من أبشاء السبيل ، وما أشد حاجتهم إلى نصيهم من الزكاة .

(ب) كيفية توزيع الزكاة :

١ - مدى حرية ولي الأمر في توزيع الزكاة :

ولي الأمر ليس حراً في توزيع حصيلة الزكاة حسبما شاء ، وإنما هو مقيد بتوزيعها على الفئات الثمانية المنصوص عليها بحيث لا يتجاوزها إلى غيرها . وفي هذا المعنى يقول الرسول عليه الصلاة والسلام (إني واقع لا أعطي أحداً ولا أمتنع أحداً ، وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت) (٢) . ويقول عليه السلام (لا تحمل الصدقة لغني ولا لقوي مكسب) (٣) ، ويقول (من سأل من غير فقر فلنأكل الجمر) (٤) . ويجمع الفقهاء أن من كان قوياً على الكسب مع قوة البدن وحسن التصرف ، تكون الزكاة

(١) الخراج لأبي يوسف ، المطبعة السلفية ومكبتها بالقاهرة ، مطبعة سنة ١٣٩٧ هـ ، ص ٨٧ .

(٢) رواه البخاري .

(٣) رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

وفي رواية أخرى (لا تحمل الصدقة لغني ولا لقوي مرة سوى) ، ومعنى المرة القوي ، ومعنى السوي السلم الاضواء .

(٤) رواه مسلم .

وفي رواية لأبو داود والنسائي (من سأل وعنده ما يفيقه فلنأكل من جمر جهنم) .

عليه حراماً ويأكلها سحاً لأنه غني بقدرته فصار كالغني بماله . كذلك فإنه لا تحسب من الزكاة ، النفقة على من تجب النفقة عليهم كالزوجة والأولاد والوالدين الفقراء ، أما من عداهم من ذوي الرحم الفقراء فتحسب لهم من الزكاة لقوله عليه السلام (الصدقة على المسكين صدقة ، وهي لذی الرحم اثنتان صدقة وصلة) (١) .

على أنه إذا كان ولي الأمر مقيداً في توزيع الزكاة بما لا يتجاوز الفئات الثمانية المنصوص عليها ، إلا أنه ليس مقيداً بالتوزيع عليها بالتساوي بل قد يخص البعض دون البعض الآخر بحسب الظروف والأحوال ، بشرط أن يقدم الأولى فالأولى من أهل الحاجة . وعليه فقد يكون كما هو اليوم « أبناء السبيل » وهم اللاجئين العرب أو الأفغان ساكني الخيام ضحايا العدوان الإسرائيلي أو الروسي هم أكثر فقراً وأشد حاجة من سائر فقراء المسلمين ، فيقدمون على غيرهم . كما قد يكون كما هو اليوم « في سبيل الله » وهم المجاهدون تطوعاً ، هم أكثر الفئات الثمانية حاجة إلى المساندة لاسترداد الحق المسلوب ، وإعلاء كلمة الله ، فيعطون من الزكاة بقدر ما يبلغ بهم الغاية من جهادهم المقدس .

٢ - هل تؤدي الزكاة عيناً أو نقداً أو خلمة :

هذا وقد جرت أقوال الفقهاء على إعطاء الفقراء والمساكين وسائر المحتاجين من الزكاة ، وذلك بمالها التي تجبي عليها عيناً أو نقداً . في حين أن الشريعة الغراء لم تنص على وسيلة معينة يلتزم بها المزكي أو ولي الأمر أداء حق الزكاة للفقراء والمساكين وغيرهم ، وإنما خوله التصرف فيها بحسب ما تقتضيه المصلحة . وعليه فإنه إذا وجد فقير مريض ، جاز أن تؤدي له الزكاة في صورة خلمة طبية ، بدلاً من إعطائه مبلغاً من المال قد يكون عديم النفع أو ضاراً في بعض الأحوال .

(١) رواه الشيخان البخاري ومسلم .

ونرى في العصر الحالي أن من أفضل صور أداء حق الزكاة ، إقامة المستشفيات
للمرضى الفقراء ، والملاجيء للحاجة واليتامى . وقد نص ابن عابدين على أن ما يتفق
في سبيل تعليم الفقراء وعلاجهم هو إعطاء زكاة لهم . وقد يكون من أجدى السبل
اليوم استخدام جزء من حصيلة الزكاة في إنشاء مطاعم أو مساكن شعبية ، بل وفي
إنشاء مصانع يعمل فيها الفقراء المعوقون كل بحسب قدرته فيجلبون فيها موردا
كربما لرزقهم فضلا عن زيادة العمالة والإنتاج والقضاء على البطالة المفروضة
عليهم (١) .

فالهدف الاساسي للزكاة هو القضاء على الفقر وعلاج مشكلة الحاجه علاجاً
جلبياً ، بتقل المعوزين إلى ملك والماعطين إلى عمال . وعليه تستطيع مؤسسة الزكاة
حل مشكلة الاسكان بالنسبة للمشردين بإقامة مساكن شعبية لهم ، وحل مشكلة البطالة
بإيجاد عمل مناسب لكل معوق او عاجز .

ان وظيفة الزكاة الأساسية ليست مجرد الاعانة العارضة أو المؤقتة ، وإنما تمكين
المحتاج من الاكتفاء ومن إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت
يفنيه . فمن كان من أهل الاحتراف ولا يجد ما يشتري به الآلات اللازمة لحرفته ،

(١) أنظر في هذا المعنى قرارات وتوصيات حلقة الدراسات الإجتماعية بلجنة الدول العربية للتحفة
في دمشق في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، مطبوعات اللجنة ، مرجع سابق .

وكذا قرارات وتوصيات مؤتمر علماء المسلمين الثاني للتحفة بالقاهرة في مايو سنة ١٩٦٥ ، برعاية
مجمع البحوث الإسلامية بمشينة الأزهر ، مطبوعات المجمع ، مرجع سابق .

وهذا المعنى أيضاً صديقتنا المرحوم الدكتور ابراهيم عزاد أحمد علي ، الموارد المالية في الإسلام ،
مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

وأنظر أيضاً صديقتنا العلامة الدكتور يوسف القرضاوي ، في كتابه الفهم القديم للزكاة ، مرجع
سابق ، حيث يقول بصحة ٥٦٧ (وتستطيع الدولة المسلمة أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع وعقارات
ومؤسسات تجارية ونحوها ، وتملكها الفقراء كلها أو بعضها لتدر عليهم دخلا يقوم بكفائهم كسلة ،
ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها لتظل شبه موقوفة عليهم) .

أو كان من أهل التجارة ولا يجد رأس المال الذي يتاجر فيه ، أو كان من أهل الزراعة ولكنه لا يجد الأرض التي يزرعها أو لا يجد أدوات الري والحراث ، فللدولة ان تعطي كل واحد من هؤلاء من صندوق الزكاة ما يحتاجه من مال اي بالقدر الذي يمكنه من مزاوله تجارته او مهنته ويعود عليه بدخل يكفيه بل يتم كفايته واسرته على الدوام (١) .

(ح) عملية الزكاة :

والزكاة تؤخذ من المكلفين في كل قرية أو مدينة ، إلى بيت المال الرئيسي للزكاة لينفق على المراكز القريبة من مكان تحصيلها والتي تحتاج إلى معونة . ذلك لأن أهل كل بلد أولى بزكواتهم حتى يستغنوا عنها ، فلا تحمل من أهل البلد إلى غيره إلا أن تكون فضلاً عن حاجتهم وبعد استغنائهم عنها . وكما عبر عن ذلك الامام ابن قدامة (ان المقصود بالزكاة إغناء الفقراء بها ، فإذا أجبنا ثقلها أفضي إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين) (٢) .

(١) وفي هذا المعنى يقول الإمام النووي : فان كانت عادة الفقير الاحتراف ، اصلي ما يشتري به حرفه أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يكفي بكفايته غالباً تقريباً ؛ ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والازمان والاشخاص . وان كان من أهل الضياع (مزارع) اصلي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه بقلتها على الدوام . فان لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة اصلاً ولا تجارة ولا شيئاً من انواع المكاسب ، اصلي كفاية العمر القالب لإمثاله في بلاده ولا يتقيه بكفاية منه .

ويعلق على ذلك الإمام شمس الدين الرملي في شرحه للمنهاج للإمام النووي : ليس المرء باطلاً من لا يحسن الكسب اصطلاً فقدأ يكفيه بقية عمره المعتاد ، بل اصطاًؤه ممن ما يكفيه دخله منه كأن يشتري له به عقار يستغله ويقتنى به من الزكاة فيملكه ويورثه .

وان ما جاء به الإسلام منذ اربعة عشر قرناً ، وأكده اثنتا عشرة قهراًه القدامى ، هو ما توصلنا إليه حديثنا ونسبر عنه بلغة اليوم : ان تعطني سمكة فقد اطعمتني يوماً ، ان تعطني ستارة وتعلمني كيف اصطاد السمك فقد اطعمتني امد الحياة .

(٢) المعنى لابن قدامة ، مرجع سابق ، جزء ٢ ، ص ٦٧٢ .

وقد سار العمل منذ العهد الإسلامي الأول على تفريق الزكاة في مكان تحصيلها ، فكان السعاه يرجعون إلى المدينة المنورة لا يحملون شيئاً غير أحلاسهم التي يتلقون بها أو عصيهم التي يتوكأون عليها(١) . وفي إحدى السنوات حيث بعث معاذ ابن جبل بثلك صدقة اليمن إلى الخليفة عمر بن الخطاب ، أنكر عليه ذلك قائلاً (لم أبعثك جايئاً ولا آخذ جزية ، ولكن بعثك لتأخذ من أغنياء الناس فرد على ققراهم) ، فرد عليه معاذ (ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحدا يأخذني) (٢) .

ومؤدى ذلك أن فريضة الزكاة هي ضريبة محلية (٣) ، بحيث يستقل كل فرع لمؤسسة الزكاة في تحصيل وصرف الزكاة في نطاق المحلي ، وما يزيد أو ينقص عن حاجته يستوفيه من الفروع المجاورة بتنظيم من المركز الرئيسي . على أن ذلك يصدق تماماً بالنسبة للسهمين الأولين اللذين لهما الأفضلية في توزيع الزكاة ، وهما سهمي الفقراء والمساكين ، أما سائر السهام فيجوز نقلها باجتهاد الإمام (٤) .

(١) أو حسبما أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الحسب ص ٢٧ (وليس مهم إلا السوط) ، فأكدنا لصفة القهر أو صفة العولة في تحصيلها وأولوية توزيعها في أماكن جبايتها .

(٢) الأموال لأبي عبيد ، مرجع سابق ، ص ٥٩٦ .

(٣) والطابع المحلي للزكاة هو ما دما في مقال نشر لنا بمجريدة الأهرام في عندما الصادر في ٩ رمضان سنة ١٣٩١ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ بعنوان (الإسلام والفتان الإجتماعي) إلى المطالبة بالنص على فريضة الزكاة في قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بحيث تتولى كل محافظة تنفيذ قانون الفئان الإجتماعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ بحسب أحكام الزكاة .

وقلنا أنه حتى يتم دراسة هذا الأمر وتقنيته ، فليس ما يجمع وزارة الأوقاف أو وزارة الشؤون الإجتماعية من إنشاء جهاز يلقى ما يقدمه للمواطنين تلقائياً عن زكاة أموالهم ، لتضمن لهم سلامة توزيعها فضلاً عن إمكانية تشغيل حصيلها في مجالات إنتاجية تسد حاجات المستحقين فيها .

وقد صدر في ١٢ ديسمبر ١٩٧١ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم (بنك ناصر الإجتماعي) غرضها توسيع قاعدة التكاثل الإجتماعي بين المواطنين ، ولها في سبيل ذلك منح قروض المواطنين بدون فائدة ، ومنح إعانات ومساعدات للمستحقين لها . ومن بين موارد البنك أموال الزكاة والهبات والتبرعات ، ونسبة من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع . ويكون البنك فروع في كافة المحافظات وموازنة خاصة تلتحق بموازنة العولة ، ولا يجوز أن يتعامل مع الغير بنظام الفائدة أعداً أو عطاه ، ويختار للمودعون شركاء في نشاط البنك الاستثنائي . بمقدار ودائعهم ومنهنا .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ، للإمام القرطبي ، مرجع سابق ، جزء ٨ ، ص ١٧٦ .

الفرع الرابع

مستولية ولي الأمر عن تحصيل وتوزيع الزكاة ، وانفراد الزكاة
بميزانية مستقلة في بيت المال مخصصة فقط لأهداف
الضمان الاجتماعي ، وأنها بذلك لا تنفي عن الضرائب التي
تحصلها الدولة الإسلامية لمواجهة التزاماتها الأخرى

نعالج هذا الفرع الرابع من الفصل الثاني من دراستنا ، في ثلاثة مباحث على
الوجه التالي :

المبحث الأول

مستولية ولي الأمر عن تحصيل وتوزيع الزكاة

(أ) الزكاة ليست مجرد إحسان متروك لإختيار المسلم :

والزكاة ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم ، وإنما هي فريضة إلزامية
يستوفيها ولي الأمر من المكلفين بها ويصرفها على المستحقين لها .

وليس أدل على ذلك من قوله تعالى مخاطباً الرسول عليه الصلاة والسلام بصفته
الدولة (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) (١) . وقوله صلى الله عليه وسلم
لما ذ حين بعثه والياً على اليمن (أعلمهم أن الله افترض عليهم في أموالهم صدقة
تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم ،

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٣ .

واتقوا دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب (١) . وقوله صلى الله عليه وسلم في عقوبة المقصر في أداء الزكاة (فإننا آخذوها وشطر ما له) (٢) .

ولقد أكدت السنة العملية ، والواقع التاريخي في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين ، أن تحصيل الزكاة وتوزيعها هو من شئون الدولة ، حتى أن الخليفة أبو بكر رضي الله عنه لم يتردد لحظة في محاربة من امتنعوا عن إعطائه حق الزكاة .

(ب) الدلالة القاطعة لآية مصارف الزكاة :

أكثر من ذلك ، فإن ذات آية مصارف الزكاة بقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله) (٣) ، يدل على أن مهمة تحصيل وتوزيع الزكاة هي من مهام الدولة ، إذ جعل الله تعالى للعاملين عليها أي الذين يعينهم ولي الأمر لتحصيلها وتوزيعها ، سهماً من أموال الزكاة .

ولا شك أن ضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فقير أو مسكين ولو كان ذمياً ، وصرف المال على تأليف القلوب على الإسلام ، وسداد ديون الغارمين لغیر سفه أو لإصلاح ذات البين ، وإعانة اللاجئين ، وتجهيز الغزاة المتطوعين . . إلخ ، هي من مهام الدولة التي لا تسند إلى الأفراد بل لا يقدرّون على القيام بها .

(٥) لا يقبل من أية دولة إسلامية إهمال تحصيل الزكاة ومباشرة توزيعها :

ولذلك فإنه طبقاً لهذه النصوص الصريحة والمواقف الثابتة ، لا يقبل من أية دولة إسلامية إهمال تحصيل الزكاة ومباشرة صرفها على مستحقيها ، بدعوى تفويض الأفراد في ذلك (٤) . خاصة لما يؤدي هذا الأسلوب إلى تشجيع ضعاف النفوس في

(١) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٢) أحمد وأبو داود والنسائي .

(٣) سورة التوبة ، الآية رقم ٦٠ .

(٤) أن ما يترك للأفراد هو صدقة التطوع فهي اختيارية إذا قدمها الفرد فله الثبوت وإذا لم يقدمها فلا إثم عليه ، بخلاف صدقة الزكاة فهي إجبارية يأثم من لم يؤدها وتتول الدولة تحصيلها وتوزيعها وتقرض عقوبات على من يتهرب منها .

علم إخراج الزكاة ، فضلاً عن فرضى توزيعها وبعثه حصيلتها الضخمة في أوجه عديدة أو محدودة النفع دون إمكانية الاستفادة منها في مشروعات كبيرة ودائمة النفع .

ولاشك أيضاً أن في تولي الدولة تحصيل الزكاة من كل مسلم تجب عليه وصرفها بدقة على المستحقين لها ، هو من أهم مظاهر التزام الدولة بالإسلام والعمل الجدي على تخليص المنكوبين من عبودية الحاجة والإخلاص لله وحده .

المبحث الثاني

إنفراد الزكاة بميزة مستقلة في بيت المال

مخصصة لأهداف الضمان الاجتماعي

(أ) استقلال الزكاة بفرع مستقل في بيت المال :

ولقد أفرد الإسلام للزكاة فرعاً مستقلاً في بيت المال ، خلاف موارد بيت المال الأخرى من الفقه (١) ، والغنمة (٢) ، والخراج (٣) ،

(١) الفقه هو ما حصل عليه المسلمون من الكفار صلحاً ومن غير قتال وتحكمه آية الفقه (ما أتاه أحدكم رسول من أجل القرى فله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) - سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

(٢) الغنمة هي أسلاب الحرب كالأسلحة والأمتعة والحل التي يحصل عليها المسلمون في حرب مع الكفار وتحكمها آية الغنمة (واعلموا أنما غنم من شيء فإن فقه غنمه والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) - سورة الأنفال ، الآية رقم ٤١ .

(٣) الخراج هو ما تعلق بالأراضي المفتوحة التي حصلت عليها جيوش المسلمين في حربها مع الكفار ، فهي بحسب ما انتهى إليه الإجماع في عهد الخليفة عمر بن الخطاب تكون ملكية جماعية للأمة الإسلامية ، وما يتألفها في أيدي وأصفي اليد إلا من قبيل الانتفاع في نظير خراج - أنظر تفصيل ذلك كتابنا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ، طبعة ١٩٧٢ ، نأشره دار النهضة العربية ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

والعشور (١) ، والحزبية (٢) .

(ب) السبب في إستقلال ميزانية الزكاة عن موارد الدولة الأخرى :

ولعل سبب ذلك أن الزكاة في الإسلام ، هي مؤسسة الضمان الاجتماعي منذ أربعة عشر قرناً ، كؤسسة مستقلة قائمة بذاتها ، بهدف تحرير الإنسان من عبودية الحاجة ، وبالتالي تمكينه من عبادة الله وحده والإخلاص لله وحده وأن تكون كلمة الحق تعالى هي العليا .

ونتحققاً وتأكيداً لهذا المعنى ، فقد جعل الإسلام أداء حق الزكاة فريضة وركناً من أركان العقيدة والعبادة ، وذلك ضماناً لاستمرار قيام مؤسسة الزكاة ، حتى ولو لم يحتاج الجماعة إلى حصيلتها . أما إذا لم تكف حصيلة الزكاة لأداء مهمتها كمؤسسة للضمان الاجتماعي وسد حاجة المحتاجين من المستحقين لها ، فقد أوجب الإسلام على الدولة إعانة مؤسسة الزكاة من أموال بيت المال الأخرى .

(ج) تخصيص الزكاة لإحتياجات الضمان الاجتماعي :

ويرتب على استقلال ميزانية الزكاة على الوجه المتقدم ، أنه لا يجوز أن تختلط مواردها مع موارد الدولة الأخرى .

كما أنه لا يجوز الصرف من حصيلتها على غير الفئات المنصوص عليها . بحيث لا يجوز مثلاً الصرف منها على جيش الدولة أو جهازها الإداري أو تنمية الاقتصادية ، إذ تواجه الدولة التزاماتها المذكورة عن طريق الضرائب لا الزكاة .

(١) العشور هي ضريبة جمركية يؤديها المسلم والنسي على السواء عن الداخل والخارج من السلع والبضائع ، وقد سميت كذلك باعتبار سعرها قبل الإسلام بمقدار العشر (المكس) . وكان أول من فرضها وسدد نصابها وسعرها وكيفية تحصيلها الخليفة عمر بن الخطاب ، لما نعى إلى عليه بأن تجار المسلمين كانوا إذا اختلفوا بتجاراتهم في بلاد غير إسلامية أخذ منهم حشراً ، فطبق عليهم مبدأ المعاملة بالمثل ، وهو مبدأ لم يعرف إلا حديثاً .

(٢) الجزية وهي على نحو ما ستوضحه ضريبة تفرض على أموال اللذين في مقابل الزكاة المقررة على أموال المسلمين ، باعتبار أن لم لنا وعليهم ما علينا ، ولكن لا يخاطب أهل النعمة بالزكاة لصفتهما التصديدي وعدم إسلامهم وإنما يخاطبون بالجزية .

المبحث الثالث

الزكاة لا تغني عن الضرائب ، كما لا تغني الضرائب عن الزكاة

(أ) السبب في ذلك :

ذلك لأن لكل منهما سنداً شرعياً ، ولكل منهما مجال وأهدافه ، ولكل منهما خصوصيته وأحكامه : -

١ - أما أن لكل منهما سنداً شرعياً ، فالزكاة سندها النص ، في حين أن الضرائب سندها المصلحة .

٢ - أما أن لكل منهما مجال وأهدافه ، فالزكاة تستهدف تحرير الإنسان من عبودية الحاجة أي بالتعبير الحديث مواجهة التزامات الضمان الاجتماعي ، في حين أن الضرائب تستهدف مواجهة التزامات الدولة الأخرى كالصرف على جهازها الإداري أو تنميتها الاقتصادية .

٣ - أما أن لكل منهما خصوصياته وأحكامه ، فالزكاة تجب في الأموال النامية سواء وجدت الحاجة إليها أو لم توجد وبمقدار وسعر موحد لا تتجاوز به . بخلاف الضرائب ، فإنه لا يجوز للدولة الإسلامية فرضها إلا إذا قامت الحاجة إليها ، ويختلف مقدارها وسعرها باختلاف ظروف كل دولة .

(ب) إن في المال حقاً سوى الزكاة :

والواقع أن الإسلام إذ أقر الملكية الخاصة وحماها إلى حد قطع يد السارق ، فقد أوجب عليها ثلاثة التزامات رئيسية هي (١) : التزام الزكاة ، والتزام الضرائب ، والتزام الإتيان في سبيل الله . وهذه الالتزامات الثلاثة كل منها مستقل عن الآخر ، ولا يغني أحدها عن الآخر ، وذلك لسببين أساسيين :

أولهما : قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (٢) . وقوله تعالى (وأنفقوا

(١) انظر كتابنا (المذهب الاقتصادي في الإسلام) ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة ، الآية رقم ٨٣ .

في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (١) . وإيتاء الزكاة ، غير الإتفاق في سبيل الله وهو سبيل المجتمع أي المصلحة العامة .

وقد روي أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال (إن في المال حقاً سوى الزكاة) (٢) ثم تلا قوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة) (٣) . وهذا الفصل في الآية الكريمة بين الإتفاق والزكاة بالصلاة ، دليل على الاختلاف بين الإتفاق والزكاة . كما أن النص على كل من الاتفاق والزكاة على حدة في آية واحدة قاطع بأن كليهما يختلف عن الآخر وأنها فريضتان مختلفتان (٤) .

لأنهما : أن حصيلة الزكاة مخصصة لفئات معينة تجمعها صفة الحاجة سواء كانت هذه الحاجة بسبب الفقر (الفقراء والمساكين) ، أو بسبب الرق (وفي الرقاب) ، أو بسبب ظروف طارئة (الغارمين وابن السبيل) . فلا يجوز الإتفاق من حصيلتها على الجهاز الإداري للدولة أو تمويل الإتفاق العام . وإلا فمن أين ينفق عليها سوى موارد الدولة الأخرى كالفىء والغنيمة حيثل ، وأجرة الخراج التي تمثل حصة الدولة في عائد الأراضي الخراجية المملوكة ملكية عامة (جماعية) .

وفي فجر الإسلام كانت الدولة الإسلامية تحصل إلى جانب فريضة الزكاة ، ضرائب أخرى كضريبة عشور التجارة ، وهي بالاصطلاح الحديث ضريبة جمركية إذ كان يؤديها المسلم والنمي على السواء عن الداخل والخارج من السلع والبضائع .

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ١٩٥ .

(٢) أخرجه الترمذي واستند إليه أغلب الفقهاء وعلى رأسهم ابن حزم .

(٣) سورة البقرة ، الآية رقم ١٧٧ .

(٤) أنظر تفسير الطبري ، جزء ٣ صفحة ٣٤٨ ، طبعة دار المعارف .

- وكلما قصر الترمذي ، لآيات الآية .

أنصف إلى ما تقدم ما أشار إليه البعض في قوله تعالى (كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (١) ، بأن الحق المأمور به في الآية هو شيء غير الزكاة ، ذلك أن الزكاة لا تكون إلا بعد التصفية والتنقية ليعرف مقدار الحاصل ثم يخرج عشره أو نصف عشره (٢) . يؤكد ذلك قوله تعالى في ذات الآية (ولا تسرفوا) ، ولا إسراف في الزكاة لأنها محدودة بتقدير الشارع وليس لأحد أن ينقص أو يزيد فيها (٣) .

(٣) تشدد الفقهاء بالنسبة لفرض الضرائب :

وحق الذين يقررون أن ليس في المال حق سوى الزكاة ، ولا يرحبون بفرض ضرائب ، نراهم يجمعون بأنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد الزكاة ، وجب سدها مهما استغرق ذلك من الأموال . وفي هذا المعنى يقول الإمام الغزالي : وإذا خلت الأيدي من الأموال ، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بمخرجات العسكر وخيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر ، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند ، لأننا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران ، قصد الشرع دفع أشد الضررين وأعظم الشرين ، وما يؤديه كل واحد من الأغنياء قليل بالإضافة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله لو خلت بلاد الإسلام من ذي شوكة — أي حاكم قوي — يحفظ نظام الأمور ويقطع مادة الشرور (٤) . كما يقول الإمام الشاطبي : إذا خلا بيت المال ، وارتفعت حاجة الجند إلى مال يكفيهم ، فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك .

(١) سورة الأنعام ، الآية رقم ١٤١ .

(٢) أنظر الدكتور يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سابق ، ص ٩٧١ .

(٣) أنظر الإمام ابن حزم ، المحل ، مرجع سابق ، جزء ٥ ص ٢١٦ وما بعدها .

(٤) أنظر الإمام الغزالي ، في كتابه المستصفى من علم الأصول ، مطبعة مصطفى محمد ، جزء ١ ص ٣٠٣ .

وإذا كان لم ينقل مثل هذا عن الأولين - أي في عهود الإسلام السابقة - فلا يتساع بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا ... فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك بطلت شوكة وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار . وإنما نظام ذلك كله شوكة الإمام ، فالذين يفرون من اللواهي - أي الضرائب المفروضة عليهم - لو تنقطع عنهم الشوكة ، لحقهم من الأضرار ما يستحقرون بالإضافة إليهم أموالهم كلها ، فضلا عن اليسير منها ، فإذا عورض هذا الضرر العظيم بالضرر اللاحق بهم بأخذ البعض من أموالهم ، فلا يتسارى في ترجيح الثاني عن الأول ، (١) .

والحاصل أن فقهاء الشريعة القدامى الذين يتشددون في فرض غرائب خلاف الزكاة ، يتخلون هذا الموقف ليس من حيث المبدأ ، ولكن من حيث الواقع الذي كان يحكمه أمران (١) :

أولهما : أنه كان لدى الحكام في العهود الإسلامية الأولى فائض في بيت المال يغني عن الالتجاء إلى الضرائب . وكان ذلك بتوافر حصيلة الفيء والغنيمة والخراج والجزية ، مما لم يعد له وجود اليوم ، بحيث أصبح لا مفر أمام الدول الإسلامية الحديثة من الالتجاء إلى أسلوب الضرائب لمواجهة التزاماتها المتزايدة ، طالما أن حصيلة الزكاة مخصصة لأهداف معينة ولا يجوز صرفها على غير الفئات المنصوص عليها .

ثانيهما : ما لوحظ في العهود الإسلامية المتأخرة من إسراف الحكام في فرض الضرائب ، في حين أن السند الشرعي في فرض الضريبة هو المصلحة ، بحيث لا يجوز الالتجاء إليها إلا بقدر ما تقتضيه هذه المصلحة ولسداد حاجات ملحة لا مورد لها في بيت المال . وليس أدل على التشدد والخرج في فرض الضرائب ، ما رواه ابن سعد في طبقاته أن الخليفة عمر بن الخطاب حين اضطرت الظروف إلى فرض ضريبة العشور ، وهي ضريبة جمركية على الداخل والخارج من التجارة ، رد تساؤله المشهور (والله لا أدري أخليفة أنا أم ملك) ، فرد عليه أحد الصحابة بأن الممول عليه هو

(١) أنظر الإمام الشافعي ، في كتابه الاحكام ، جزء ٢ ، ص ١٠٤ بصرف .

(ألا تأخذ إلا حقاً ، وألا تضعه إلا في حقه ، وأنت بحمد الله كذلك يا أمير المؤمنين) (١) .

ويروى أنه حين أراد سلطان مصر « قطز » التجهيز لقتال التتار ، جمع الفقهاء والقضاة والأعيان لمشاورتهم فيما يؤخذ من الناس للاستعانة به على جهاد التتار ، فأجمعوا بأنه (إذ طرق العدو بلاد الإسلام وجب قتالهم ، وجاز للحاكم أن يأخذ من الرعية ما يستعين به على جهادهم ، وذلك بشرط : ألا يبقى في بيت المال شيء ، وأن يبيع الحاكم ما لديه من ملابس مذهبه وآلات نفسية ، وأن يقتصر كل الجند على مركبه وسلاحه ، ويتساووا هم والعامة) (٢) .

(د) الموقف اليوم إزاء إرهاب الضرائب الحديثة وشمولها مصارف الزكاة :

ولا شك أن الإرهاب اليوم بالضرائب ، يحمل الكثير من المسلمين على التساؤل عن احتساب الضرائب من الزكاة ، خاصة وأن بعض أبواب النفقات في الميزانية يعتبر من مصارف الزكاة وهو ما تعلق بإعانة الماجزين وتشغيل العاطلين وإيواء المشردين واللقطاء ونحو ذلك .

ولكن علاج ذلك لا يكون بأي حال من الأحوال بتعطيل أو إهدار حق الزكاة التي هي على نحو ما رأينا فريضة إسلامية مقدسة خلاف الضرائب ، وإنما سبيل ذلك هو (تنظيم العلاقة بين الزكاة المفروضة والضرائب المختلفة ، بحيث يمنع الازدواج والفوضى ولا يتحمل المسلم المتدين وحده عبء الزكاة ويعفى منها من لا يعنيه أمر دينه) (٣) . وجدير بالذكر أن جمهور الفقهاء (لم يميزوا بحال من الأحوال احتساب

(١) أنظر طبقات ابن سعد ، المجلد الثالث ، طبة بيروت ، ص ٣٠٧ .

(٢) أنظر الدكتور يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ نقلاً عن مراجع متعددة .

(٣) أنظر المرجع السابق ، ص ١١١٠ .

المكس - أي الضرائب التي يأخذها السلطان ظلماً وبغير حق - من الزكاة ولو نوى بها ، وحمل بعضهم بشدة على من فعل ذلك من المسلمين أو أفتى بمجوازه . حتى أن ابن حجر الميمني في كتابه الزواجر عن اقتراف الكبائر يشير إلى أن العلماء يعتبرون المكاسين من جملة اللصوص وقطاع الطرق بل أشر وأفحج ، ولو أخذ منك قطاع الطرق مالا فنوت به الزكاة ، فهل ينفع ذلك مطلقاً ؟ فكما أن ذلك لا ينفعك ولا يجديك شيئاً ، فاحذر ذلك (١) .

ولقد أبدى فضيلة شيخ الأزهر الأسبق الشيخ محمود شلتوت في كتابه الفتاوى بأنه (إذا كانت الزكاة من وضع الله وكانت فرضاً إيمانياً بحيث يجب إخراجها وجدت حاجة إليها أم لم توجد ، وتكون في تلك الحالة بمثابة مورد دائم للفقراء والمساكين الذين لا تخلو منهم أمة أو شعب ، وكانت الضرائب من وضع الحاكم عند الحاجة . كان من البين أن إحداهما لا تفني عن الأخرى ، فهما حقاً مختلفان في مصدر التشريع وفي الغاية وفي المقدار وفي الاستقرار والدوام . وعليه يجب إخراج الضرائب وتكون بمثابة دين شغل به المال ، فإن بلغ الباقي نصاب الزكاة وتحقق فيه شروطها وهو الفراغ من الحاجات الأصلية ومر عليه الحول وجب دينياً إخراج زكاته) . ويضيف فضيلته (وإذا كان الناس يحسون بشيء من الإرهاق في بعض ما يفرض عليهم من ضرائب ، فإن تبعه ذلك لا ترجع إلى الفقر بحرمانه من حقه الذي أوجبه الله له ، وإنما سبيله مطالبة الحكومة بالاقتصاد في مصارفها ومحاسبتها على ما تجمع وتتفق . وإن محاسبة الحكومة على أعمالها العامة هو ما تشهد به أصول الإسلام وتقضي به المصلحة العامة والتي يضمها الدين في المقام الأول) (٢) .

(١) نقلًا عن ذات المرجع يصرف ص ١١١٣ و ١١١٤ .

(٢) أنظر شيخ الأزهر الأسبق الشيخ محمود شلتوت ؛ في كتابه الفتاوى ، طبعة مطبعة الأزهر ،

ص ١١٦ إلى ص ١١٨ .

ولا نسلم باجتهاد فضيلة من حيث استيفاء حق الضرائب أولاً ثم الزكاة أخيراً إذا بقي في المال نصيبا . ذلك لأنه من وجهة نظر الشرع الإسلامي ، المقروض في الحكومة الإسلامية أن تبدأ أولاً بفرض الزكاة باعتبارها حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، ثم تنظر بعد ذلك فيما تحتاجه من ضرائب لأمتها الداخلي والخارجي وتسييرها الاقتصادية وسائل مصالح المواطنين من مرافق وخدمات ثقافية واجتماعية . . . إلخ .

ونرى حسماً للرأي ، ووضعاً للأمور في نصابها ، أن تبادر الدول الإسلامية التي تصل فيها الضرائب إلى أكثر من ثلث دخول المواطنين كمصر ، بأن تخصص ٢,٥٪ أو ٥٪ من هذه الضرائب الباغطة باسم الزكاة ، بحيث تصرف هذه المقادير الشرعية لحساب المستحقين للزكاة فقط . وبما يسهل قبول هذا الاقتراح لدى المسؤولين ، أنه ستخصص نسبة الـ ٢,٥٪ أو ٥٪ المشار إليها لأعباء الضمان الاجتماعي ، والذي يلتزم به فعلاً كافة دول العالم الإسلامي ، ولكن بصورة متفاوتة وأحياناً هزيلة أو عديمة الأثر كما هو حاصل في دولة كمصر .

ولا شك أنه في حالة الأخذ بهذا الحل الميسر ، فإن الدول الإسلامية التي تتحمل كاهل مواطنيها بأعباء الضرائب الحديثة كمصر تحقق من حيث لا تحسب ، ثلاث نتائج هامة :

أولها : إراحة ضباط ونفوس المواطنين المسلمين من حيث اطمئنانهم بأداء الزكاة ضمن الضرائب التي تحصلها الدولة .

ثانيها : تمكين الدولة من تحصيل كامل ضرائبها دون تهرب ، بل وحرص المواطنين على أدائها لتضمنها الزكاة التي هي حق الله .

ثالثها : ضمان تخصيص مبالغ كافية لإشباع احتياجات الضمان الاجتماعي الذي هو الغاية المستهدفة من الزكاة .



الفرع الخامس

إلتزام أهل النعمة بأداء ما يقابل الزكاة بدلا من الجزية التي سقطت عنهم

بانحراطهم في أغلب جيوش الدول الإسلامية

وإذا كانت الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام ، يستفيد منها المسلمون وغير المسلمين على السواء . فلنأخذ نرى اليوم ، إزاء تغير الظروف جواز أداء أهل النعمة للزكاة بدلا من الجزية الواجبة عليهم ، وذلك كنظام ضريبي موحد .

ونبين ما تقدم باختصار في ثلاثة مباحث على الوجه التالي :

المبحث الأول

طبيعة الزكاة

الزكاة هي - على نحو ما أوضحنا - ضريبة دينية مخصصة ، يلتزم كل مسلم بأدائها كركن من أركان الإسلام لا يكمل إسلامه إلا بها ، وتلتزم كل دولة إسلامية باستيفائها وصرفها على أوجهها المخصصة .

(أ) فهي ضريبة بمعنى الجبر والإلزام ، والتعلق بالمال لا الشخص وهو ما عبر عنه الفقهاء القدامى بأنها حق مالي ، ونعبر عنه بلغة اليوم بأنها ضريبة . ومن ثم فإنه يخضع لها الفرد في ماله بصرف النظر عن تحقق شرط التكليف الديني فيه أو علمه ، وهو شرط العقل والبلوغ . كما أنها بهذا الوصف لا تسقط بموت المالك ولا بهلاك المال من صاحبه بعد استحقاقها .

(ب) ودينية وذلك لأنها ركن من أركان الإسلام ، لا يكمل إيمان المسلم إلا بأدائها ، ذلك أن فاعل الزكاة ومؤديها يريد بها وجه الله تعالى وثوابه وإطاعة أمره وعبادته . ولهذا سميت الزكاة « بالصدقة » تطيب بها نفس المسلم ويثاب عليها . فكل زكاة صدقة وليست كل صدقة اختيارية زكاة . فيقول الله تعالى : (خط من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (١) ، ويقول سبحانه (وما أتيتم من زكاة تريلون وجه الله فأولئك هم المضعفون) (٢) . ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : (وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم) (٣) ، ويقول عليه السلام : (إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمأ) (٤) ، ويستحب لمعطي الزكاة أن يحمد الله على نعمته وفضله عليه بتمكته من أدائها .

والرأي منمقد بأن من ينكر الزكاة يخرج عن الإسلام ويعتبر كافراً ، ومن يمتنع عن أدائها تؤخذ منه كرهاً ، ولا يثاب عليها .

(ج) وهي مخصصة لأهداف الضمان الاجتماعي ، إذ لا يجوز صرف حصيلتها إلا على الفئات الثمانية السالف ذكرها ، والتي يجمعها صفة الحاجة ، وأنه يتعين على الدولة أن تفرد لها ميزانية مستقلة ، ولا يجوز الصرف من حصيلتها على الجهاز الإداري للدولة أو الإنفاق العام الحكومي .

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٣ .

(٢) سورة الروم ، الآية رقم ٣٩ .

(٣) أخرجه الترمذي والخطيباني .

(٤) أخرجه ابن ماجه والسيوطي .

ونخلص من ذلك إلى أمرين أساسيين : -

أولهما : أن الزكاة من ناحية السلم ، هي فريضة تعبدية ، تحقق له عائداً مجزياً في دنياه وآخرته .

ثانيهما : أن الزكاة من ناحية الدولة ، هي ضريبة مخصصة ، فهي من أهم موارد بيت المال (خزنة الدولة) ، ولكنه إيراد مخصص لأهداف الضمان الاجتماعي .

المبحث الثاني

طبيعة الجزية

وقد فرض الإسلام الجزية على أموال النملين ، في مقابل الزكاة المقرضة على أموال المسلمين ، باعتبار أن لهم مالنا وعليهم ما علينا . فلا يخاطب أهل اللمة بالزكاة بصفتها التعبدية وعدم إسلامهم ، وإنما يخاطبون بالجزية . وإذا كان يلاحظ مضاعفة الجزية عن الزكاة ، فلذلك لأن أهل اللمة معفون من واجب الدفاع والقتال عن المسلمين . ولذلك تخفف الجزية عن من يريد من النملين مشاركة المسلمين في القيام بواجب القتال ، كما كانت تسقط الجزية إذا عجز المسلمون عن الدفاع عن النملين وتأمينهم (١) ، وفي هذا مراعاة للقاعدة الفقهية المشهورة (الجباية بالحماية)

(١) يروى الإمام البلاذري في ص ٤٣ من كتابه فتوح البلدان ، أن المسلمين حين دخلوا حصن أنطوا الجزية من أهل الكتاب الذين لم يريووا دخول الإسلام ، ثم عرف المسلمون أن الروم أعطوا جيشاً كبيراً لمهاجمة المسلمين وأنهم لا يقدرول على الدفاع عن أهل حصن وقد يضطرون إلى الانسحاب ، فأعادوا إلى أهل حصن ما أعطوه منهم وقالوا لهم شغلنا عن نصرتكم والدفاع عنكم ، فأنتم على أكرم . فقال أهل حصن : إن ولايتكم وحدلكم أحب إلينا مما كنا فيه من الظلم والفسق ، ولتضمن جنة هرقل من المدينة مع طاعتكم ، ونهضوا بذلك وسقطت عنهم الجزية .

فليست الجزية كما تصورها البعض خطأ ، ضريبة على الأشخاص ، أو هي جزاء أو عقوبة على غير المسلمين لحملهم على الإسلام . وإنما هي ضريبة على الأموال ، ولا تفرض على كل النعمين وإنما على المومنين منهم ، كما يعفى منها الصبيان والنساء والشيوخ باعتبار إعفائهم من واجب الدفاع والقتال .

فإذا كانت الجزية على هذا النحو ضريبة مالية على النعمين في مقابل التزام المسلمين بالزكاة ، وسبب مضاعفتها هو إعفاء النعمين من واجب الدفاع والقتال . وإنه لما كان الوضع اليوم قد تغير وصار النعميون في أغلب الدول الإسلامية يخدمون كالمسلمين بالقوات المسلحة ، فإنه يتعين بالتالي خفض سعر هذه الضريبة لتكون بحدود سعر الزكاة .

ومؤدى ذلك إمكان تطبيق الزكاة كنظام ضريبي موحد على المسلم وغير المسلم ، وإن ظل المسلم دون النعمي مخاطباً بالزكاة كالتزام تعبدى لا كالتزام مالي فحسب . ولنا في ذلك سابقة لعمر بن الخطاب على نحو ما سنينه .

المبحث الثالث

اجتهاد الخليفة عمر بن الخطاب في جزية نصارى بني تغلب ودلالته

حدث في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن اشتكى نصارى بني تغلب من الجزية قائلين : نحن عرب لا تؤدى ما تؤدى العجم ، ولكن خذ منا كايأخذ بعضهم من بعض ، قاصدين بذلك الزكاة . فرد عمر بن الخطاب قائلاً : الزكاة فرض المسلمين ، فقالوا له : زد ماشئت بهذا الاسم لا باسم الجزية . فأسقط عنهم عمر الجزية واستوفىها باسم الصدقة (الزكاة) ، وإن ضاعفها عليهم قائلاً : سموها ما شئتم (١) .

(١) أنظر الأموال ، لأبي حنيفة ، مرجع سابق . وكذا الدكتور شوقي إسماعيل شحاته ، محاسبة زكاة المال علماً وعملًا ، مرجع سابق . ص ٦١ .

وإذا كانت الزكاة على نحو ما رأينا ، هي ضريبة تؤدي على أموال المسلمين الخاضعين لما بغض النظر عن المالك لها طفلا كان أو مجنونا . وكانت الجزية هي الضريبة على أموال النصارى لا أشخاصهم ، وذلك في مقابلة الزكاة ، وأن سبب مضاعفتها هو إغناؤهم من واجب الدفاع والقتال .

فإنه لأشك إزاء الترام النصارى اليوم شأن المسلمين بالدفاع عن البلاد والقتال في سبيلها ، فانهم يلتزمون بذات سعر الزكاة كنظام ضريبي موحد على المسلم وغير المسلم (١) ، ويبقى للمسلم جانبها التمديدي والثواب عليها بقليل حرصه على أدائها بطيب نفس اجتفاء وجه الله ومرضاته .



(٢) أنظر هذا المعنى أيضاً لدى فضيلة الأستاذ محمد أبو زهرة في مشروع قانون الزكاة الذي قدمه لمجلس النواب المصري سنة ١٩٤٧ م .

الفرع السادس

نصوص مقترحة في أي تقنين للزكاة

وعلى ضوء ما سبق إيضاحه ، ومن واقع الاسانيد والأدلة الشرعية ، نشير إلى بعض نصوص مقترحة يلتزم بها أي تقنين للزكاة في أية دولة اسلامية .

أولاً : استقلال الزكاة بميزانيتها والعاملين عليها :

تلتزم كل دولة إسلامية بأن تنشئ بها إدارة أو مؤسسة مستقلة للزكاة ، لها فروعها بمختلف المدن والقرى .

وهذه المؤسسة هي وحدها التي تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها ، عن طريق مختلف أجهزتها والعاملين عليها .

ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز نفقات هذه الإدارة تحصيلاً وتوزيعاً ، $\frac{1}{100}$ المحصل من الزكاة أي نسبة ١٢,٥٪ .

ثانياً : نصاب الزكاة بحسب العملة السائدة بكل دولة :

تحدد كل دولة إسلامية بحسب عملتها ، الملتزم بأداء الزكاة والمستحق لها ، وذلك على اساس النصاب الشرعي للزكاة بمعرفة ثمن الجرام الذهبي أو الشاة في كل بلد ، أو بحسب ما رجحناه على اساس الضابط الذي حددت بمقتضاه سائر الأنصبة الشرعية من انعام أو تقليد أو غيرهما ، وهو ما يكفي أقل أهل بيت (من زوج وزوجة وابن وخادم) مثوة سنة كاملة .

ذلك اننا إذا فرضنا مثلاً أن ثمن الشاة في مصر اليوم نحو خمسة وسبعين جنيهاً ، وفي السعودية نحو خمسمائة ريال ، فإن النصاب الشرعي للزكاة بالعملة المصرية يكون ٤٠ شاة \times ٧٥ جنيه أي نحو ثلاثة آلاف جنيه ، وبالعملة السعودية يكون ٤٠ شاة \times ٥٠٠ ريالاً أي نحو عشرين ألف ريال .

في حين أننا لو أخذنا الذهب أساساً في تحديد النصاب الشرعي بحسب عملتنا اليوم ، وكان ثمن الجرام الذهبي اليوم في مصر نحو اثني عشر جنيهاً ، وفي السعودية نحو خمسة وأربعين ريالاً . فإن النصاب الشرعي للزكاة بالعملة المصرية يكون ٨٥ جراماً \times ١٢ جنيه أي نحو ألف جنيه ، وبالعملة السعودية يكون ٨٥ جراماً \times ٤٥ ريالاً أي نحو أربعة آلاف ريال .

وكم هو الفرق بين نحو ثلاثة آلاف جنيه مصري أو عشرين ألف ريال سعودي باعتبار نصاب الأربعين شاة ، وبين نحو ألف جنيه مصري أو أربعة آلاف ريال سعودي باعتبار نصاب العشرين مثقالاً ذهبياً وهو ما يساوي ٨٥ جراماً من الذهب الخالص . ويبدو الفرق أكبر إذا اعتبرنا نصاب الدراهم الفضية ، وقد رخصت اليوم للغاية ، وذلك بالجنيهات المصرية أو الريالات السعودية أو غيرها من العملات السائدة اليوم .

ثالثاً : وعاء الزكاة وحكم الاموال المستحقة :

تجب الزكاة على كافة الاموال القابلة للتناء . ومن ثم تستحق الزكاة على كافة الاموال المستحقة مثل :

- ١ - الآلات الصناعية : كالمصانع والسفن والطائرات والسيارات .
- ٢ - العقارات المستغلة : كالعمارات والفنادق والمطاعم .
- ٣ - الاوراق المالية : كالعملة الورقية والاسهم والسندات .
- ٤ - كسب العمل : كالمرتبات والاجور ولرباح المهن الحرة .

رابعاً : سعر الزكاة ومدى كفاية حصيلتها :

وسعر الزكاة محمد بالنص ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، وهو بواقع :

١ - ٢,٥٪ من رموس الاموال المنقولة ، كمعروض التجارة والنقود والاسهم والسندات المعدة للتجارة والمضاربة .

٢ - ٥٪ من دخل الاراضي الزراعية التي تروى بالمصارف وجهد الانسان ، ويقاس عليها كسب العمل ودخل المصانع والقنادق والطائرات والسفن والسيارات . . . إلخ .

٣ - ١٠٪ من دخل الاراضي الزراعية التي تروى بمطر السماء اي دون جهد يذكر من جانب الانسان ، ويقاس عليها دخل العقارات المؤجرة ودخل الاوراق المالية المعدة للاستثمار لا للتجارة والمضاربة .

٤ - ٢٠٪ من الركاظ سواء كان كنوزا دفنه القلماء او مركزا في باطن الأرض كالبتروول والقمح ، ويقاس عليه الثروة السمكية كالاسماك واللؤلؤ .

ومن المسلم به أنه اذا لم تكف حصيلة الزكاة في تغطية التزاماتها كؤسسة أقامها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً لضمان حد الكفاية لكل مواطن ، التزم ولي الأمر أو الحاكم المسلم بأن يعينها من بيت المال بالقدر الذي يمكنها من أداء رسالتها في تأمين كل عتاج عاجز .

ولا شك أنه لو خصصت كل دولة إسلامية منتجة للبتروول مقدار ٢٠٪ من دخل بتروولها باسم الزكاة ، وهو يقدر بالمليارات والبلايين من العملات الصعبة ، لكثفت الزكاة ليس فحسب المحتاجين من مواطني الدول المنتجة للبتروول ، بل المحتاجين بسائر دول العالم الإسلامي .

ونكون بذلك قد قلنا أحسن صورة واقعية لدينا ، بتمكين الزكاة من أداء رسالتها الحقيقية كما أرادها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ، مؤسسة الهبة فعالة لتحقيق الضمان الاجتماعي ، والتضامن الإسلامي ، ولتكريم نبي آدم بحيث يتحرر كل فرد بوصفه أنساناً وأياً كانت دياناته أو جنسيته من ملالة الفقر وعبودية الحاجة ، ليخلص لعبادة الله وحده ويكون بحق كما شاء له تعالى مستخلفاً في أرضه لا مقيماً فيها .

خامساً : مصارف الزكاة وكيفية توزيعها :

ومصارف الزكاة محددة شرعاً ، بحيث تقتصر على الفئات الثمانية المنصوص عليها والتي تجمعها صفة الحاجة ، فلا يجوز مثلاً ان يصرف من مال الزكاة على الجهاز الاداري للدولة أو على جيشها النظامي أو على تنميتها الاقتصادية .

على أنه إذا كان ولي الامر مقيداً في توزيع الزكاة بما لايتجاوز الفئات الثمانية المنصوص عليها ، إلا انه ليس مقيداً بالتوزيع عليها جميعها أو بالتساوي ، بل قد يخص البعض دون البعض الآخر بحسب الظروف والاحوال ، بشرط أن يقدم الاولى فالاولى من أهل الحاجة .

وعليه قد يكون كما هو اليوم « أبناء السبيل » وهم اللاجئين العرب ساكنو الخيام ضحايا العدوان الاسرائيلي ، أو اللاجئين المسلمون الافغان ضحايا الطغيان الروسي ، هم أكثر فقراً واشد حاجة من سائر فقاء المسلمين ، فيقدمون على غيرهم . كما قد يكون كما هو اليوم « في سبيل الله » وهم المجاهدون تطوعاً من الفدائيين الفلسطينيين أو الافغان ، هم أكثر الفئات الثمانية حاجة إلى المساندة لاسترداد الحق المسلوب وإعلاء كلمة الحق تعالى ، فيعطون من الزكاة بقدر ما يبلغ بهم الغاية من جهادهم القلنس .

سادساً : تقديم القرض الحسن :

ان البديل الشرعي للقرض الربوي - ليس كما تصورت بنوكنا الإسلامية المنتشرة بفضل الله وعونه - هو الاستثمار بطريق المشاركة او المضاربة ، وانما هو القرض الحسن .

واننا نعلم ان أغلب بنوكنا الإسلامية التي تحقق لها قلوبنا حرصا على نجاحها وانتشارها ، لا تقدم قروضا حسنة ، ولا نطالبها أو ننصح لها بذلك ، باعتبارها صروحا اقتصادية إسلامية لا مؤسسات خيرية إسلامية .

ولذلك فان مؤسسة الزكاة عن طريق التوسع في سهم الغارمين ، أو في مفهوم الزكاة كمؤسسة لمعونة المحتاجين بالحق ، هي وحدها المرشحة شرعا لسد احتياجات المواطنين إلى الاقتراض سواء لقرض إستهلاكي أو إنتاجي ، باعتبار الاقتراض هو ضرورة حياتيه دائمة ، ونفنيهم بذلك عن طرق باب الربا المحرم .

سابعاً : تفضيل تقديم الزكاة في صورة خدمات لامعونات نقدية :

ليس المراد بالزكاة إعطاء العاجز المحتاج ما يكفيه طوال عمره ، بحيث يظل عالة أو طاقة معطلة ، وانما اعانته للتغلب على عجزه وقصوره العارض . وكما يقول المثل ان تعطني سمكة فقد اطعمتني يوما ، وان تعطني سنارة وتعلمني كيف اصطاد فقد اطعمتني مدى الحياة .

لذلك قد يكون من أجدى السبل اليوم استخدام جزء من حصيلة الزكاة في إستصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المعلمين ، أو إقامة مساكن شعبية وتوزيعها على الفقراء المحتاجين ، أو إقامة مصانع يعمل فيها الفقراء المعوقون كل بحسب مقدرة فيجدون فيها رزقا كريما فضلا عن زيادة العمالة والانتاج والقضاء على البطالة المفروضة عليهم .

ثامناً : التزام أهل اللمة اليوم بأداء ما يقابل الزكاة بدلا من الجزية التي سقطت عنهم بالخرابهم في أغلب جيوش الدول الإسلامية :

ومؤدي ذلك إمكان الدول الإسلامية تطبيق الزكاة على كافة رعاياها مسلمين كانوا أم ذميين ، دون تمييز أو تفرقة . على أن يكون المسلم مطالبا بها كاللزام تعبدية ، والذمي مطالبا بها كاللزام مالي نظير استفادته من الزكاة كمؤسسة إسلامية تؤمن كل مواطن محتاج عاجز دون تفرقة أو تمييز بين مسلم أو ذمي .

وجدير بالذكر أن الواقع في العهد الإسلامي الاول ، كشف عن أن اللّميّين كانوا أكثر من المسلمين إستفادة من مؤسسة الزكاة (١) .

تاسعاً : الموقف اليوم ازاء إرهاب الضرائب الحديثة وشموعها مصارف الزكاة :

أوضحنا ان الزكاة لا تفني عن الضرائب الحديثة ، كما ان الضرائب الحديثة لا تفني عن الزكاة . ذلك لأن لكل منهما سند الشرعي ، ولكل منهما مجاله وأهدافه ، ولكل منهما خصوصياته وأحكامه .

ونشير بالنسبة للدول الإسلامية التي تصل فيها الضرائب إلى أكثر من ثلث دخل المواطن كصر ، وحتى تعيد هذه الدول صياغة هيكلها الضريبي بما يتفق واحكام الإسلام ، بأن تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٠٪ أو ٥٪ من هذه الضرائب الباهظة باسم الزكاة بحيث يتفرد بهذه النسبة مواطنوها المستحقون شرعاً للزكاة .

وهي بذلك تريح ضماير مواطنيها المسلمين بأدائهم الزكاة ضمن الضرائب الباهظة التي تحصلها منهم ، بل تجعلهم أكثر حرصاً على أداء هذه الضرائب الباهظة دون تهرب منها لاختلاطها بالزكاة التي هي حق الله ، فضلاً عن ضمان نسبة لا تقل عن ٢٠٪ أو ٥٪ من موارد الدولة باسم الضمان الاجتماعي الذي هو الغاية المستهدفة من الزكاة .

(١) انظر في ذلك لعمدة أبو طيبي ربيع أول سنة ١٤٠٠ هـ / فبراير سنة ١٩٨٠ م ، مرجع سابق .

الخاتمة

تلخيص ودعوة

(أ) مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام :

١ - عرضنا في هذه الدراسة إلى أن الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام ، ذلك الدين القيم الذي ضمن - منذ أربعة عشر قرناً - لكل فرد يقيم في مجتمع إسلامي ، أيا كانت دياناته أو جنسيته ، المستوى اللائق للمعيشة مما عبر عنه الفقهاء القدامى باصطلاح «حد النفي» أو «حد الكفاية» ، تمييزاً له عن «حد الكفاف» الذي هو الحد الأدنى للمعيشة . فالفرد يوفر لنفسه هذا المستوى اللائق أو الرفيع من المعيشة بجهده وعمله ، فإذا عاجز عن ذلك لسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، كفل له ذلك ولي الأمر من بيت مال المسلمين .

٢ - ولقد أوضحنا أن ضمان حد الكفاية لكل فرد بالمعنى المتقدم ، هو صميم الإسلام ، وجوهر هذا الدين العالمي الموجه للبشر كافة . وهو حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، ولو أدى الأمر في مجتمع تشع فيه الموارد ألا يحصل أحد على أكثر من الكفاف .

ولقد كانت حرب أبي بكر لمناهي الزكاة ، منذ أربعة عشر قرناً ، هي أول حرب في التاريخ تخوضها دولة من أجل الفضمان الاجتماعي .

٣- وان معيار الحكم في الاقتصاد الإسلامي ، على أية دولة في العالم ، ليس هو بمقدار ما بلغت هذه الدولة من مستوى حضاري أو تكنولوجي ، أو ما تملكه تلك الدولة من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما ينحصر كل فرد من الدخل القومي ، وإنما هو الحد المعيشي اللائق الذي يتوافر أو تضمنه الدولة لأقل أو أضعف مواطن فيها ، لتحرره بذلك باسم الإسلام من عبودية الحاجة ومشاعر الحرمان والخذل ، ليستشعر حيثل نعمة الله وتكرمه ، فيخلص لعبادته وحده ويتعاون مع مجتمعه راضياً صادقاً .

(ب) الخلاف الشديد حول الزكاة وحسمه :

ولقد بينا كيف اشتد الخلاف الفقهي حول أحكام الزكاة ، حتى إنخبط الأمر على جموع المسلمين .

ولم يكن ذلك إلا نتيجة اختلاف علماء الإسلام حول تكييف طبيعة الزكاة ، وهل هي عبادة محضة كالصلاة وما يترتب على ذلك من آثار معينة ، أم هي مجرد حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين لها مع ما يترتب على ذلك من آثار مناقضة للأولى .

وأبرزنا الرأي الراجح لدى جمهور الفقهاء القدامى في شأن تكييف فريضة الزكاة وهي أنها عبادة وحق مالي في نفس الوقت ، مع تغليب معنى العبادة في بعض الأحكام ، أو تغليب معنى الحق المالي في أحكام أخرى ، بحسب ما يتطلبه الموقف .

ولقد أثرنا مع الباحثين المحدثين تكيف فريضة الزكاة بأنها عبادة وضرية معاً ، وذلك لإبراز ضرورة تحصيل وتوزيع الزكاة بمعرفة الدولة أي العاملين عليها كما ورد بالقرآن ، الأمر الذي أخففته اليوم أغلب الدول الإسلامية ، فأسهمت بذلك من حيث تلدي أو لا تلدي في تعطيل أو إهدار ركن أساسي وجوهري لإقامة إسلام صحيح متكامل .

(ج) أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة :

ولقد حرصنا في هذه الدراسة أن نركز على بيان الأصول الإسلامية في الزكاة سواء من حيث وعائها أو نصابها أو سعرها أو مصارفها ، وذلك حسبما وردت بالقرآن والسنة ، لتكون المنطلق والأساس الذي نبني عليه حلولنا فيما قد يعرض لنا من مسائل تفصيلية أو مشكلات مستحدثة .

١- فمن حيث وعاء الزكاة أي الأموال الخاصة للزكاة ، تبين أنه قد ظهرت في عصرنا الحالي أموالاً جديدة لم يرد نص شرعي بخضوعها للزكاة ، حيث لم تكن هذه الأموال معروفة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كالمصانع والعمارات المستغلة والاسهم ووسائل النقل الحديثة . . إلخ ، فبينما خضوعها للزكاة باعتبار أن العلة في فريضة الزكاة على الأموال هي نماؤها بالفعل أو بالقوة كما يقول الفقهاء .

ومن ثم فإن كل مال يستجد ويقع فيه النماء حقيقة أو تقديرًا أي بالتسكن من 'النماء' ، تجب عليه الزكاة أيا كان ثروة عقارية كالعمارات أو صناعية كالمصانع أو نقدية كالأوراق المالية . . إلخ .

٢- ومن حيث فضاء الزكاة أي القدر من المال الذي إذا توافر لدى المسلم وجب عليه إخراج زكاته ، وقد حدده الرسول عليه الصلاة والسلام بما فضل لدى

المسلم بعد إشباع حوائجه الأصلية أي كفايته وتجاوز خمس من الإبل ، أو أربعين من الغنم ، أو عشرين مثقالاً ذهبياً (أي عشرين ديناراً ذهبياً ترن ٨٥ جراماً من الذهب) ، أو خمسة أواق من الفضة (أي مائتي درهم تقوداً فضية) أو خمسة أوسق (أي خمسين كيلة مصرية أو نحو ٦٥٠ كيلو جراماً من الحبوب والثمار والحاصلات الزراعية) . وأوضحنا أن هذه الأنصبة في عهد الرسول عليه السلام كانت كلها متساوية القبيلة وبحيث تكفي أياً منها مئونة أقل أهل بيت (من زوج وزوجته وابن وخادم) مدة سنة كاملة .

ولكن التعامل اليوم أصبح بالعملة الورقية ، وهذه تختلف قيمتها من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر . كما أن النصاب الشرعي من الفضة أصبح اليوم لا يساوي شيئاً يذكر بجانب الأنصبة الشرعية الأخرى من الذهب أو الأنعام أو غيرها . وهذا ما يدعونا اليوم إلى ضرورة تحديد نصاب الزكاة بالعملات السائلة في كل بلد ، باعتبار الأساس الشرعي وهو ما يلزم من عملة هذا البلد لمعيشة أقل أسرة مدة سنة كاملة .

٣- من حيث الزكاة والضرائب : كذلك لم يعرف العهد الإسلامي الأول من الضرائب سوى ضريبة عشور التجارة ، وهي بالاصطلاح الحديث ضريبة جمركية ، فرضها سيدنا عمر بن الخطاب على الداخل والخارج من السلع والبضائع ، معاملة بالمثل في غير بلاد الإسلام حين كانت تلتحل أو تخرج منها تجارة المسلمين . أما اليوم فقد صارت الضرائب الحديثة هي الأصل في أغلب الدول الإسلامية ، وبصورة مرهقة ، ويعتبر بعض أبواب النفقات في ميزانياتها من مصارف الزكاة .

وقد بينا أن الضرائب الحديثة لا تفني عن الزكاة كما لا تفني الزكاة عن هذه الضرائب ، فإن لكل منهما سنه شرعي ، ولكل منهما مجاله وأهدافه ، ولكل منهما

مخصصاته وأحكامه . وأبرزنا رأي شيخ الأزهر الأسبق المرحوم الإمام محمود شلتوت ، أنه يجب إخراج الضرائب وتكون بمثابة دين شغل به المال ، فإن بلغ الباقي نصاب الزكاة وتحقق فيه شرطها وهو الفراغ من الحاجات الأصلية ومر عليه الحلول ، وجب أخراج زكاته . واقترحنا بالنسبة للدول الإسلامية التي تصل فيها الضرائب إلى أكثر من ثلث دخول المواطنين كمصر ، وتلافياً لإرهاقهم المؤدي إلى التهرب الضريبي ، أن تخصص نسبة ٢,٥٪ أو ٥٪ من هذه الضرائب الباهظة باسم الزكاة بحيث يتفرد بهذه النسبة المستحقون شرعاً للزكاة .

٤- من حيث الزكاة والجزية : وإذا كان الإسلام قد فرض الجزية على أموال اللذين في مقابل الزكاة المفروضة على أموال المسلمين ، باعتبار أن لهم مالنا وعليهم ما علينا وأنهم يستفيدون من الضمان الاجتماعي الذي توفره الزكاة لكل مواطن في مجتمع إسلامي أيا كانت دياناته وأيا كانت جنسيته ، فلا يخاطب أهل اللمة بالزكاة لصفقتها التعبدية وعدم إسلامهم وإنما يخاطبون بالجزية . وأنه إذا كان يلاحظ مضاعفة الجزية عن الزكاة ، فذلك لأن أهل اللمة معفون من واجب الدفاع والقتال عن المسلمين ، بحيث كانت تسقط عنهم الجزية إذا عجز المسلمون عن الدفاع عن المواطنين اللذين وتأمينهم .

ولكن الوضع الآن تغير وصار اللذين في أغلب الدول الإسلامية يخضعون كالمسلمين بالقوات المسلحة ، فإنه بالتالي تنخفض سعر الجزية لتكون بالذات كسعر الزكاة . ومؤدى ذلك إمكان تطبيق الزكاة كنظام ضريبي موحد على المسلم وغير المسلم ، وإن ظل المسلم دون اللهي مخاطباً بالزكاة كالترام تعبدية لا كالترام مالي .

(د) ضخامة أموال وحصيلة الزكاة :

١ - سعر الزكاة : والزكاة كما سبق أن أوضحنا يجب بواقع ٢,٥٪ من رؤوس الأموال المتقولة كمروض التجارة والنقود والأسهم للتجارة والمضاربة . . . إلخ . وما بين ٥٪ و ١٠٪ من دخل الأموال الناتجة كالأراضي الزراعية والعقارات المستغلة والمصانع والأسهم المعلقة للاستثمار وكسب العمل . . إلخ ، وذلك بحسب ما إذا كان الدخل يجهد أو بغير جهد . وبواقع ٢٠٪ من الركاك سواء كان كنوزاً دفنه القدماء في الأرض أو مركوزاً في باطن الأرض كالبتروك والقحم . . . إلخ ، ويقاس على الركاك الثروة البحرية كالأسماك والؤلؤ . . إلخ .

٢ - استثمارية وفاعلية الزكاة : ولقد بينا أن سعر الزكاة ثابت ، وأنه يجب تحصيلها بهذه النسبة المحددة شرعاً ، سواء احتاج المجتمع إلى حصيلتها أو لم يحتاجها ، وذلك لاستمرار مؤسسة الزكاة كؤسسة للضمان الاجتماعي . وأنه إذا عجزت مؤسسة الزكاة في حدود ما هو مقرر لها شرعاً أن تقوم بالتزاماتها كؤسسة للضمان الاجتماعي ، فإن لولي الأمر أن يقدر حاجة المؤسسة ويحصل لها من أموال المسلمين ما يتجاوز الزكاة المحددة ، وبالقدر الذي يمكنها من أداء رسالتها بكفالة كل محتاج عاجز ، على أن يكون ذلك باسم المصلحة لا باسم الزكاة .

٣ - حصيلة الزكاة باعتبار ثروة ودخل العالم الإسلامي : على أنه إذا اطلعت على إحصائيات ثروة ودخل العالم العربي خاصة والعالم الإسلامي عامة ، لتبين لنا بلاين البلاين من الجنيهاات أو الدنانير التي يمكن تحصيلها باسم الزكاة ، وبالتالي صرفها لمستحقيها سواء في صورة إعانات تقليدية مؤقتة أو دائمة أو في صورة خدمات عينية أو مشروعات اقتصادية أو خيرية تسد احتياجاتهم كإقامة ملاجئ للمسنين ومصانع خاصة المعوقين . . إلخ .

ولا شك أنه لو حصل ذلك ، أي التزمنا فعلاً بفريضة الزكاة لما وجد في العالم الإسلامي - كما هو حاصل اليوم بكل أسف - جائع واحد أو محتاج واحد أو مضيع واحد . ولقضيئنا بذلك على الفقر الذي هو في نظر الإسلام يعادل الكفر ، وهو في اعتبارنا السبب الرئيسي لتخلف المسلمين وصائر المساويء والمنكر (١) .

ولست أدري على من تقع مسئولية ذلك : أهم أولياء أمورنا ، أم علماءنا ، أم جماهيرنا ، أم كلنا جميعاً . ولكني أذكر قول الرسول عليه الصلاة والسلام : فتتان إذا صلحنا صلح حال هذه الأمة ، وإذا فسدنا فسد حال هذه الأمة ، الأمراء والعلماء .

(هـ) ضرورة إيجاد وزارة أو مؤسسة مستقلة للزكاة في كل دولة إسلامية :

١ - مسئولية الدولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة : والزكاة كما أوضحنا تفصيلاً ، هي مسئولية الدولة تحصيلًا وتوزيعاً ، وأنها تستقل بميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة العادية .

٢ - الأثر الحتمي المترتب على ذلك : وهذا يدعونا إلى المناداة بضرورة أن توجد بكل دولة إسلامية وزارة مستقلة للزكاة ، تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها بما يتفق وحكم الشرع ، خاصة وأن الحاصل اليوم أن بعض المسلمين يتراخون في إخراج الزكاة ، وحتى إذا أخرجوها لا يحسنون صرفها في موضعها .

٣ - تفرغ الدولة لمهمتي الأمن والتنمية الاقتصادية : ولا شك أن في تواجد وزارة أو مؤسسة مستقلة للزكاة بنشاطها وأموالها والعاملين عليها ، هو دلالة قوية على التزام الدولة الإسلامية فعلاً بأركان الإسلام وإنفاذ شرعه . بل هو من شأنه أن يرفع عن كاهل الدولة عبء القضاء على الفقر ، وضمان حد الكفاية لكل مواطن ،

(١) أنظر كتابنا الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٠ وما بعدها .

لكي تفرغ بجهودها لمسئوليتها الرئيسيتين ألا وهما : الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي ، ودفع التنمية الاقتصادية تحقيقاً لتقدم مواطنيها مادياً وروحياً ، ليكونوا بحق كما أرادهم الله تعالى خلفاء في أرضه .

(و) ضرورة عقد مؤتمر عالمي إسلامي للزكاة :

١ - أساس استحقاق الزكاة وأساس الالتزام بها : ولقد نبهنا إلى ضرورة التمييز بين أساس استحقاق الزكاة ، وأساس الالتزام بالزكاة .

فأساس استحقاق الزكاة هو عدم توافر حد الكفاية ، فيعطى الفقير المحتاج من الزكاة بقدر ما يصل به إلى حد الكفاية ، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب الزمان والمكان .

أما أساس الالتزام بالزكاة ، فهو ملك النصاب ، أي قدر معيناً من المال زائداً عن حوائج المرء الأصلية . وهذا القدر يحتاج اليوم إلى تحديد بعد أن صار التعامل على أساس العملة الورقية والتي تختلف قيمتها من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر ، بل وبعد أن تغيرت قيمة بعض الأنصبة الشرعية المعروفة وهبط بعضها كالفضة بحيث أصبحت لا تساوي شيئاً يذكر بجانب الأنصبة الشرعية الأخرى من الذهب أو الأتعام أو غيرها . وهذا يدعونا إلى العودة إلى أساس هذه الأنصبة الشرعية وهو ما يكفي بثلاثة أضعاف أقل بيت لئلا تكون كاملة .

٢ - مطلب الأمر لإجهاد جماعي : ولا شك أن تحديد أساس استحقاق الزكاة ، وأساس الالتزام بالزكاة ، على الوجه المتقدم ، إلى جانب المسائل والمشكلات الأخرى العديدة التي تثيرها تطبيقات الزكاة ، يدعونا إلى مناقشة المسؤولين إلى ضرورة عقد مؤتمر عالمي إسلامي للزكاة ، يحسم كل تفرق بالنسبة للزكاة .

٣ - الزكاة ورسالتها الحقيقية : وان هذا المطلب هو اليوم ضرورة ملحة ،

ليصبح كل مسلم على يته من أمره فيما له وما عليه بالنسبة للزكاة ، التي هي الركن الثالث في العقيدة الإسلامية وتلى في المقام والأهمية الصلاة مباشرة . وحتى تُمكن الزكاة من أداء رسالتها الحقيقية كما أرادها الله تعالى كؤسسة إلهية فعالة مقلسة لتحقيق الضمان الاجتماعي والتضامن الإسلامي ، ولتكريم بني آدم بحيث يتحرر كل فرد من مذلة الفقر أو عبودية الحاجة ، وليخلص لعبادة الله وحده ، وبمجا حياته الدنيا آمناً مطمئناً ، عاملاً راضياً ، عمقاً غاية وجوده وهو أن يكون خليفة الله في أرضه ينمي الدنيا ويحييها بالبناء والتسمير وبالمحبة والسلام .

ألا هل بلغت ، اللهم فاشهد .

ولفنا الله إلى سبيله ، سبيل السعادة الحقيقية ، والفوز العظيم في الدنيا والآخرة .



فهرس الآيات القرآنية

بحسب ترتيب ورودها

صفحة

- ١ - وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة (البينة ٤) ... ٢٥٤٣
- ٢ - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها (التوبة ١٠٣) ٥٩٤٧٤٣ ٩٨٨٦
- ٣ - إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله (التوبة ٦٠) ٨٧٤٧٣٤٢٤٣
- ٤ - قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ، وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلاية ، من قبل يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال (إبراهيم ٣١) ... ٣
- ٥ - ولا يحسن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ، بل هو شر لهم ، سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة (آل عمران ١٨٠) ٤٧٤٣
- ٦ - وفي أموالهم حق للسائل والمحروم (النازيات ١٩) ... ٢٥
- ٧ - أرأيت الذي يكلب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين (الماعون ١ - ٣) ... ٣٤٢٥

- ٨ - إنما المؤمنون إخوة (الحجرات ١٠) ... ٣٢
- ٩ - وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ... ٣٢
- (المائدة ٢) ... ٣٢
- ١٠ - ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة (البقرة ١٧٧) ٩١،٣٤
- ١١ - يسألك ماذا ينفقون ، قل انفقوا (البقرة ٢١٩) ... ٦٠،٣٥
- ١٢ - وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ، وهو خير الزايقين (سبأ ٣٩) ٤٧
- ١٣ - وما آتيتم من زكاة تريلون وجه الله ، فأولئك هم المضعفون (الروم ٣٩) ... ٩٨،٤٧
- ١٤ - وكان الإنسان قتورا (الإسراء ١٠٠) ... ٤٨
- ١٥ - ومن يؤقّ شح نفسه ، فأولئك هم المفلحون (الحشر ٩) ، والتغابن (١٦) ... ٤٨
- ١٦ - الذين ينفقون في السراء والضراء (آل عمران ١٣٤) ... ٤٨
- ١٧ - فطاف عليهم طائف من ربك وهم نائمون ، فأصبحت كالصريم (القلم ١٩ ، ٢٠) ... ٤٨
- ١٨ - ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون (يس ٣٥) ٤٩
- ١٩ - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون (البقرة ٢٦٧) ... ٤٩
- ٢٠ - ذلك من يعظم شعائر الله ، فإنها من تقوى القلوب (الحج ٢٣) ٥٠

- ٢١ - قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ، ويتقوا بما رزقناهم سرا
وعلائية (ابراهيم ٣١) ٥٠
- ٢٢ - الذين يتقون أموالهم بالليل والنهار ، سرا وعلائية ، فلهم أجرهم عند
ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون (البقرة ٢٧٤) ٥٠
- ٢٣ - في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم (المعارج ٢٤) ٥٩
- ٢٤ - خذ العفو وأمر بالعرف (الاعراف ١٩٩) ٦٠
- ٢٥ - وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة (البقرة ٨٣) ٩٠
- ٢٦ - وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (البقرة ١٩٥) ٩١
- ٢٧ - كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه
لا يحب المرففين (الانعام ١٤١) ٩٢



فهرس الأحاديث النبوية

بحسب ترتيب ورودها

صفحة

- ١ - من ترك ديناً أو ضياعاً ، فإلى وعلى (البخاري ومسلم) ... ٢٥
 - وفي رواية أخرى : من ترك كلاً ، فليأتني فأنا مولاه .
 - وفي رواية أخرى : من ترك ضياعاً ، فلي ضياعه .
- ٢ - المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً (البخاري)
 ٣٢
- ٣ - مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كتل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى (البخاري)
 ٣٢
- ٤ - والله لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه (البخاري)
 ٣٢
- ٥ - ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم (الطبراني والبيهقي)
 ٣٥
- ٦ - أيما أهل عرصة أصبح فيهم إمرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله (الإمام أحمد والحاكم) ... ٣٥
 ٧ - إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم بالسوية ، فهم مني وأنا منهم (البخاري ومسلم) ... ٣٥
- ٨ - لا بأس بالغني لمن اتقى (الحاكم) ... ٤١

- ٩ - على كل مسلم صدقة . . . إلخ (البخاري) ٤٦
- ١٠ - أفضل الزكاة جهد القل (أبو داود والحاكم) ٤٦
- ١١ - لكل شيء زكاة (ابن ماجه والطبراني والسيوطي) ٤٦
- ١٢ - ما نقص مال من صدقة (الترمذي) ٦٠، ٤٧
- ١٣ - إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنه شره (الحاكم) ٤٨
- ١٤ - ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة (الطبراني) ٤٨،
- ١٥ - حصنوا أموالكم بالزكاة (أبو داود والطبراني والبيهقي) ٤٨
- ١٦ - ما خالطت الزكاة مالا إلا أفسدته (البيهقي) ٤٨
- وفي رواية أخرى : ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته .
- ١٧ - ما منع قوم الزكاة إلا إيتاهم الله بالسنين (الطبراني والبيهقي
والحاكم) ٤٨
- ١٨ - أدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم (الترمذي والطبراني) ... ٩٨، ٥٩، ٤٩
- ١٩ - إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها ، إن تقولوا اللهم اجعلها مغنماً
ولا تجعلها مغماً (ابن ماجه والسيوطي) ٩٨، ٤٩
- وفي رواية للإمام الترمذي إذا فعلت أمتي غصلاً معية حل بها
البلاء ، حسد منها (إذا تخللت الأمانة مغنماً والزكاة مغماً) .
- ٢٠ - من أعطاهم مؤثراً فله أجره ، ومن منعهما فإذا آخروها وشطر
ماله (أحمد وأبو داود والنسائي) ٨٧، ٤٩
- ٢١ - لا يفرج في الصدقة همة ولا ذات حوار ولا تيس ، إلا ما شاء
المصدق (البخاري وأحمد وأبو داود والنسائي) ٤٩

صفحة

- ٢٢ - إن الله لم يسألكم خيره ، ولم يأمركم بشره (أبو داود) ٥٠
- ٢٣ - إياك وكرائم أموال الناس ، وإتق دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب (البخاري ومسلم) ٨٧،٥٠
- ٢٤ - أعلمهم أن الله لا فرض عليهم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم (البخاري ومسلم) ٨٦،٧٤،٥٩
- ٢٥ - إنجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة (الترمذي والطبراني والسيوطي) ٥٩
- ٢٦ - لا صدقة إلا عن ظهر غني (البخاري) ٦٠
- ٢٧ - ما سقت السماء فقيه عشر ، وما سقى بقر فقيه نصف العشر (البخاري ومسلم) ٦٦
- ٢٨ - إن فساد ذات البين هي الحالقة (أبو داود والترمذي) ٧٨
- لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين (الترمذي) ٧٨
- هل ادلكم على افضل من درجة الصيام والصدقة : اصلاح ذات البين (الترمذي)
- ٢٩ - من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله (البخاري ومسلم) ٨٠
- ٣٠ - إني والله لا أعطي أحدا ولا أمنع أحدا ، وإنما أنا قاسم أصع حيث أمرت (البخاري) ٨١
- ٣١ - لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب (أحمد وأبو داود والنسائي) ... ٨١
- وفي رواية أخرى : لا تحل الصدقة لغني ولا للغني مرة سوى .
- ٣٢ - من سأل من غير فقر فلانما أكل الحمر (مسلم) ٨١
- وفي رواية أخرى : من سأل وعنده ما يفتيه فلانما يستكثر من جمر جهنم (أبو داود والنسائي) ٨١
- ٣٣ - الصدقة على المسكين صدقة ، وهي للغني الرحمة لثلاثين صدقة وصله (البخاري ومسلم) ٨٢
- ٣٤ - إن في المال حقا سوى الزكاة (الترمذي) ٩١

فهرس المراجع المباشرة

بحسب ترتيب ورودها

صفحة

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الأحاديث النبوية .
- ٣ - الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ، طبعة سنة ١٩٧٨ ، لناشره مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ١١٤،٦٤،٣٧،٢٦،٢٤
- ٤ - للمذهب الاقتصادي في الإسلام ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ، طبعة سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، الناشر شركة مكتبة عكاظ ... ٩٠،٤١،٢٤
- ٥ - الأموال ، للإمام أبو عبيد ، طبعة سنة ١٩٦٨ ، لناشره مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٠٠،٨٥،٦٨،٦٥،٦٤،٦٢،٢٤
- ٦ - ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ، طبعة سنة ١٩٧٨ ، لناشره مكتبة الانجلو المصرية ٢٦
- ٧ - الزكاة والسياسة المالية ، لناشره الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية متضمنًا مناقشات الزكاة بالمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة في صفر ١٣٩٦هـ / فبراير سنة ١٩٧٦ ٦٩،٢٧
- ٨ - الإسلام والتأمين ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ، طبعة سنة ١٩٧٩ ، لناشره عالم الكتب بالقاهرة والرياض ٣٠

- ٩ - السياسة الشرعية ، للإمام ابن تيمية ، طبعة سنة ١٣٨٧ هـ ،
 ٣٣ لناشره للطبعة السلفية بالقاهرة
- ١٠ - سيرة عمر بن الخطاب ، لابن الجوزي ، طبعة بدون تاريخ ،
 ٤١،٣٥ لناشره المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة
- ١١ - عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، للدكتور
 سليمان الطماوي ، طبعة سنة ١٩٦٩ ، لناشره دار الفكر
 العربي بالقاهرة ٣٥
- ١٢ - أبو زر النفاري ، للأستاذ عبد الحميد جوده السعار ، الطبعة
 الثامنة ، لناشره مكتبة مصر بالقاهرة ٣٥
- ١٣ - المحل ، للإمام ابن حزم ، طبعة سنة ١٩٦٨ ، لناشره
 دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة ٩٢،٧٢ ، ٦٤،٤٠،٣٦
- ١٤ - الأحكام السلطانية ، للإمام الماوردي ، طبعة سنة ١٩٦٦ ، لناشره
 مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ٣٦
- ١٥ - المبسوط ، للإمام المرحومي ، طبعة سنة ١٣٢٤ هـ ، لناشره
 مطبعة دار السعادة بمصر ٦١،٣٧
- ١٦ - الموافقات ، للإمام الشاطبي ، طبعة سنة ١٣٤١ هـ ، لناشره
 المطبعة السلفية بمصر ٣٧
- ١٧ - المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ، للدكتور محمد شوقي التنجري ،
 طبعة سنة ١٩٧٢ ، لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة ٤١،٣٧
- ١٨ - Oeuvres Choies de C. Saoud Hurgrouge, -
 Présentées en français et en Anglais, par Y.H.
 Bouquet et Jochat, Ed. Brill, Leiden 1957

- ١٩ - الإسلام عقيدة وشريعة ، الشيخ محمود شلتوت ، طبعة دار القلم
بالقاهرة ٧٩،٧٧،٧٥،٥٤
- ٢٠ - ندوة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في ربيع أول سنة
١٤٠٠هـ / فبراير سنة ١٩٨٠م ، في موضوع (دور الزكاة في
تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي) ، لناشره
مجلة منار الإسلام بأبوظبي ، العدد الرابع من السنة الخامسة ١٠٧،٧٠،٥٥
- ٢١ - فقه الزكاة ، للدكتور يوسف القرضاوي ، الطبعة الثالثة لسنة
١٩٧٧م / ١٣٩٧هـ ، لناشره مؤسسة الرسالة ببيروت ... ٧٣،٦٦،٦١،٥٧
٩٥،٩٤،٩٢،٨٣،٧٥
- ٢٢ - الموارد المالية في الإسلام ، للدكتور ابراهيم فؤاد أحمد علي ،
الطبعة الثالثة لسنة ١٩٧٢ ، لناشره معهد الدراسات الإسلامية
بالقاهرة ٨٣،٥٧
- ٢٣ - محاسبة زكاة المال علما وعملا ، للدكتور شوقي اسماعيل شحاته ، الطبعة
الأولى لسنة ١٩٧٠ ، لناشره مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ١٠٠،٦٦،٥٧
- ٢٤ - بدائع الصنائع ، للإمام الكاساني ، طبعة سنة ١٩١٠ ، لناشره
مطبعة الجمالية بمصر ٦٤
- ٢٥ - رد المحتار على الدر المختار على متن توير الابصار ، المعروف
بمحاشية ابن عابدين ٦٨
- ٢٦ - الشرح الكبير على متن المقنع ، للإمام شمش الدين بن قدامة ،
طبعة سنة ١٣٤٨هـ ، ومعه المفتي لابن قدامة ٦٤
- ٢٧ - المفتي ، للإمام موفق الدين بن قدامة ، طبعة سنة ١٣٦٧هـ ،
لناشره مطبعة المنار بالقاهرة ٨٤،٧٩،٦٨،٦٦

- ٢٨ - حلقة الدراسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية ، لأصحاب
الفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ محمد أبو زهرة والشيخ
عبد الرحمن حسن ، مؤتمر دمشق في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ،
لناشره جامعة الدول العربية ٨٣،٧٨،٦٧
- ٢٩ - المعجم الوسيط ، لمجمع اللغة العربية ، الطبعة الثانية ، لناشره
مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٨
- ٣٠ - المجموع للإمام محي الدين شرف النووي ، طبع القاهرة ، ٦٨
- ٣١ - مشكلة تخلف العالم الإسلامي ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ،
مجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة
القاهرة ، الأعداد من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٣ ٧١،٦٩
- ٣٢ - تفسير القرآن الكريم ، للإمام الزمخشري ، والمسمى الكشاف
عن حقائق التزيل ودقائق التأويل ٧٤
- ٣٣ - تفسير القرآن الكريم ، للإمام فخر الدين الرازي ، والمسمى
مفاتيح الغيب ٧٤
- ٣٤ - تفسير القرآن الكريم ، للشيخ رشيد رضا ، والمسمى بتفسير
المنار ٧٩
- ٣٥ - السياسة الشرعية ، للشيخ عبد الوهاب خلاف ، طبعة سنة
١٣٥٠هـ ، لناشره المطبعة السلفية بالقاهرة ٧٩
- ٣٦ - الخراج ، للإمام أبو يوسف ، طبعة سنة ١٣٤٦هـ ، لناشره
المطبعة السلفية بالقاهرة ٨١،٧١

- ٣٧ - مؤتمر علماء المسلمين الثاني المنعقد بالقاهرة في مايو سنة ١٩٦٥ ،
كتاب المؤتمر ، ناشره مجمع البحوث الإسلامية بمشيخة الأزهر ٨٣
- ٣٨ - الحسبة ، للإمام ابن تيمية ، طبعة ١٩٧٣ ، ناشره دار الإسلام
بالقاهرة ٨٥
- ٣٩ - تفسير القرآن الكريم ، للإمام القرطبي ، والمسئى بالجامع
لأحكام القرآن ، طبعة دار الكتب المصرية أو دار المعارف أو
دار الشعب بالقاهرة ٩١، ٨٥
- ٤٠ - تفسير القرآن الكريم ، للإمام الطبري ، المسئى بجامع البيان
في تفسير القرآن ٩١
- ٤١ - المستصفى من علم الأصول ، للإمام الغزالي ، ناشره مطبعة
مصطفى محمد بالقاهرة ٩٢
- ٤٢ - الاعتصام ، للإمام الشاطبي ، طبعة سنة ١٩١٣ م ، ناشره
مطبعة المنار بالقاهرة ٩٣
- ٤٣ - طبقات ابن سعد ، طبعة بيروت ٩٤، ٧١
- ٤٤ - الفتاوي ، للشيخ محموت شلتوت ، ناشره مطبعة الأزهر ببلون
تاريخ وكلنا دار الشروق سنة ١٩٦٩ ٩٥
- ٤٥ - فتوح البلدان ، للإمام البلاذري ٩٩
- ٤٦ - مشروع قانون الزكاة ، الذي قدمه فضيلة الشيخ محمد أبوزهره
لمجلس النواب المصري سنة ١٩٤٧ ١٠١



فهرس الموضوعات

صفحة

٣	قرآن كريم
٨	الاهماء
٧	قديم الطبعة الثانية لمعالي الشيخ حسن محمد كتي
١٥	قديم الطبعة الأولى لمعالي الشيخ حسن محمد كتي
٢٤	تمهيد
٢٤	١ - ضمان الإسلام لحد الكفاية (لا الكفاف) لكل فرد
٢٥	٢ - منزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام
٢٦	٣ - الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام
٢٦	٤ - حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقدمه في الإسلام
٢٧	٥ - حاجتنا إلى ربط الأصول الإسلامية في الزكاة بما هو كائن اليوم

الفصل الأول

الضمان الاجتماعي في الاسلام

٣٠	الفرع الاول : ماهية الضمان الاجتماعي
		المبحث الأول : ضرورة الطريقة بين « التأمين الاجتماعي »
٣٠	و « الضمان الاجتماعي » و « التكافل الاجتماعي »
٣٠	(أ) التأمين الاجتماعي
٣١	(ب) الضمان الاجتماعي
٣١	(ج) التكافل الاجتماعي

- المبحث الثاني : الإسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة ، ودين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد ٣٣
- المبحث الثالث : معيار تقوم الدولة في نظر الإسلام ٣٣
- الفرع الثاني : منزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام ٣٤
- المبحث الأول : الضمان الاجتماعي هو أوليات الاقتصاد الإسلامي ... ٣٤
- المبحث الثاني : الضمان الاجتماعي في الإسلام هو صميم الدين ... ٣٤
- المبحث الثالث : الضمان الاجتماعي في الإسلام يعطو فوق كل الحقوق ٣٥
- الفرع الثالث : الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام ... ٣٦
- المبحث الأول : الإسلام لا يكفي بمجرد الدعوة إلى الضمان الاجتماعي ٣٦
- المبحث الثاني : الدور الذي أسند إلى مؤسسة الزكاة ٣٧
- المبحث الثالث : حقيقة حرب الخليفة أبو بكر للنهي الزكاة ... ٣٨
- الفرع الرابع : حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقدمه في الإسلام ... ٣٩
- المبحث الأول : الضمان الاجتماعي في الإسلام وفي عالم اليوم ... ٣٩
- المبحث الثاني : سبب اهتمام الإسلام بالضمان الاجتماعي ... ٣٩
- المبحث الثالث : أهم مقومات المجتمع الإسلامي ٤٠
- الفرع الثالث : الزكاة بلغة العصر ٤٢

الفصل الثاني

أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة

صفحة

الفرع الأول : التعريف بالزكاة ٤٦

المبحث الأول : الزكاة لغة ٤٧

١ - الزكاة هي النماء للمال ٤٧

٢ - وهي الطهارة للمال والنفس ٤٧

٣ - وهي الحصانة للمال ٤٨

٤ - وهي الشكر لله تعالى ٤٩

٥ - وهي في المحصلة تعني البركة كلها ٥٠

المبحث الثاني : الزكاة شرعا ٥١

الفرع الثاني : اختلاف الفقهاء الشديد حول أحكام الزكاة وسببه ٥٣

المبحث الأول : الخلاف الفقهي الشديد حول أحكام الزكاة ٥٣

المبحث الثاني : سبب ذلك الخلاف وآثاره ٥٥

(أ) القول بأن الزكاة عبادة محضة كالصلاة وآثار ذلك ٥٥

(ب) القول بأن الزكاة حق مالي في أموال الأغنياء للمحتاجين

وآثار ذلك ٥٦

(ج) القول بأن الزكاة عبادة وحق مالي في نفس الوقت وآثار ذلك ٥٧

صفحة

الفرع الثالث : وعاء الزكاة ، ونصابها ، وسعرها ، ومصارفها ... ٥٨

المبحث الأول : وعاء الزكاة ... ٥٨

(أ) أموال الزكاة التي ورد بها نص ... ٥٨

(ب) أموال مستحقة لم يرد بها نص ... ٥٩

(ج) خضوع كافة الأموال النامية للزكاة ... ٥٩

المبحث الثاني : نصاب الزكاة ... ٦٠

(أ) المقصود بنصاب الزكاة ... ٦٠

(ب) تحديد نصاب الزكاة حسبما ورد النص ... ٦١

(ج) كيف تحدد النصاب بعملة اليوم الورقية ... ٦٢

(د) ما يجب مراعاته عند تحديد نصاب الزكاة ... ٦٣

١ - نفقات تحصيل الزكاة ... ٦٣

٢ - إعتبار حد الكفاية ... ٦٣

٣ - شرط الحول ... ٦٥

المبحث الثالث : سعر الزكاة ... ٦٥

(أ) إختلاف سعر الزكاة باختلاف الأموال ... ٦٥

١ - بواقع ٢,٥٪ من رؤوس الأموال المنقولة ... ٦٦

٢ - ما بين ٥٪ و ١٠٪ من دخل الأموال الثابتة ... ٦٦

٣ - بواقع ٢٠٪ على الركاظ وهو ما يستخرج من

باطن الأرض من معادن أو بترول ... ٦٧

- دفع شهادات حول زكاة البترول ... ٦٩

(ب) ثبات سعر الزكاة ، وبالتالي حق مؤسسة الزكاة في إستكمال

إحتياجاتها من موارد الدولة الأخرى ... ٧٢

(ج) الزكاة تأخذ بنظام الضرائب المتعددة نظرا لإختلاف الأموال ،	
وينظام نسبة الضريبة نظرا لخلودها	٧٢
المبحث الرابع : مصارف الزكاة	٧٣
(أ) فئات المستحقين للزكاة	٧٣
١ - الفقراء	٧٤
٢ - المساكين	٧٥
٣ - العاملين عليها	٧٦
٤ - المؤلفة قلوبهم	٧٦
٥ - في الرقاب	٧٧
٦ - الغارمين	٧٧
٧ - في سبيل الله	٧٩
٨ - ابن السبيل	٨١
(ب) كيفية توزيع الزكاة	٨١
١ - مدى حرية ولي الأمر في توزيع الزكاة	٨١
٢ - هل تؤدي الزكاة عينا أو نقدا أو خدمة	٨٢
(٣) عملية الزكاة	٨٤
الفرع الرابع : مسؤولية ولي الأمر عن تحصيل وتوزيع الزكاة ، وإفراد الزكاة	
بجزائية مستقلة في بيت المال مخصصة لأهداف الضمان الاجتماعي ،	
وأنها بذلك لا تفي عن الضرائب التي تحصلها الدولة الإسلامية لمواجهة	
التزاماتها الأخرى	٨٦
المبحث الأول : مسؤولية ولي الأمر عن تحصيل وتوزيع الزكاة	٨٦
(أ) الزكاة ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم	٨٦

صفحة

٨٧ (ب) الدلالة القاطعة لآية مصارف الزكاة

(ح) لا يقبل من أيبر دوله إسلامية إهمال تحصيل الزكاة ومباشرة

٨٧ توزيعها

المبحث الثاني : إنفراد الزكاة بميزانية مستقلة في بيت المال مخصصة لأهداف

٨٨ الضمان الاجتماعي

٨٨ (أ) إستقلال الزكاة بفرع مستقل في بيت المال

٨٩ (ب) السبب في إستقلال ميزانية الزكاة عن موارد الدولة الأخرى

٨٩ (ح) تخصيص الزكاة لاحتياجات الضمان الاجتماعي

المبحث الثالث : الزكاة لا تنفي عن الضرائب ، كما لا تنفي الضرائب

٩٠ عن الزكاة

٩٠ (أ) السبب في ذلك

٩٠ (ب) إن في المال حقا سوى الزكاة

٩٢ (ح) تشدد الفقهاء بالنسبة للضرائب

(د) الموقف اليوم لزاء لإرهاق الضرائب الحديثة وشمولها مصارف

٩٤ الزكاة

الفروع الخماس : إلتزام أهل النعمة بأداء ما يقابل الزكاة ، بدلا من الجزية

٩٧ التي سقطت عنهم بإغتراطهم في أغلب جيوش الدول الإسلامية

٩٧ المبحث الأول : طبيعة الزكاة

٩٧ (أ) هي ضريبة بمعنى الجبر والإلزام

٩٨ (ب) ودينية لأنها ركن من أركان الإسلام

٩٨ (ح) وهي مخصصة لأهداف الضمان الاجتماعي

صلحة

المبحث الثاني : طبيعة الجزية ٩٩

المبحث الثالث : اجتهاد الخليفة عمر بن الخطاب في جزية نصارى نبي

تغلب ودلالته ١٠٠

الفرع السادس : نصوص مقترحة في اي تقنين للزكاة ١٠٢

أولاً : استقلال الزكاة بميزانيتها والعاملين عليها ١٠٢

ثانياً : نصاب الزكاة بحسب العملة السائلة بكل دولة ١٠٢

ثالثاً : وعاء الزكاة وحكم الاموال المستحدثة ١٠٣

رابعاً : سعر الزكاة ومدى كفاية حصيلتها ١٠٤

خامساً : مصارف الزكاة وكيفية توزيعها ١٠٥

سادساً : تقديم القرض الحسن ١٠٦

سابعاً : تفضيل تقديم الزكاة في صور خدمات لا معونات نقدية ... ١٠٦

ثامناً : التزام أهل الذمة اليوم بأداء مقابل الزكاة بدلا من الجزية التي

سقطت عنهم بانخراطهم في أغلب جيوش الدول الإسلامية ... ١٠٧

تاسعاً : الموقف اليوم ازاء ارهاق الضرائب الحديثة وشمولها

مصارف الزكاة ١٠٧

الخاتمة

تلخيص ودعوة

(١) مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام ١٠٨

١٠٩ ... (ب) الخلاف الشديد حول الزكاة وحسمه

١١٠ ... (ج) أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة

١١٠ ... ١ - من حيث وعاء الزكاة

١١٠ ... ٢ - من حيث نصاب الزكاة

١١١ ... ٣ - من حيث الزكاة والضرائب

١١٢ ... ٤ - من حيث الزكاة والجزية

١١٣ ... (د) ضخامة أموال وحصيله الزكاة

١١٣ ... ١ - سعر الزكاة

١١٣ ... ٢ - إستمرارية وفاعلية الزكاة

١١٣ ... ٣ - حصيله الزكاة باعتبار ثروة ودخل العالم الإسلامي

١١٤ ... (هـ) ضرورة إيجاد وزارة أو مؤسسة مستقلة للزكاة في كل دولة إسلامية

١١٤ ... ١ - مسئولية الدولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة

١١٤ ... ٢ - الأثر الحتمي المترتب على ذلك

١١٤ ... ٣ - تفرغ الدولة لمهمتي الأمن والتنمية الاقتصادية

١١٥ ... (و) ضرورة عقد مؤتمر عالمي للزكاة

١١٥ ... ١ - أساس استحقاق الزكاة ، وأساس الالتزام بها

١١٥ ... ٢ - تطلب الأمر لإجتهد جماعي

١١٦ ... ٣ - الزكاة ورسالتها الحقيقية



فهارس

الصفحة

أولاً : فهرس الآيات القرآنية بحسب ترتيب ورودها	١١٨
ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية بحسب ترتيب ورودها	١٢١
ثالثاً : فهرس المراجع المباشرة بحسب ترتيب ورودها	١٢٤
رابعاً : فهرس الموضوعات	١٢٩



رقم الابداع ١٩٩٤/١١٢٠١

I.S.B.N 977-5574-01-3

الناشر الشرق الأوسط للثقافة والاعلام

١٧ ش كمال - العباسية - ت: ٨٣٨٧٥٢ - فاكس: ٤٠٢٧٢٥٠

Bibliotheca Alexandrina



0473112